الصفقة
الاقتصادية

العدد (12) مارس - أبريل 2022

توطين الصناعة

www.sarqa.news

خطوات سريعة من الحكومة ودور المواطن في الأزمة

بقلم:
إيمان عريف

عبر الاقتصاد المصري العديد من الأزمات خلال الفترة الماضية، ونجح في الصمود أمام جائحة كورونا، بل كان من الاقتصاديات القليلة التي حققت معدلات نمو إيجابية على مستوي العالم، بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته مصر منذ عام 2016، ومع بدايات الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرت اقتصاديا على دول العالم نتيجة العقوبات المتبادلة بين الغرب وروسيا، وتوقف سلاسل الإمداد، كانت القيادة السياسية تدرك الآثار المحتملة لتلك الحرب.

تحركت الحكومة سريعًا بتوجهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي لوضع سيناريوهات للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تسببت في رفع أسعار السلع الإستراتيجية والطاقة، وضعت الحكومة عدة سيناريوهات لمواجهة الأزمة، بما فيها السيناريو الأسوأ، وأرسلت في الوقت نفسه رسائل طمأنينة للمواطن المصري. وتنفيذًا للتوجيهات الرئاسية، فقد تم إعداد حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بقيمة 130 مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين.

ومن ضمن الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة تبكير صرف العلاوات السنوية لأصحاب المعاشات والعاملين في الدولة بداية من شهر أبريل بدلًا من يوليو المقبل، وتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة من خلال المعارض، ومراقبة الأسواق لمنع جشع التجار والاحتكار، وتسعير الخبز السياحي لأول مرة في مصر، كان لها الأثر في تمكين المواطن من امتصاص أثر التضخم. كما أعلنت الحكومة عن ضم 450 ألف أسرة لبرنامج تكافل وكرامة لمساعدة الأسر الفقيرة على عبور الأزمة بتكلفة 2.7 مليار جنيه.

الإجراءات الحكومية لم تقتصر على المواطن فقط، بل امتدت إلى حزمة من القرارات لمساندة رجال الأعمال والصناع، لضمان استمرار التعافي الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي الذي حققته مصر خلال السنوات الماضية.

كما عملت الحكومة على زيادة أسعار توريد القمح لتشجيع المزارعين على التوريد، وتستهدف الحكومة 6 مليون طن قمح خلال الموسم الحالي، لضمان السيطرة على أسعار القمح التي شهدت ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار فضلا عن توقف روسيا وأوكرانيا عن تصدير القمح بسبب الحرب، وتعمل الحكومة حاليا على تنويع مصادر الأقماح من 14 دولة لضمان استقرار رغيف العيش. كما تعمل الدولة بتوجيهات الرئيس السيسي على توفير رصيد احتياطي دائم لا يقل عن 3 إلى 6 أشهر من السلع الأساسية.

وهنا يأتي دور المواطن خلال هذه المرحلة، فيجب أن يتمثل في التمسك بالوعي وترشيد الاستهلاك، وهي نقطة هامة جدًا، فضلًا عن التوقف عن التزاحم على السلع والتفكير بنهج تخزيني، أو المغالاة في استهلاك السلع.

داخل العدد

الحرب بين روسيا و أوكرانيا ضربة قوية للاقتصاد العالمي 06

مدحت نافع: توطين الصناعة المصرية أصبح إجباريًا وليس إختياريًا 14

الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير مصر «مناخ الاستثمار أصبح جاذب للاستثمار الأجنبي 32

القابضة للتأمين تعيد النظر في استثماراتها ب 200 شركة تابعة 38

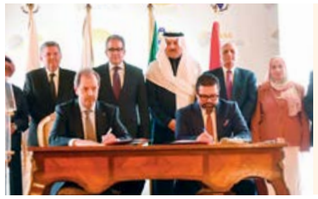

توقيع عقد إدارة فندق شبرد تحت علامة ماندارين أورينتال العالمية P.34

الحصفة الاقتصادية

مجلة اقتصادية شهرية

العدد (12) مارس - أبريل 2022

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إيمـان عريـف

إخراج وتصميم
شريف زهير

جرافيك
محمد رمضان

www.safqa.news

المراسلات

43 ب شارع إيران - الدقي

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهًا - السعودية 20 ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لسن

مقال

فرص صناعية ضائعة

بقلم:
د. مدحت نافع

مستشار وزير التموين والتجارة الداخلية، الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات المعدنية

يهمل البعض المفهوم الواسع للصناعة، يختزلها في الصناعات التحويلية، غير مدرك أن كل نشاط اقتصادي يمكن أن يكون صناعة في ذاته. صناعة السينما، من الصناعات التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في تحقيق إيرادات كبيرة للاقتصاد المصري.

منذ أيام قرأت تصريحًا لأحد المخرجين المصريين الذين أتيحت لهم فرصة للاشتراك في صناعة واحد من أفلام «مارفل» الشهيرة. التصريح كان مؤلمًا وكاشفًا عن عدد كبير من الفرص الضائعة التي تنساب من بين أيدينا كل يوم، دون أن نغتنمها على الوجه الصحيح. فقد صرّح الرجل بمرارة شديدة عن ضياع فرصة تصوير فيلمه المشار إليه في مصر، نتيجة لتأخر صدور «التصاريح» بالموافقة على التصوير! وأن التواصل مع صناع الفيلم من قبل المسئولين جاء بعد فوات الأوان، وبعد أن تغيرت بالفعل وجهة التصوير من مصر إلى بلد آخر.

المبلغ الذي كان من الممكن أن يدخل مصر لو تم تصوير اللقطات بها قدّره المخرج الشاب بنحو ثلاثة مليارات جنيه! لا أتكلم هنا عن مدى توافر مقومات توطين صناعة السينما المتقدمة في مصر، والتي ربما تأخر عنها رجال هذه الصناعة في بلادنا العربية، نتيجة تعقّدها ودخول التكنولوجيا الحديثة في كل تفاصيلها، وانعكاس ذلك بالطبع على تكلفة تمويل إنتاجها.. إنما أتحدث فقط عن فرصة مجانية أقرب إلى السياحة منها إلى السينما، لم يوفق المسئول المصري في تحويلها إلى إيراد سهل للدولة. كذلك لن أتحدث عن الفرصة الترويجية المجانية التي كان ليصنعها العمل السينمائي لمقاصدنا السياحية، من خلال اللقطات المتنوعة التي تحمل بصمة وروح مصر الجميلة إلى ملايين المشاهدين في مختلف دول العالم. وهنا ترتفع تكلفة الفرصة الضائعة مليارات من الدولارات فوق تلك التكلفة المباشرة المقدرة سابقًا.

مع كامل التقدير لأهمية التصاريح على اختلاف أنواعها، ماذا عساه يكون الضرر الذي يصيب مصر من تصوير عمل سينمائي كبير على أراضيها؟! بل دعنا نفترض أسوأ الفروض، دعنا نتصور أن العمل يزيّف شيئًا من الحقيقة عن البلد المضيف لمشاهد التصوير (على الرغم من أن أفلام مارفل كلها تقع في منطقة الخيال fiction). هذا التزييف يمكن أن يحدث وبصورة مضاعفة لو أن المشاهد التقطت في أي بلد آخر. كما أن الاستعداد الجيد لاستقبال هذا النوع من المنتجات في المستقبل، يمكن أن يجذب استثمارات ضخمة محلية وأجنبية في مجال بناء وتجهيز استوديوهات ومناطق التصوير المفتوحة، التي يفضّل أن يتم اختيار مواقعها بعناية، لتحاشي تعمّد بعض صانعي الأفلام المبالغة في تصوير المشاهد القبيحة والسلبية.

لا ننسى أن الرسالة التي يحملها فتح الأفق المصري لاستقبال صناعة الأفلام عالميًا، أسوة بما تقوم به المملكة المغربية منذ عقود، ينقل صورة منفتحة عن المجتمع المصري الذي يقبل الاختلاف والتعدد، وسرعان ما تفرز الأعمال الكثيرة المتواترة صورة حقيقية عن سماحة الشعب المصري ومرونة أجهزة الدولة في التعامل مع الفن السابع، الذي بإمكانه أن يتصدى بقوة للظلاميين في معركة التنوير ضد الفكر الإرهابي لجماعات التطرف المتأسلمة.

استعنت منذ سنوات بقنوات إعلامية متعددة، أبرزها المقالات المنشورة واللقاءات الفضائية المتلفزة التي حللت ضيقًا بها، للمناداة بضرورة تحوّل مصر إلى مركز ثقافي سينمائي عالمي، وأن تمنح الدولة استوديوهات أمريكية وأوروبية حقوق انتفاع طويلة في أماكن حيوية لبناء مراكز لصناعة الأفلام. حتى وإن كان هذا الانتفاع بسعر رمزي أو بدون مقابل على الإطلاق، فيكفي الدعاية التي تحملها تلك الأفلام، والقيمة المضافة التي سوف تستفيد منها صناعة السينما في مصر من جوار هذه المؤسسات العملاقة. ناهيك عن تكاليف إنتاج الأعمال الفنية التي تدخل في صورة مشتريات من الأسواق المصرية، وإقامة في الفنادق، وطلب على رحلات الطيران.. إلى غير ذلك من أوجه إنعاش الأسواق.

الفرصة مازالت سانحة لإنشاء هيئة مختصة بتحويل مصر إلى ذلك المركز العالمي أو حتى الإقليمي، على أن تمنح من الصلاحيات ما يسمح لها بإصدار الموافقات على إقامة مراكز واستوديوهات التصوير، بالإضافة إلى سائر الصناعات المغذية لصناعة السينما في ثوبها الجديد، الذي لم يعد قاصرًا على السيناريو الجيد والقدرات التمثيلية العالية. بل تتعدد المتطلبات إلى ميزانيات ضخمة للبحث والتطوير، وتقنيات عالية في صناعة الخدع السينمائية، وتطوير معدات وآلات التصوير والإضاءة، ومهارات المكياج.. وكأن الفيلم الواحد بل وربما المشهد الواحد بمثابة شركة صغيرة يتم إقامتها لغرض خاص ثم تتوقف، وربما أعيد استخدامها مستقبلًا في أعمال مشابهة.

الهيئة المذكورة يجب أن تخرج من ربقة الروتين الحكومي، وأن يتصدر مراكز اتخاذ القرار بها رجال اقتصاد وفنانون اختبروا العمل السينمائي في الدول ذات الثقل في هذا المجال. وبالتأكيد يجب أن يلقى أي كيان بهذا الحجم عناية خاصة من السيد رئيس الجمهورية بصفته راع لنهضة ثقافية في البلاد.

اقتصاد الأزمة

الحرب بين روسيا وأوكرانيا ضربة قوية للاقتصاد العالمي.. تضر بالنمو وترفع الأسعار

تشهد الأسواق العالمية حالة من التذبذب في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، وسادت حالة من القلق بين المستثمرين، خاصة بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية عقوبات على روسيا، ورد روسيا بعقوبات مماثلة.

تقارير دولية حذرت من الآثار السلبية لاستمرار الحرب، فتقرير صندوق النقد الدولي أكد أن استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا يمثل ضربة قوية للاقتصاد العالمي ستضر بالنمو وترفع الأسعار. فالاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم، خلال ثلاث قنوات رئيسية. وهى أولًا: ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، مما سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

وثانيا: الاقتصاديات المجاورة للصراع خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. وثالثا: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

ارتفاع أسعار

بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

فالدول التي تشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصاديات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

ويضيف التقرير أنه على المدى الأطول، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي–السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية–السياسية فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

الطاقة .. وأوروبا

تمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات في أوروبا حيث تشكل روسيا مصدرًا أساسيًا لوارداتها من الغاز الطبيعي. وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد. وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة. وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعًا في تكاليف التمويل وطفرة في تدفق اللاجئين، حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة الذين فروا من أوكرانيا مؤخرًا، حسب ما أوضحته بيانات الأمم المتحدة. وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوطا على المالية العامة من زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانيات الدفاع.

وبينما تُعد الانكشافات الخارجية للأصول الروسية الآخذة في الهبوط محدودة بالمعايير العالمية، فإن الضغوط على الأسواق الصاعدة قد تزداد إذا سعى المستثمرون إلى البحث عن ملاذات أكثر أمانا. وبالمثل، تتسم الانكشافات المباشرة في معظم البنوك الأوروبية لروسيا بأنها محدودة ويمكن التعامل معها.

الشرق الأوسط

ورجح الصندوق أن يواجه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آثارا متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق الأوضاع المالية العالمية. ففي مصر، على سبيل المثال، تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما أنها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كلا البلدين، وسوف تشهد كذلك انكماشا في نفقات زائريها.

ومن شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تفرض ضغوطا على حسابات المالية العامة الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

نصف الكرة الغربي

تمثل أسعار الغذاء والطاقة القنوات الرئيسية لانتقال التداعيات، والتي ستكون جسيمة في بعض الحالات. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى تعجيل وتيرة التضخم في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي المنطقة التي تسجل بالفعل معدلا سنويا يبلغ في المتوسط 8% على مستوى خمسة من أكبر اقتصاداتها وهي: البرازيل والمكسيك وشيلي وكولومبيا وبيرو. وقد يتعين على بنوكها المركزية مواصلة الدفاع عن مصداقيتها في مكافحة التضخم.

السلع الأولية

أما آثار ارتفاع أسعار السلع الأولية على النمو فهي متفاوتة. فقد أضر ارتفاع أسعار النفط ببلدان أمريكا الوسطى والكاريبي المستوردة له، بينما في مقدور البلدان المصدرة للنفط والنحاس وخام الحديد والذرة والقمح والمعادن أن تفرض أسعارا أعلى على منتجاتها وأن تخفف بالتالي التأثير الواقع على النمو.

تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب بسبب ارتفاع التضخم.. وتراجع ثقة مجتمع الأعمال

ولا تزال الأوضاع المالية مواتية نسبيا، لكن اشتداد حدة الصراع قد يسبب ضائقة مالية عالمية من شأنها، مقترنة بتشديد السياسة النقدية المحلية، أن تضعف النمو.

وترتبط الولايات المتحدة بعلاقات محدودة مع كل من أوكرانيا وروسيا، مما يخفف التأثار المباشرة، غير أن التضخم كان قد بلغ بالفعل أعلى مستوياته على مدار أربعة عقود قبل أن تؤدي الحرب إلى رفع أسعار السلع الأولية، مما يعني أن الأسعار قد تواصل الارتفاع بينما يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة.

الأسواق العالمية

لا تزال تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا تسيطر على الأسواق العالمية، مع استمرار تصاعد القلق لدى المستثمرين إزاء ارتفاع معدلات التضخم،الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة، خاصة بعد تفاعل السوق مع إصدار الولايات المتحدة لتقرير التضخم، والذي جاء عند أعلى مستوى له في أربعة عقود كما كان متوقعًا.

فرض الغرب المزيد من العقوبات على روسيا، بما في ذلك عقوبات على الثروات الخاصة برجال أعمال روس، وقطاع الطاقة، وشركات الطيران، وعقوبات تجارية، بينما ردت روسيا على هذه العقوبات عن طريق حظر تصدير العديد من المنتجات حتى نهاية 2022. وفرض عقوبات على الرئيس الأمريكي بايدن وبعض الشخصيات الأمريكية، بالإضافة إلى إصدار الرئيس الروسي بوتن قرارا بـ«تأميم» الطائرات المدنية التي تستأجرها شركات الطيران الروسية.

وعلى صعيد السياسة النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي تسريع وتيرة إنهائه لبرنامج شراء السندات مع ارتفاع التضخم في المنطقة، مشيرًا إلى أن هذه الحرب تعد لحظة «فاصلة» لأوروبا. ورفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمعدل 25 نقطة أساس، وسط توقعات برفع أسعار الفائدة خلال العام الجاري أكثر من مرة.

سوق السندات

خسرت سندات الخزانة الأمريكية على مستوى جميع آجال الاستحقاق، إذ أدت حالة القلق إزاء ارتفاع التضخم مع غزو روسيا لأوكرانيا، وما تبعها من ارتفاع في أسعار الطاقة إلى قيام المستثمرين ببيع السندات. وأدى تزايد توقعات المستثمرين ببدء دورة حادة من تشديد للسياسة النقدية خلال هذا الأسبوع وسط تصاعد المخاوف حيال التضخم، وصدور تقرير مؤشر أسعار المستهلك.

وارتفعت مستويات العائدات، حيث صعد العائد على السندات أجل عامين بمقدار 27.12 نقطة أساس، ليسجل بذلك أكبر ارتفاع أسبوعي له منذ يونيو 2009 لتصل إلى 1.750%. وكذلك ارتفعت العائدات على السندات أجل 5 أعوام بـ 30.91 نقطة أساس، لتسجل بذلك أكبر ارتفاع بقياس أسبوعي منذ سبتمبر 2019 لتصل إلى 1.948%. وعلى مستوى الآجال الأطول، ارتفعت عوائد السندات أجل 10 سنوات بنحو 26.19 نقطة أساس، لتسجل أكبر ارتفاع أسبوعي لها منذ سبتمبر 2019 لتصل إلى 1.995%. وبالمثل، ارتفعت عوائد سندات الخزانة أجل 30 عامًا بمقدار 19.84 نقطة أساس لتصل إلى 2.356%.

وتراجعت العوائد الحقيقية، للأسبوع الثالث على التوالي، إذ هبطت العوائد الحقيقية للسندات أجل 5 أعوام بمقدار 7 نقطة أساس لتصل إلى 1.56-%، وكذلك العوائد الحقيقة للسندات أجل 10 أعوام، التي انخفضت بمقدار 8 نقطة أساس لتصل إلى 0.94-%. وفي هذه الأثناء، تراجعت العوائد الحقيقة للسندات أجل 30 عامًا بمقدار 8 نقطة أساس لتستقر عند 0.22-%.

العملات

حقق مؤشر الدولار مكاسب، إذ ارتفع بنسبة 0.48% خلال هذا الأسبوع، مدفوعًا باستمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أرقام مؤشر أسعار المستهلك، وتصاعدت المخاوف حيال التضخم، وسجل الدولار مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي، إذ كسر مؤشر الدولار الرئيسي مستوى 99 دولارًا للمرة الأولى منذ مايو 2020. وعلى نقيض ذلك، تراجع اليورو بنسبة 0.15%، مسجلا خسائر للأسبوع الخامس على التوالي، مع تزايد المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بسبب القيود المفروضة على المعروض من السلع الأساسية الناجمة عن اعتمادهم على روسيا. وبالمثل، انخفض الجنيه الاسترليني بنسبة 1.46%، مسجلا خسائر للأسبوع الثالث على التوالي، بينما تكبد الين الياباني أكبر الخسائر، إذ تراجع بنسبة 2.11% مع وصول الدولار إلى أعلى مستوى له في خمسة سنوات أمام الين.

الذهب

ارتفعت أسعار الذهب بنسبة 0.9% لتصل إلى 1988.46 دولار للأونصة. وحقق المعدن الأصفر مكاسب على خلفية ارتفاع الطلب على أصول الملاذ الآمن خلال الأزمة الحالية. و كسر سعر الذهب مستوى 2000 دولار للأوقية للمرة الأولى منذ أغسطس 2020.

عملات الأسواق الناشئة

تباين أداء عملات الأسواق الناشئة التي يتتبعها مؤشر بلومبرج، حيث تراجعت 13 عملة من أصل 24 عملة مدرجة في هذا المؤشر.

كان الراند الجنوب إفريقي الأفضل أداءً، حيث ارتفع بنسبة (2.32+%) على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتي عززت احتمالية ارتفاع دخل الصادرات في البلاد، علاوة على ذلك، استقرت تدفقات الأموال الأجنبية الوافدة إلى أسواق أدوات الدين وأسواق الأسهم. وكان الزلوتي البولندي ثاني أفضل أداءً خلال الأسبوع، بارتفاع (2.17%) بعد سلسلة الخسائر التي دامت لأسبوعين متتاليين. وحققت العملة مكاسب على خلفية رفع البنك المركزي البولندي لأسعار الفائدة أكثر مما كان متوقعًا، مضيفًا أنه مستعد للتدخل لمنع تعرض العملة للمزيد من التقلبات. كما دعمت احتمالية زيادة معدلات الإنفاق من أموال الاتحاد الأوروبي عملة الزلوتي بعد ورود أنباء عن إصدار سندات مشتركة.

وفي هذه الأثناء، كانت الليرة التركية الأسوأ أداءً خلال الأسبوع، حيث تراجعت بنسبة (3.84-%)، لتسجل بذلك أكبر انخفاض لها منذ الأسبوع الأول من يناير. واستمر ارتفاع أسعار النفط في تهديد معدل التضخم المرتفع بالفعل في البلاد، والذي وصل إلى 54.4% على أساس سنوي في يناير، الأمر الذي استمر بالتأثير بدوره على فجوة الحساب الجاري، إذ أعلنت تركيا يوم الجمعة عن تسجيلها لأكبر عجز في الحساب الجاري منذ عام 2017، حيث وصلت نسبة العجز إلى 7.11 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف الواردات. وكان البات التايلاندي ثاني أسوأ أداءً خلال الأسبوع، حيث تراجع بنسبة (1.84-%) بسبب عدم توقع المستثمرين رفع البنك المركزي أسعار الفائدة في أي وقت قريب على الرغم من وصول التضخم إلى أعلى مستوى له في 13 عامًا، بالإضافة إلى توقع وزير المالية أن تتخلف الدولة عن تحقيق توقعاتها للنمو البالغة 3.5-4.5% بسبب تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد. علاوة على ذلك، تشهد البلاد خروج التدفقات الأجنبية من الأسواق، نظرًا إلى تدهور معنويات المخاطرة بشكل عام.

أسواق الأسهم

تباين أداء الأسهم العالمية تداولات اتسم بالاضطرابات، حيث استمرت حالة عدم اليقين في التخييم على الأسواق وسط ارتفاع التضخم، وحدوث طفرة في أسعار السلع الأساسية، والتي أثرت على المستثمرين بالسلب. تراجعت الأسهم الأمريكية الرئيسية لتواصل خسائرها منذ بداية العام بينما تمكنت المؤشرات الأوروبية من تحقيق مكاسب في ظل انتعاش معنويات المخاطرة بشكل طفيف. وقادت أسهم التكنولوجيا وأسهم النمو هذه الانخفاضات، وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي Dow Jones بنسبة 1.99%، و للأسبوع الخامس على التوالي، ليسجل أطول سلسلة خسائر منذ عام 2019، كما هبط مؤشر ناسداك المركب Nasdaq بنسبة 3.53%، إذ واصلت أسهم التكنولوجيا سلسلة خسائرها، وجاء الانخفاض في المؤشر بقيادة التراجعات التي شهدتها أسهم الشركات ذات القيمة السوقية الضخمة مثل أبل 5.17- (Apple Inc%)، وشركة تسلا 5.12- (Tesla Inc%)، بينما انخفضت أسهم ميتا 6.22- (Meta Platform%)، حيث قدمت روسيا دعوى جنائية ضد الشركة الأم Facebook بعد تغيير الموقع لقواعده ضد خطابات الكراهية، مما سمح بنشر منشورات تدعو إلى العنف ضد الغزاة الروس.

وبالانتقال إلى الأسواق الناشئة، انخفض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI EM بنسبة 5.17%، وبنسبة 11.45% منذ بداية العام، ليسجل رابع انخفاض أسبوعي له على التوالي وسط تصاعد التوترات في أوكرانيا، وارتفاع أسعار النفط، وفرض عقوبات صارمة على روسيا، ومع عودة المخاوف من تشديد السياسات النقدية في اقتصادات الأسواق المتقدمة في نهاية الأسبوع.

واصلت الأسهم التسيوية سلسلة الخسائر مع استمرار موجات البيع المكثفة، حيث انخفض مؤشرHang Seng بنسبة 6.17% ليسجل أسوأ أسبوع له منذ يونيو 2016، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب Shanghai Composite بنسبة 4.00% ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2020. وعلى صعيد الأسواق بأمريكا اللاتينية، فقد انخفض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بأمريكا اللاتينية MSCI EM بنسبة 1.34% لهذا الأسبوع، بينما ربح نحو 14.16% منذ بداية العام، حيث استفادت معظم أصول أمريكا اللاتينية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط. أما مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة والحدودية باستثناء روسيا MSCI EFM CEEC فقد ارتفع بنسبة 7.55% بعد ثلاث خسائر أسبوعية متتالية أدت إلى خسارة المؤشر بما يقرب من 30% من قيمته.

البترول:

انخفضت أسعار النفط بنسبة 4.61% لتستقر عند 112.67 دولار للبرميل على أمل أن تهدأ مخاوف الإنتاج العالمي، حيث كان التصعيد العسكري في أوكرانيا، وحظر واردات النفط الروسية من قِبَل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سببًا في زيادة المخاوف بشأن نقص الإنتاج خلال النصف الأول من الأسبوع، مما أدى إلى زيادة الضغوط على أسعار النفط، الأمر الذي دفعه للوصول إلى 139 دولارًا خلال الأزمة محققا أعلى مستوى لها منذ 14 عامًا.

زيادة حدة التوترات الجغرافية–السياسية تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا

قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي–السياسي العالمي.. على المدى الطويل

تمكن الاقتصاد المصري، بفضل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016، وبدء العمل بالإصلاحات الهيكلية من عبور العديد من الأزمات، مما يشير إلى قدرة الاقتصاد المصري على تحمل الأزمات.

فالاقتصاد المصري استطاع عبور أزمة جائحة كورونا وتداعياتها السلبية، ليصبح واحدًا من الاقتصاديات القليلة التي تمكنت من تحقيق نمو إيجابي، وبهذا النمو يدخل الاقتصاد مرة أخري في مواجهة الحرب الروسية الأوكرانية بخطى ثابتة، بل إن الحرب فرصة للاقتصاد المصري لإجراء مزيدًا من الإصلاحات وتسريع عمليات توطين الصناعة وتحول مصر لمركز إقليمي للطاقة، فضلا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الإستراتيجية بدلا من الاعتماد على الخارج.

صمود في مواجهة الأزمات

الاقتصاد المصري قادر على النمو بفضل تنوع الهيكل الاقتصادي

كانت تقارير المؤسسات المالية الدولية قد أكدت قدرة الاقتصاد المصري على التعافي من أثار جائحة كورونا، والعودة مرة أخري إلى مستويات نمو ما قبل الجائحة، وأن تمضى قدما في الإصلاحات الرامية إلى احتواء نسبة العجز في الموازنة ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

التحول الرقمي

تقرير مرصد الاقتصاد المصري، الصادر عن البنك الدولي، والذي حمل عنوان « التأثير الواسع النطاق للتحول الرقمي» يشير إلى سعى مصر إلى دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية لتحقيق تعاف مستدام، عبر رفع كفاءة المؤسسات العامة من خلال التحول الرقمي.

تتبنى مصر بشكل متزايد التكنولوجيات الرقمية لتحديث أنظمة الحكومة الأساسية وتوفير بوابات الخدمات عن طريق الإنترنت، وهو ما يضعها في مستوى مرتفع نسبيا من الرقمنة الحكومية، وفقا لمؤشرات دولية، مثل مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية، ومؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية الذي أعده البنك الدولي مؤخرًا.

وتوقع التقرير أن يؤدي هذا إلى إحداث نقلة كبيرة في تقديم الخدمات العامة، وسيوفر أيضًا حوافز لزيادة اعتماد التكنولوجيا الرقمية في مختلف قطاعات الاقتصاد، إذ ستتوفر للأفراد ومؤسسات الأعمال وسائل أكثر إتاحة للاتصال الرقمي، مما يعزز الثقة، ويخلق بيئة مواتية بشكل أكبر لممارسة أنشطة الأعمال، ويساعد في وجود قطاع خاص مزدهر، ويزيد القيمة المضافة والإنتاجية في الاقتصاد.

ومن جانبها أشارت هايكة هارمجرت، المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق المتوسط في البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، إلى أن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع والمرونة، حيث تمكن بالفعل من تحمل الصدمة خلال جائحة كورونا فضل احتياطاته من النقد الأجنبي وتنوع الشركاء التجاريين له. وأضافت أن مصر قدمت أداء اقتصاديًا جيدًا جدًا خلال فترة الجائحة، فبالنظر إلى عامي 2020 و2021 نجد أن الاقتصاد المصري كان واحدًا من الاقتصاديات القليلة عالميا التي حققت نموًا إيجابيًا.

وحول مخاطر رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدلات الفائدة في الولايات المتحدة وتأثيره على مصر، قالت إن الاقتصاد المصري تحمل صدمات سابقة بفعل رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة.

الإصلاحات الهيكلية

وهو ما أكده د. محمد معيط، وزير المالية، وقال إن مصر ماضية في مسيرة الإصلاحات الهيكلية، استكمالًا للإصلاح الاقتصادي، الذي جعل الاقتصاد المصري، أكثر قدرة على التعامل المرن مع الأزمات الداخلية والخارجية.

وأوضح أننا قادرون على التعامل المرن مع تداعيات «اضطراب الاقتصاد العالمي»، وامتصاص أكبر قدر ممكن من الصدمات، وقد نجحنا في احتواء تبعات جائحة «كورونا» بتحقيق التوازن بين دوران عجلة الإنتاج، والحفاظ على صحة المواطنين، على نحو انعكس في تعزيز نمو العديد من القطاعات الحيوية؛ لتُسجِّل مصر أعلى معدل نمو نصف سنوي منذ بداية الألفية بنسبة 9% من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2021، وليُصبح الاقتصاد المصري من الاقتصاديات القليلة بالعالم التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو إيجابية.

وأضاف «معيط» أنه تم تطوير البنية الأساسية بتكلفة إجمالية 400 مليار دولار خلال 7 سنوات؛ لتهيئة بيئة محفزة للاستثمار، تُساعد في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وزيادة مساهماته في النشاط الاقتصادي لتصل إلى 50% خلال 3 سنوات؛ لخلق المزيد من فرص العمل، لافتًا إلى تخصيص 200 مليار جنيه سنويًا لتنفيذ المشروع القومى لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»؛ للارتقاء بمعيشة 60% من المصريين، إضافة إلى مشروعات الإسكان الاجتماعي، التي تستهدف توفير سكن كريم للمواطنين.

فيما أشار تقرير بنك «اتش اس بي سي» إلى أنه مع احتفاظ مصر باحتياطيات قوية سيكون أمامها مجال لامتصاص الضغوط، لحين الوصول لتوزان في الأساسات مع تعافي صادرات الخدمات وانخفاض نمو الواردات وبدء تعافي الاستثمارات الأجنبية.

نمو اقتصادي

وأبدى البنك تفاؤله بآفاق الاقتصاد في مصر، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، مع اتساع النمو بما يزيد عن 10% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2021، رغم أن سنة الأساس دعمت النمو لكن يظل ذلك هو الفصل الرابع الذي يرتفع فيه النمو على أساس ربع سنوي، بما دعم الناتج المحلى الإجمالي لمصر ليرتفع حوالي 11% عن مستويات ما قبل كورونا، وهو واحد من أسرع وأكثر سيناريوهات التعافي استدامة في الأسواق الناشئة. وأشار إلى أن هناك علامات تحول في محركات النمو، حيث أن الاعتماد الأساسي على مكاسب الاستهلاك فتحت الباب أمام ارتفاع الإنفاق على الاستثمارات وارتفاع الصادرات.

فيما أكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط، أنه على صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي جاءت مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي الحالي جيدة، على نحو يشير إلى أن الاقتصاد المصري مازال قادرًا على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ 8.3% خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2% خلال الربع الثاني من العام الماضي. كما بلغ معدل النمو خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 9%.

علي المصيلحي

السيد القصير

إجراءات احترازية لتأمين السلع الأساسية.. وحوافز لتوريد القمح

مقومات زراعية تتيح لمصر التوسع في إنتاج محاصيل لتحقق فائضا للتصدير

وأشارت إلى التوقعات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي؛ حيث توقعت وكالة موديز في أحدث تقرير لها صادر في فبراير 2022 نموًا حقيقيًا للاقتصاد المصري بنحو 5.5% للسنة المالية 2023/2022 ، كما توقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة 33 من بين 191 دولة عام 2022 ، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 4.34 تريليون جنيه، وتوقع التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة 32 في عام 2026 وأن يتسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.4 % في المتوسط بين عامي 2022 و 2026 .

وأوضحت إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ما بين 6.2% إلى 6.5% بنهاية العام الحالي ليكن من أعلي معدلات النمو التي تم توقعها، حيث تخطي توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو خلال هذا العام.

مركز إقليمي للطاقة

شهدت مصر طفرة في إنتاج الغاز خلال السنوات الأخيرة، بفضل حقل ظُهر في البحر المتوسط واكتشافات في شمال الإسكندرية ودلتا النيل. وتأمل مصر في استغلال موقعها وبنيتها التحتية لتصبح مركزًا رئيسيًا لتجارة الغاز وتوزيعه في المنطقة، بعدما رسمت في

الأعوام القليلة الماضية حدودها البحرية مع عدد من دول شرق المتوسط لتدعيم أنشطة البحث والتنقيب دون منازعات.

المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، يشير إلى إن التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع الغاز الطبيعي كرافد مهم في مشروع تحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة يعطي مصر ميزة تنافسية في المنطقة، ويعزز من النظرة الإيجابية للدول الكبري لإستراتيجية البترول المصرية، الأمر الذي يسهم في توافد شركات عالمية جديدة للعمل في مصر لأول مرة في مجالات البحث والاستكشاف الإنتاج.

وتمكنت مصر من تشغيل مصنع إسالة وتصدير الغاز بدمياط بعد توقف دام 8 سنوات، بعد الانتهاء من توقيع اتفاقيات التسوية لقضايا التحكيم مع شركتي يونيون فينوسا وسيجاس وإنهاءها.

تنفذ مصر إستراتيجية متكاملة من 3 محاور رئيسية لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة بالمنطقة. شمل المحور الداخلي تشكيل لجنة حكومية تضم جميع الجهات المهنية لدراسة المشروع من جميع الجوانب ووضع خطة لتحقيق هذا الهدف ورؤية في إطار مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول تضم التحول إلى مركز إقليمي للطاقة كأحد أهدافها.

كما تتضمن الخطة تخصيص فريق عمل لإعداد إستراتيجية تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز والبترول بالاستعانة باستشاري عالمي، والتي تم الانتهاء منها بالفعل واعتمادها في مجلس الوزراء. وإجراء عدة إصلاحات لسوق الغاز من خلال إصدار قانون تنظيم سوق الغاز وإنشاء جهاز مستقل لتنظيم شئون سوق الغاز.

أما المحور الفني والتجاري، فهناك جهود التفاوض مع دول الجوار بمنطقة شرق المتوسط لجلب الغاز المنتج بها لتسييله في مصر وإعادة تصديره، بالإضافة إلى التوسع في شبكات خطوط الأنابيب وتطوير ورفع كفاءة الموانئ بالسواحل المصرية وزيادة سعات التخزين.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي مع أمريكا في قطاع الطاقة ومع الاتحاد الأوروبي للشراكة الإستراتيجية في مجال الطاقة، فضلا عن إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط وتوقيع الميثاق الخاص به ليصبح منظمة دولية حكومية بمنطقة المتوسط.

المستدامة «رؤية مصر 2030»، جنبا إلي جانب برامج تحفيز الاستثمار الصناعي، وتنمية الصادرات، وإقالة التجمعات الصناعية كثيفة العمالة، وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني. وحسب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من وزيرة التخطيط، الدكتورة هالة السعيد، يسعى مشروع تعميق التصنيع المحلي من خلال تنمية سلاسل الموردين من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قاعدة الموردين المحلين وتفعيل قانون تفضيل المنتج المصري.

يذكر أن قطاع الصناعة شهد الفترة الأخيرة توجهًا قويًا لتعميق الصناعة المحلية في بعض مجالات الإنتاج عوضًا عن الاستيراد، أبرزها الصناعات الدوائية والغذائية والهندسية.

وتحرص وزارة الصناعة والتجارة على تعميق التصنيع المحلي من خلال التركيز على عدد من الصناعات والسلع ذات الأولوية لتشجيع توفير المنتجات المحلية بها، حيث تم تحديد 131 بندًا جمركيًا للواردات، في مختلف القطاعات الصناعية والعمل على تعميق التصنيع المحلي لهذه البنود. فبرنامج الدولة للإصلاحات الهيكلية يهدف إلى الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي يستهدف 3 قطاعات أساسية تشمل الصناعة والزراعة والاتصالات.

طارق الملا

التصنيع المحلي

يعد تعميق التصنيع المحلي أحد المشروعات المستهدفة ضمن برنامج « تحسين التنافسية الصناعية» التي تستهدفها وزارة التجارة والصناعة في ضوء استراتيجية التنمية

مقومات زراعية

تمتلك مصر مقومات زراعية تتيح لها التوسع في إنتاج محاصيل تحقق فائضًا للتصدير، مثل الفاكهة والخضر والذرة وكذا الدواجن والألبان. أعلن وزير الزراعة، السيد القصير، عن قرب تحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من المحاصيل السكرية والشعير والأسماك.

وأجرت الحكومة عدة دراسات متعلقة بالتراكيب المحصولية الأنسب لزيادة إنتاجية المحاصيل الرئيسية وخفض الفجوة الغذائية، إلى جانب الأنشطة التكاملية المصاحبة والخدمات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية في إطار مشروع الدلتا الجديدة مثل أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي، التي توفر فرصا استثمارية متعددة وتتيح العديد من فرص العمل.

وأشار وزير الزراعة إلى أن التركيب المحصولي بمشروع الدلتا الجديدة سيتضمن دراسات وافية لاختيار المحاصيل الأنسب التي تصلح للزراعة على مدى واسع ويتفق مع نوعية وجودة مياه الري والكود المصري، ويلاءم خواص التربة وعوامل المناخ ونظم الري المتبعة.

وأثبت نتائج دراسات التربة والمناخ أن الأراضي تصلح لزراعة جميع أنواع المحاصيل، ومنها الحبوب مثل القمح والذرة، والبقول

إستراتيجية من 3 محاور للتحول لمركز إقليمي للطاقة.. وجهود مكثفة للتعاون مع الدول والكيانات العظمى

تعميق التصنيع المحلى أبرز محاور الارتقاء بالصناعة.. و برامج لتحفيز الاستثمار الصناعي

الغذائية، ومحاصيل الزيت، والأعلاف وبنجر السكر ..إلخ، بالإضافة لمحاصيل الخضر والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، ويتوقف تحديد مساحة كل محصول على المقننات المائية المتاحة وجودة مياه الري، والأهمية الاقتصادية لكل محصول.

وأشار تقرير حديث لمجلس الوزراء إلى أن مصر استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي من 9 محاصيل زراعية خلال عام 2020، أهمها الخضر بإنتاج 25.5 مليون طن، والفاكهة بإنتاج 10.7 مليون طن، والأرز بإنتاج 6.5 مليون طن، والذرة البيضاء بإنتاج 4.5 مليون طن، والبصل بإنتاج 4 مليون طن.

واستعرض التقرير جهود زيادة السعة التخزينية من القمح وتحديث منظومة التقاوي، ففيما يتعلق بتخزين القمح، تمت زيادة عدد الصوامع بنسبة 81.8%، حيث وصلت لـ 80 صومعة عام 2021 مقارنة بـ 44 صومعة عام 2014، كما زادت السعة التخزينية للقمح بنسبة 129.4%، حيث وصلت لـ 3.9 ملايين طن عام 2021 مقارنة بـ 1.7 ملايين طن عام 2014.

وبالنسبة لمشروع إنشاء مستودعات إستراتيجية جديدة، أوضح التقرير أنه سيتم إنشاء 7 مستودعات إستراتيجية على مستوى الجمهورية على مرحلتين بتكلفة 30 مليار جنيه، على أن يتم تنفيذ كل مرحلة في فترة تتراوح ما بين 18 لـ 24 شهرًا من موعد تسليم المواقع للمطورين.

وذكر التقرير أنه تم تحديث منظومة التقاوي بهدف توفير تقاوي عالية الإنتاجية وتقديمها للفلاح بأسعار مناسبة، واستنباط وإنتاج أصناف جديدة من المحاصيل الإستراتيجية ذات فترة زراعة قصيرة وتوفر المياه وتقاوم الملوحة والأمراض والتغيرات المناخية.

وأعلنت الحكومة منذ أيام عن حافز إضافي لتوريد القمح بلغ 65 جنيها للأردب، مستهدفه جمع 6 مليون طن من الأقماح، كأجراء احترازي لنقص الأقماح في السوق نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الأقماح.

عدوى مالية

تغييرات عالمية كبيرة من كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى موجات تضخم عالمية، وتقف سلاسل الإمداد، ونقص السلع الأساسية العالمية، تأثرت بها كافة الدول عالميا.. أزمات متلاحقة وقرارات اقتصادية سريعة لاحتواء الأزمات، رفع أسعار الفائدة وتحريك أسعار الصرف.. كلها أحداث سريعة، وفى القلب منها مصر، لذا حاورنا الدكتور مدحت نافع، مستشار وزير التموين والرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات، لفهم الأحداث العالمية وتأثيرها على مصر.

مستشار وزير التموين و الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات المعدنية: التكامل العربي ..أو الموت

مدحت نافع: توطين الصناعة المصرية أصبح إجباريًا وليس اختياريًا

• موجات من التضخم يشهدها العالم وتعطل سلاسل الإمداد والحرب الروسية الأوكرانية.. كلها مشاهد مقلقة على المستوي الاقتصادي.. هل يمكن أن تتأثر مصر بها؟

هناك أكثر من قناة من قنوات «العدوي المالية» التي يمكن أن تتعرض لها مصر، و«العدوي المالية» تعبير علمي واقتصادي، ومن ضمن هذه القنوات التي تتأثر بها مصر سريعا، ارتفاع أسعار المواد الخام، الذي يحدث في سلاسل الإمداد العالمية، وأسبابها الرئيسية معلومة، الأولي جائحة كورونا، والممتدة بحسب الدراسات حتي 2035، والثانية، الحدث الطارئ والذي تسببت في خلل اقتصادي في العالم كله، وهو الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أسفرت عن عقوبات متبادلة بين المعسكر الغربي وروسيا من ناحية، ونتيجة انقطاع الإمدادات والإضراب في البحر الأسود، أثرت بالسلب عليها، واتخاذ قرارات احترازية بزيادة المخزون لكل دول العالم، وليس فقط الدول التي تواجه بشكل رئيسي، بل كل دول العالم اتخذت نفس الحيطة.

فانخفاض الاستيراد من روسيا وأوكرانيا بشكل مباشر، والذي ذكرناه، جعلت دول كبري تتخذ قرارات تقييد الصادرات من المواد الخام، وخاصة المواد الغذائية، بهدف زيادة حجم الاحتياط الاستراتيجي لكل دولة، كل هذا سيرتد شرقا إلي مصر ودول كثيرة جدًا، التي تعتمد علي الاستيراد لسد الفجوة الغذائية والمواد الخام وغيرها، وهذه قناة ثرية جدًا لـ«العدوي المالية» التي ذكرتها.

• هل هناك قنوات أخري لـ«العدوي المالية» يمكن أن تتأثر بها مصر؟

توجد قناة أخري تأتي في مرحلة ثانية، والتي تأتي بعد التضخم بسبب الموجات التضخمية التي يشهدها العالم الآن بشكل غير مسبوق، ففي أمريكا على سبيل المثال وصل بها التضخم إلى 7.9% خلال فبراير الماضي في أسعار المستهلكين، في ارتفاع غير مسبوق للتضخم لم تشهده الولايات المتحدة الأمريكية من قبل، وكذلك في الاتحاد الأوروبي اقترب التضخم من 6% وهكذا.. هذه الدول كلها اتخذت وستتخذ خلال الفترة المقبلة، قرارات بتحريك سعر الفائدة لأعلي، ويخشي منه تكرار أزمات كثيرة جدًا مثل الذي حدثت في 2013، وتضررت منها الدول النامية بصفة خاصة.

رفع أسعار الفائدة وتحريك سعر الصرف قرارات صائبة .. لكن اختلف في التوقيت

• هل سيؤثر رفع الفائدة في الدول الغربية على مصر بشكل مباشر؟

بالطبع.. فهذه قناة ثالثة لـ«العدوي المالية» تأتي إلي مصر عبر الدين الخارجي، فستزيد تكلفته، أيضا تكلفة الدين الداخلي، فهي محفظة ديون واحدة، وقرار رفع الفائدة في مصر قرار صائب، وإلا كان سيتعرض الجنيه المصري لضرر شديد جدا، فهناك دول كثيرة حركت سعر الفائدة، ومنها دول الخليج بالكامل، والواقع أن المحرك الرئيسي في العالم هو الدولار الأمريكي، الاستيراد بالدولار، والقروض بالدولار، وسائر الدول معاملاتها بالدولار، وأمريكا تتحكم في معظم شركات البترول بالشرق الأوسط وتتعامل بالدولار.

• مصر في الفترة الأخيرة حركت سعر الصرف ورفعت أسعار الفائدة..كيف تري هذه الخطوة؟

هذه القرارات صائبة ومتسقة، مع اختلافي في التوقيت، وكنت أفضل أن تكون زيادات سعر الفائدة بالشهادات أو سعر الفائدة الأساسي أن تأتي قبل عملية تحريك سعر الصرف، بفترة كافية لتخفيف الصدمة التي

تعظيم الصناعة المحلية وتوفير المواد الخام والوسيطة داخليا من التجمعات الإقليمية

تعرض لها الجنيه المصري، وهو ما شاهدناه من إقبال الناس علي شهادة البنك الأهلي المصري وبنك مصر بفائدة 18% كان خف الأمر علي الدولار، ولو كان تأخر التحريك يومين بعد الفائدة فكان الأمر أفضل، ولكن القرار المالي الجيد هو الصرف من احتياطي الموازنة القادمة 130 مليار جنيه، استباقا لقرارات يوليه لزيادة المعاشات، وهو من شأنه أن يعوض الطبقات الأكثر ضررا بشيء من استيعاب بعض الصدمات التضخمية.

فالزيادة الفعلية في سعر الفائدة كانت أكثر من 1% التي أعلن عنها، ومنها منتج الشهادة صاحبة 18% والتي حصدت أكثر من 100 مليار جنيه خلال 48 ساعة، وهناك عدد كبير من المصريين الذين حولوا الدولار واليورو إلي الجنيه للاستفادة من التحريك، وهو دليل علي صحة القرار.

وبدون هذا القرار سيكون هناك زيادة في الدين العام، والموازنة، بالإضافة إلي أنه سيضغط علي الموازنة العامة بالدولة بشكل كبير، خاصة بعد أن اقترب الدين من 40% من المصروفات في آخر موازنة، وهي نسبة كبيرة.

• لكن.. كيف يمكن لمصر أن تواجه كل هذه التحديات؟

هناك أكثر من طريقة، منها توطين الصناعة الذي أصبح إجباريًا وليس اختياريًا خلال هذه المرحلة، خاصة أن كل ما يحدث في العالم من تداعيات العولمة، والعولمة لها جانب مظلم، وهو أن أي شيء يضر جانب من العالم، يتداعي له سائر الأرض، وشاهدنا هذا في سلاسل الإمداد في صناعة السيارات علي سبيل المثال وليس الحصر، وتأثرها الشديد عندما تم استخدام الرقائق والموصلات في صناعة أجهزة التنفس الصناعي، بنسبة ضخمة، كل صناعة السيارات في العالم تضررت ونشط بكثرة سوق بيع السيارات المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية، تجاوز 45% خلال من بداية جائحة كورونا، وتعد هذه النسبة ضخمة جدا وهو نتيجة انخفاض صناعة السيارات الجديدة للسبب الذي ذكرته.

نعود للوضع العالمي الآن.. وتأثيره علي مصر.. هذه المنظومة التي أصبحت بها اعتماد متبادل بشكل كبير جدًا، لذلك لابد من تعظيم الصناعة المحلية، والاعتماد عليها بشكل كبير وتوفير المواد الخام والوسيطة بقدر المستطاع داخليا وأيضا من التجمعات الإقليمية الموثوقة، وهذه التجمعات أيضا تعد أقل خطورة من الاعتماد علي أقاليم متباعدة لا يوجد بيننا وبينهم مصالح مشتركة قوية.

كل هذه الأحداث السريعة في العالم، تجعلنا نعود وبقوة علي فلسفة التكامل العربي العربي، وهو أمر ملح جدا.

• نتحدث عن التكامل العربي العربي منذ سنوات.. فها تري أن الوقت حان لتحقيقه؟

التكامل العربي أمر حتمي.. وإما أن تتكامل أو تموت، وببساطة هل هذه الدول تعتمد من الدخل النفطي أن توفر الغذاء؟ ليس من الضرورة أن تمتلك المال أن توفر احتياجاتك، لذلك لابد أن تزرع وتصنع لتوفير احتياجاتك الرئيسية.

وحرب أوكرانيا وروسيا كشفت للعالم سيطرة هذه الدول علي القمح والذرة وعباد الشمس الذي يستخلص منه الزيوت، مصر مثلا تستورد من روسيا وأوكرانيا حسب آخر إحصائية 80% من إجمالي استيرادنا من القمح العالم الماضي من احتياجاتنا، فقط والاكتفاء الذاتي للقمح في مصر يمثل 50% فقط، ومضطرين لاستيراد 50% لاستكمال وسد فجوة المواطنين.

لابد من تنويع مصادر الاستيراد، ولكن سيظل لدينا مشكلة أخري، أن الدول الأخرى نتيجة نقص المعروض ستضطر لتخزين احتياطاتها وتقلل التصدير، وهو ما سيتسبب في ارتفاع الأسعار بشكل كبير، فإن لم تستطيع أن توفر الاكتفاء الذاتي، أولا محليا ثم إقليميا بقدر المستطاع مثلا الاستفادة من الزراعة التعاقدية خارج مصر، وليكن في السودان مثلا الأقرب والأكثر خصوبة، وموفرة في تكلفة النقل وخلافة ويكون التمويل مثلا خليجي وهذا هو التكامل، أن يكون مصدر التمويل خليجي والخبرة والأيدي العاملة من مصر، الأرض السودان.. وهكذا.

التكامل هنا يأتي من مشروع القاطرة.. وعلي سبيل المثال بداية الاتحاد الأوروبي فكرته جاءت باتحاد الصلب.

• تتحدث عن مشروع «قاطرة» للتكامل العربي العربي .. مثل ماذا على سبيل المثال؟

الآن لو استخدمت التكامل في توفير السلع الغذائية بالتكامل العربي العربي.. مع تنفيذ مشروع واحد فقط وليكن الاكتفاء الذاتي من الحبوب يكون هو مشروع القاطرة، والذي يأتي منه التمويل الخليجي مع الخبرات المصرية مع استخدام الأراضي الزراعية الخصبة بالسودان، وغيرها الدول التي لديها خصوبة مثل الجزائر.. هذه المنظومة يمكن أن تثمر مشروعا تكامليا يحتذي به في مشروعات أخري متنوعة لتكون قاطرة التكامل العربي الاقتصادي، ولابد أن يكون مشترط بالمصالح المشتركة، والفجوة تكون ليس بعيدة.. بعيدًا عن الدول التي لها مصالح معادية أو أجندات خاصة.

مصر لديها نقص كبير في الموارد لابد أن نعترف به، وكما ذكرت لابد من الاعتماد علي مشروع إقليمي للمساندة في المواقف المماثلة، وبالفعل الأزمات العالمية أصبحت متكررة جدًا.

فمصر موقعها يميزها بأنها يمكن أن تتحول لمنطقة لوجيستية للإقليم بالكامل، وكما ذكرت قاطرة التكامل يبدأ بمشروع، وقناة السويس وغيرها من المشروعات، والوحدة يجب أن تكون أساسها المصالح المتبادلة، وليس الإخاء والوطنية والوحدة بالشعارات، يجب أن تكون أساسها مبني علي المصالح المشتركة للجميع.

قدرة الدول العربية كبيرة جدا علي التكامل بشكل علمي وليس عاطفي، والتنوع في المناخ بين الـ22 دولة كبير جدا في المساحات أو التقارب، تنوع في عناصر القوة والإنتاج سواء في العمالة أو التنظيم أو الأرض أو الموارد أو رأس المال الجميع مكمل بعضة، هذا التنوع يخلق فرص كبيرة للتكامل.

• ولماذا ترتفع الأسعار يشكل جنوني في الأسواق؟

أسباب الارتفاع الشديد في الأسعار مزدوجة ومتعددة، أهمهم هو أثر الأساس، أننا بدأنا في النهوض بعد أزمة كورونا 2020 وتشغيل مصانع عديدة بعد توقفها، وبالتبعية الطلب علي مدخلات الصناعة والمواد الخام تزايد لإعادة التشغيل، وهو ما تسبب في زيادة كبيرة في أسعار الطاقة، الضغط الآخر كان في المراكز المكشوفة في بعض المنتجات، منها القمح.. عقود القمح كان البيع علي المكشوف، قبل أزمة روسيا، ولابد من غلق هذه المراكز المكشوفة.

كما أن غلق الموانئ والموانئ الملاحية، وغيرها ضاعفت تكلفة النقل، والمواد الخام والوسيط في الإنتاج.. كلها تكاليف إضافية علي السلعة أو المنتج الذي يصل للمستهلك النهائي.

ما لم تصل هذه الأزمة لحلول الخاصة بحرب روسيا وأوكرانيا، ومن وجهة الحل في أيدي الصين، وهي الأمل الوحيد لروسيا لكي تنجو من العقوبات الدولية، وفي حالة امتناع الصين عن الشريك الروسي، اعتقد من الممكن أن تنهي سريعا هذه الأزمة التي أثرت علي العالم.

• بعد استكشافات الغاز في مصر.. والوصول للاكتفاء الذاتي.. كيف تقلل مصر من الخسائر التي تلحق بها وبدول العالم؟

الحروب ضرر يلحق العالم كله وليس الدول الأطراف في الحرب فقط، ولكن هناك سبل لتقليل الضرر الذي يقع علينا، ومنها كما ذكرت العمل علي الوصول للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، تعميق الصناعة مع توفير حوافز حقيقية للصناعة، والاتفاقيات التجارية كلها تسمح بدعم الصناعة الوطنية، والتشريعات والقوانين المصرية كلها تسمح بدعم الصناعة الوطنية بأشكال مختلفة، من ضمنها وضع بعض أنواع القيود علي الاستيراد، كذلك إنشاء صناديق والتشريعات موجودة من أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وهي أقدم من اتفاقيات التجارة، وهي ميزة أن القوانين موجودة بالفعل ولا يستطيع أحد أن يعترض عليها، والتي يسمح بها علي بعض الصناعات.

كذلك لابد من وضع قيود استيرادية، لمنع الإغراق من الاستيراد مهمة جدا، بالإضافة إلي قيود حماية لفترة مؤقتة، وهناك أنواع أخري من القيود خاصة بالصناعات الناشئة، بالإضافة إلي عمل صندوق لدعم الصناعة الوطنية، وهو شكل من أشكال الدعم، مع تفضيل المنتج المحلي وزيادة التكوين المحلي في الصناعة، ليكون النسبة الأكبر في أي صناعة أن تكون محلية طالما جودتها جيدة، حتي لو كان في البداية وعلي المدي القصير يأتي علي حساب الجودة و التكلفة ثم يتحسن، لابد أن نشجعه، لأنه علي المدي الطويل يضمن الاستدامة.

تبكير زيادة المرتبات والمعاشات يمكن الطبقات الأكثر من استيعاب الصدمات التضخمية

ارتفاع تكلفة النقل والمواد الخام والوسيط في الإنتاج ..تكاليف إضافية علي السلعة

3'Sixty Business and Leisure Complex
مشروع متميز بإستثمارات 4 مليار جنيه وبدء تسليم المرحلة الاولى في الربع الأخير من 2022

- "3'Sixty" يطل مباشرة على محور محمد بن زايد بالجولدن سكوير بالقاهرة الجديدة و يبعد 5 دقائق عن الجامعة الأمريكية
- "3'Sixty" يضم مكاتب ادارية و عيادات طبية و متاجر التجزئة المختلفة مما يجعله تجربة فعلية لتحقيق الرفاهية مع العمل

تعد شركة LMD واحدة من الشركات الرائدة في مجال التطوير والاستثمار العقاري ليس في مصر فقط ، بل امتدت مشروعاتها عبر الحدود في الدول العربية وأوروبا لتصبح علامة مضيئة في هذا المجال بفضل الخبرات المتميزة التي اكتسبتها من العمل في مصر والخارج وبفضل الشراكات المتميزة مع كبريات مكاتب الاستشارات الهندسية وكبار المصممين في العالم وهو ما يضفي علي كافة مشروعاتها لمسة جمالية تجعلها متفردة ليس فقط من حيث التصميم والتنفيذ ولكنها تراعى وتنتقى المواقع الحيوية الراقية لتقدم مشروعات بمعايير جديدة توفر الحياة المثالية والخدمات الشاملة التي يحلم بها عملائها.

كل هذه الخبرات وضعتها LMD في أحد مشروعاتها في شرق القاهرة "3'Sixty"والذي يعد تحفة معمارية مضيئة تحرص الشركة من خلاله علي أن يكون العائد من الاستثمار للعملاء يفوق توقعاتهم بداية من رؤية الشركة الناجحة في اختيار الموقع المتميز وقراءة المستقبل وهو ما يؤدي إلي ارتفاع القيمة السوقية للوحدات فيتضاعف ثمنها في غضون سنوات، بالإضافة إلى توفير خدمات متكاملة وراقية تحقق رفاهية الحياة، ومن هذا المنطلق تسابق الشركة الزمن من أجل البدء في تسليم المشروع بنهاية العام الجاري 2022، لما للمشروع من جاذبية كبيرة بداية من موقعة الاستراتيجي المتميز في منطقة الجولدن سكوير أكثر المناطق الحيوية في القاهرة الجديدة على محور محمد بن زايد الرئيسي شرق القاهرة، علي بعد 5 دقائق من الجامعة الامريكية، مما يجعل المشروع بمثابة حلقة الوصل بين القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية.

وحول المشروع يقول المهندس عمرو سلطان الرئيس التنفيذي لشركة LMD: "نسعي دائمًا لتقديم مشروعات متميزة تتماشى مع التطورات الجديدة والطلب المتنامي على الرفاهية والمتطلبات العصرية في مصر والعالم، وهذا هو الهدف الرئيسي الذي حرصنا على تحقيقه في "3'Sixty" الذى صممناه ليوفر مفهوم مبتكر للبيئة المحفزة على العمل والتسوق والترفية التي تكتمل بها الحياة المريحة السعيدة".

يقام مشروع "3'Sixty" علي مساحة 55,203 متر مربع، بينما تبلغ مساحته البنائية حوالي 153,642 متر مربع بإجمالى استثمارات 4 مليارات جنية ويضم وحدات مكتبية بمساحات مختلفة تبدأ من50 متر وعيادات كاملة التشطيب تبدأ مساحتها من 48 متر ومتاجر التجزئة والمطاعم الفاخرة ولأول مرة تقوم الشركة بطرح وحدات بهذه المساحات الصغيرة تلبية لإحتياجات كافة العملاء بتسهيلات متميزة في السداد بالتقسيط علي 5 سنوات علي أن يبدأ تسليمها في 2023، وهو ما يجعله فرصة إستثمارية رائعة ووجهة للباحثين عن الخدمات المتكاملة الراقية في محيط واحد يوفر عليهم الكثير من العناء.

كما يضيف سلطان: "إن من أهم مميزات "3'Sixty" وجود محطتين للمونوريل بجواره وهو ما ييسر الوصول إليه ويضيف الكثير إلى القيمة التسويقية للمشروع، كما حرصت الشركة علي أن يكون "3'Sixty" نموذجًا مثاليًا للمشروعات التجارية الترفيهية المتميزة من خلال التعاون والشراكة مع مجموعة من الكيانات العالمية المعروفة ومنها شركة Gensler المؤسسة العالمية العملاقة صاحبة الخبرة الكبيرة في الهندسة المعمارية والتصميم والتخطيط على مدار 50 عامًا والتي قامت بوضع المخطط الرئيسي لمشروع "3'Sixty" ليقدم مزيجًا فريدًا من العلامات التجارية والمكاتب والعيادات الطبية الراقية، وايضًا شركة جونز لانج لاسال - LL.L الشركة العالمية الرائدة في مجال الخدمات العقارية والاستشارات والتي تعمل في 80 دولة حول العالم عبر مكاتبها في دبي وأبو ظبي والرياض وجدة والخبر والقاهرة وجوهانسبرج، لتكون مسئولة عن تقديم خدمات التأجير والاستشارات لوحدات البيع بالتجزئة لضمان توفير مجموعة منتقاة بعناية لأفضل العلامات التجارية المحلية والعالمية، والمطاعم الفاخرة المتنوعة بما تقدمه من مختلف المطابخ العالمية والخدمات الترفيهية في مكان واحد".

يذكر أن مشروع "3'Sixty" يعد نقلة جديدة لمفهوم التطوير العقاري الإدارى التجاري الترفيهي في مصر، ويستكمل المهندس عمرو سلطان قائلا: "إن موقع "3'Sixty" المتميز في منطقة حيوية محاطًا بالعديد من المشروعات السكنية الراقية مما يزيد في الإقبال عليه لذلك راعينا أن يكون له ثلاثة مداخل، تم تخصيص أحدهم فقط لدخول الموظفين والعاملين بالمنطقة الإدارية، في حين تستقبل المداخل الأخرى الزوار والضيوف، بجانب أماكن انتظار تسع 1,700 سيارة ومساحات خضراء ومفتوحة تصل نسبتها إلي حوالي 70% من المساحة الكلية للمشروع وممشي عالمي يصل لحوالي 271 متر طول و 40 متر عرض وباقي المشروع عبارة عن وحدات تتكون من دور أرضي و3 أدوار متكررة إضافية للمساحات المكتبية والعيادات متعددة التخصصات والمراكز الطبية المتخصصة ومراكز للأشعة ومعامل للتحاليل الطبية، وايضًا مساحات مختلفة للبيع بالتجزئة. كل هذا الهدف منه توفير كل ما يحتاجه العميل في مكان واحد بداية من المكتب والتسوق وقضاء متطلبات الأسرة والترفيه وهو مزيج متناغم من الخدمات المقدمة لتقديم حياة مثالية للعائلة المصرية، اطلقنا عليه:

(The Circle of Life) أو "دائرة الحياة".

كذلك يعتمد "3'Sixty" علي وجود بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لتحقيق اعلي قدر من الاستفادة لأصحاب الاعمال ومصادر خارجية للطاقة ومجموعة متكاملة من الخدمات المبتكرة من بينها نظام متكامل للتدفئة والتهوية المركزية ونظام للحماية ومقاومة الحرائق وLPCB. ويوفر منظومة تشغيل لترشيد الطاقة ونظام متكامل لإدارة المبني مما يساعد علي خلق بيئة متوازنة تجمع ما بين العمل وممارسة الحياة بطريقة سلسة للملاك والمستأجرين والزوار لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات المستدامة عالية الجودة يتمتع بها الجميع.

وقد أكد سلطان أن كل هذه العوامل بجانب التزام الشركة بالتسليمات في المشروع بدء من الربع الأخير من العام الجاري 2022 يضيف ميزة إضافية للعملاء تمكنهم من الحصول علي عائد استثماري في أقرب وقت، خاصة في ظل خطط السداد المتميزة بالتقسيط والتى تصل حتى 5 سنوات لجميع أنواع الوحدات ذات الأنشطة المختلفة.

www.saiqa.news

طرح وحدات ادارية وطبية بمساحات جديدة و مميزة بمشروع "3'Sixty" تبدأ من 48 متر كاملة التشطيب باقساط تصل حتى 5 سنوات و بدء تسليم هذه المرحة الثانية في 2023

المهندس عمرو سلطان الرئيس التنفيذي لشركة LMD

أسلوب حياة

مصر إيطاليا العقارية توقع مذكرة تفاهم و«هانيويل» لدعم التحول الرقمي

تحرص مصر إيطاليا العقارية على تنفيذ إستراتيجيتها تجاه التحول الرقمي من خلال تطوير أسلوب حياة مجتمعي ذكي ومستدام لخدمة عملائها، من خلال على التعاون مع كبرى الكيانات العالمية التي تقوم باختيارها بحرص شديد لتوفير أحدث التقنيات والخدمات التكنولوجية الحديثة لتقديم كل سبل الأمان والراحة لعملائها الحاليين والمستقبليين.

وفى هذا السياق، وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع شركة هانيويل، للاستعانة بخبرات هانيويل في مجال الحلول الذكية للمشروعات القائمة والمشروعات التي ما زالت تحت الإنشاء.

تنص مذكرة التفاهم على تطبيق عددٍ من المشاريع الكفيلة بتمكين أسلوب حياة ذكي من خلال أحدث الحلول المتقدمة، بما فيها باقة «هانيويل» لحلول المدن وبرنامج «هانيويل فورج» لإدارة أداء المؤسسات.

تُركز مذكرة التفاهم على دمج هذه الحلول في المشاريع التي تُنفذها الشركة ضمن منصة قيادة وتحكم موحّدة، بما يضمن مستويات معززة من الشفافية والتحكم. كما ستنشر «هانيويل باقة» من أنظمة مراقبة المدن المتقدمة لتحسين إمكانات الاستجابة لحالات الطوارئ والتحكم بالدخول، ومجموعة من تقنيات كفاءة استهلاك الطاقة والاستدامة لتعزيز الاستخدام الأمثل للطاقة، فضلًا عن حلول الري وإنارة الطرقات وإدارة المياه ومواقف السيارات الذكية.

ومن جانبها، أشادت المهندسة غادة لبيب، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي بتلك الشراكة بين مصر إيطاليا العقارية وهانيويل العالمية، والتي تبرز أهمية التكامل بين القطاعات المختلفة لتقديم خدمات ذكية تتماشى مع رؤية مصر 2030، كما أشارت إلى عمل الوزارة على تنفيذ مستهدفات استراتيجية مصر الرقمية من خلال العمل على محاور الاستراتيجية الثلاثة وهي: التحول الرقمي، بناء الإنسان المصري رقميًا، ورعاية الإبداع التكنولوجي استنادا إلى بنية تحتية معلوماتية كفء وإطار تشريعي معزز.

فيما أكد المهندس محمد هاني العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، أن شركته تهدف إلى الحفاظ على ثقة عملاء مصر إيطاليا الحاليين والجدد، من خلال تلبية احتياجاتهم

هاني العسال : نسعى لتحقيق رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

بتوفير أفضل الحلول والتقنيات الحديثة في كل مشروعاتنا المتواجدة بالعاصمة الإدارية الجديدة والقاهرة الجديدة وعلى رأسها مشروعي «كايرو بيزنس بارك» و«البوسكو سيتي» بالقاهرة الجديدة.

وقال نسعى من خلال التعاون مع« هانيول» لتحقيق رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال تطبيق تقنيات المدن الذكية ومنها التقنيات الأمنية وتقنيات ترشيد استهلاك الطاقة وغيرها.

وأضاف المهندس محمد خالد العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، أن كل التقنيات المبتكرة التي سيتم تفعيلها بواسطة «هانيويل» بجميع مشروعاتنا السكنية والتجارية وأيضًا الإدارية، تدل على قوة البنية التحتية لجميع المشروعات لاستيعابها كل هذه التوسعات التكنولوجية الجديدة، ومن أبرز الأنظمة التي ستقوم «هانيويل» بتنفيذها هو نظام التحكم المركزي بمشروع «كايرو بيزنس بارك» الإداري والذي سيلعب دورًا فعالًا في ترشيد استخدام الكهرباء والتقليل من أعطال المعدات وتعزيز الكفاءة في إدارة حالات انقطاع الكهرباء، بالإضافة إلى توفير غرف اجتماعات مجهزة بأحدث التقنيات بهدف تسهيل وتسريع العمل والتواصل بين فريق العمل بشكل كبير واختصار الوقت وزيادة الكفاءة.

فيما أكد الدكتور المهندس خالد هاشم، رئيس شركة هانيويل في مصر وشمال أفريقيا، أن مصر تتصدر السباق نحو تطوير باقة من أبرز مشاريع المدن الذكية حول العالم، لا سيما فيما ينسجم مع مساعيها للارتقاء بمستويات العيش وتسريع الخطى نحو التحول الرقمي. وأضاف تلعب حلولنا المتقدمة دورًا محوريًا على مستوى المجتمع والمدينة بشكل عام. وبينما نُواصل جهودنا لتأسيس وإدارة مجتمعات أكثر أمانًا وكفاءة واستدامة، وتتابع الشركة دعمها لمساعي تطوير المشاريع الحيوية في جميع أنحاء الدولة.

حضر التوقيع كيث كيركام، مستشار الوزير المفوض للشئون التجارية الإقليمية لسفارة الولايات المتحدة بالقاهرة، وديفيد تشي، نائب الرئيس التنفيذي بغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة.

أول برنامج تمويلي متكامل
لدعـــم المـــرأة المصـــرية

تمويلك .. تدريبك .. تطوير أعمالك
مسئوليتنا

ذات
حقّقي ذاتك

يضم البرنامج باقة متنوعة من الخدمات
المالية وغير المالية لأصحاب الأعمال

- قيمة التمويل تصل الي 6 مليون جنيه
- مدة السداد تصل إلى 60 شهر
- معدل فائدة تنافسي
- أبسط الشروط والإجراءات

*تطبق الشروط والأحكام

الرقم الضريبي: 200-005-316

*يمكن لرواد الأعمال من الإناث و الذكور الاستفادة من البرنامج

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معًا لخير بلدنا

BM 19888 Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

فكر عالمي

الرئيس التنفيذي لشركة «مصر إيطاليا»: نعمل بفكر عالمي لإنشاء مدن ذكية متكاملة

محمد خالد العسال: مشروعات الشركة جزء من مشروع قومي ضخم

أكد محمد خالد العسال، الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا، أن استراتيجية الشركة تتضمن العمل بفكر عالمي لمواكبة التطورات العالمية في مجال العقارات، وتركز الآن على إنشاء مدن ذكية متكاملة، مشيرا إلى أن شركته اختارت شركة «هانيويل» المتخصصة في الحلول الذكية، لمشروعاتها، وأرجع سبب الاختيار إلى سابقة أعمال الشركة في العاصمة الإدارية الجديدة، وتنفيذها الحلول التكنولوجيا،

أشار محمد خالد العسال إلى أن «مصر إيطاليا» من أكبر الشركات المطورة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتعد ثاني شركة حصلت علي مساحة أراضي بها، وأكد أن مشروعات الشركة جزء من مشروع قومي ضخم يضاهي أجمل وأكبر مدن العالم تقدما.

وقال إن العاصمة الإدارية الجديدة تعد أول مدينة في العالم رقمية، بدون استخدام النقود الورقية، ومن مميزاتها أيضا نظم الكاميرات والمراقبة المتصلة بالشوارع الرئيسية داخل وخارج المشروع، وحال - لا قدر الله- حدث حريق داخل أي وحدة، سريعا تطلق شبكة إنذار لشركة العاصمة نفسها، فهناك ربط متكامل بين المشروع وبين شركة العاصمة نفسها كمدينة ذكية متكاملة.

ولفت الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا إلي أن «هانيويل» من أكبر في شركات العالم متخصصة في الحلول التكنولوجية، ومن ضمن المشروعات التي شاركت الحلول التكنولوجية، برج خليفة ودبي مول، مشيرا إلى تعاقد «مصر إيطاليا» معها في كل مشروعات الشركة، وكانت البداية في مشروع بيزنس بارك والبوسكو بمدينة مستقبل سيتي، كذلك البوسكو وفينشي في العاصمة الإدارية الجديدة.

وحول رؤية الشركة خلال العام الجاري، قال الرئيس التنفيذي لشركة «مصر إيطاليا»، حققنا خلال عام 2021 مبيعات ما يقرب من 6 مليار جنيه، ونستهدف تجاوز 7.5 مليار جنيه مبيعات خلال العام الجاري، وهو تحدي كبير في ظل سوق المنافسة شديد المنافسة، لكنه قال إنه يثق في فريق العمل وفق استراتيجية الشركة في تحقيق الأرقام المستهدفة.

ولفت «العسال» إلى أن الشركة تنفذ في التجمع أربع مشروعات، تجاري وسكني في مستقبل سيتي، إضافة إلي مشروعين في العاصمة الإدارية الجديدة علي مساحة 320 فدان بإجمالي حجم استثمارات 25 مليار جنيه، وفى كاي السخنة.

وعن المشروعات الجديدة، قال إن الشركة تدرس بقوة مشروعات جديدة بالساحل الشمالي، مشيرًا إلى أن الشركة ستضخ خلال العام الجاري 3.5 مليار جنيه ما بين إنشاءات وأقساط أراضي، وقال سيتم تسليم 1000 وحدة بالعاصمة الإدارية الجديدة خلال العام الجاري، وتم تسليم 200 وحدة العام الماضي، كما سيتم تسليم مشروع «بيزنس بارك» بالكامل 20 مبني إداري بالتجمع، بالإضافة إلي تسليم المرحلة الأولي بالكامل بمشروع «كاي السخنة» ما بين 200 فيلا وشالية. وعن تمويلات البنوك.. قال الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا أن البنوك أصبحت شريك أساسي في تمويل المشروعات، خاصة أن شروط دخول أي بنك في تمويل مشروع لابد أن يكون المشروع مربح ولا يمكن أي بنك أن يمول مشروع خاسر، وهو ما يعطي ثقة أكثر للشركة تجاه العميل، بالإضافة إلي مكانة وقوة وعراقة الشركة نفسها وقوتها في السوق، مؤكدًا أن التمويل البنكي يساعد علي سرعة وتيرة العمل لتوفير السيولة وبالتبعية يعود علي الشركة بالالتزام بالتسليمات في المواعيد المحددة، لصالح العميل النهائي.

وأشار «العسال» إلى أن نسبة التمويل البنكي للمجموعة يتراوح ما بين 10 إلي 15% من إجمالي المشروع، وقال كل مشروع له تمويل مختلف عن الآخر السكني يختلف عن التجاري والإداري، فالإداري والتجاري قد تصل نسبة التمويل البنكي إلي 50% تقريبًا والفندقي يزيد عن هذه النسبة.

وعن دخول الشركة في التوريق، قال إن الشركة وقعت بالفعل مع مجموعة هيرمس علي توريق شيكات ما يقرب من 800 مليون جنيه تقريبا، ومخطط أن يصل إلى 2.5 مليار جنيه خلال عامين، منهم 800 مليون جنيه عام 2022 والباقي خلال عام 2023.

وتابع إن التوريق نوع من أنواع التمويل البنكي، والشركة تنوع في محفظتها التمويلية وتتنوع في تمويلها، خاصة أن الشركة لديها عدد كبير من الوحدات التي تم تسليمها بالفعل ومازال عليها أقساط وشيكات عملاء، والتوريق هو بيع هذه الشيكات للبنوك بنسبة فائدة محددة، خاصة أن سعر الفائدة بها مقبولة، بالإضافة إلي أنها تمنح مصداقية للشركة في التقييم المالي للشركة ومحفظتها، ومصر إيطاليا حصلت علي تقييم AA+ وهو يعتبر أعلي تقييم في شركات العقارات خلال المحفظة التي تم طرحها، مؤكدا أنه ليس الأسلوب الوحيد للتمويل، فالشركة تدرس أكثر من أسلوب، وكل مرحلة ولها دراستها وأسلوبها.

مدن ذكية

الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا: نسعى لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة

محمد هاني العسال: إستراتيجيتنا مواكبة التطور.. والمدن الذكية المستقبل

أكد محمد هاني العسال، الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا، أن الدولة تسعي جاهدة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة 2030، بإنشاء 15 مدينة ذكية في البداية، وفي 2050 تصل إلى 54 مدينة ذكية، تعتمد علي الذكاء الاصطناعي وتوفير الطاقة لكي تصل للاستدامة، مؤكد أن شركته تخطو نفس خطي الدولة لتصل للاستدامة في مشروعاتها.

أكد محمد هاني العسال أن جميع مشروعات الشركة تشمل التطوير التكنولوجي، وكل مشروع له خصائص مختلفة عن الآخر، مشيرًا إلى أن التكلفة الاستثمارية لتطوير البنية التكنولوجية تتراوح ما بين 5 إلى 7% من إجمالي التكلفة الاستثمارية لكل مشروع. وأضاف «العسال» أن مصر إيطاليا ركزت بقوة في هذا الملف تحديدًا، فإستراتيجيتنا مواكبة التطور، محذرا أنه خلال خمس سنوات علي الأقل، إن لم يكون للمطور العقاري جناح قوي في المدن الذكية والبنية التكنولوجية، فأنه لن يستطيع المنافسة في السوق العقاري المصري.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا، إن الشركة وقعت عقد يعتبر شراكة استراتيجية مع شركة «هانيويل» وهي شركة رائدة في مجالها، وستقدم حلول المدن الذكية، بداية من التقنيات الأمنية إلي أنظمة ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وأنظمة أخري تكنولوجية، ثم تربطها جميعها ببعضها لكي تحدث تكامل في جميع الخدمات مع بعضها، بدلا من الأنظمة المتفرقة، مما يوفر النفقات ويزيد من كفاءة العمل.

وأرجع «العسال» تحول الشركة نحو إنشاء المدن الذكية، إلى أن القطاع العقاري كان يفتقر للمدن الذكية بشكلها المتكامل، مشيرًا إلى أن هناك شركات كثيرة تعلن عن مشروعاتها بأنها من الجيل الرابع وبأنها تنتمي للمدن الذكية، لكن في أرض الواقع لا يوجد مميزات كبنية تكنولوجية متكاملة علي أرض الواقع، بالإضافة إلى أن معظم المشروعات القديمة أصبحت تكاليف الصيانة مرتفعة جدا، ووداائع الصيانة أصبحت لا تكفي للحفاظ علي الخدمات التي تقدم للعميل.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا إن إنشاء مشروع متكامل مبني بفلسفة "الجيل الرابع" يمكن أن يضيف تكلفة في البنية التحتية، لكنه في المقابل يوفر ملايين الجنيهات في المستقبل، وكذلك في الاستهلاك مع خدمات أفضل وأسرع واستهلاك أقل.

وكشف «العسال» أن تحقيق الشركة مبيعات بنحو 6 مليار جنيه، مقارنة بخطة الشركة تحقيق مبيعات 4 مليار جنيه العام الماضي، وقال إن هذه النتائج تحققت بفضل فريق الشركة القوي ورغم تحديات جائحة كورونا. مؤكدًا أن هذه النتيجة كانت لها تأثير إيجابي ودفعة قوية للشركة وطموح أكبر.

وأرجع «العسال» النتائج المحققة إلى رؤية الشركة والكوادر الموجودة مع وضع خطة طموحة سعينا في تحقيقها من خلال 3 محاور رئيسية، وكان المحور الرئيسي، حجم الاستثمار والإنشاءات، والمحور الثاني حجم التسليمات، أما المحور الثالث فكان حجم العملاء وحجم المبيعات، وهو الذي ينعكس من العمل والمصداقية في المواعيد والتنفيذ، مما يخلق ثقة ما بين العميل والشركة، وبالتالي ينعكس علي حجم المبيعات ويصبح العميل الذي تعامل معنا بمثابة سفير لنا عند العملاء المرتقبين. وحول السوق العقاري، قال الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا، أن السوق شهد دخول عدة شركات جديدة، منها شركات تمتلك الملاءة الفنية والمالية، وتستطيع الاستمرارية، وشركات أخري لم تستطيع أن تواكب السوق مع دراسة غير دقيقة، وبالتالي انعكس هذا بالسلب علي العملاء، وهنا العميل استطاع أن يفرق بين الشركة التي تمتلك خبرات واستثمارات ضخمة تستطيع أن تتقبل أي صدمات طارئة وتلتزم في التسليمات والتنفيذ، وهو ما ميز مصر إيطاليا بحكم خبراتها الطويلة في السوق المصري.

وعن توقعات عام 2022 قال «العسال» إن هناك زيادة مؤكدة في الأسعار، لكنه أشار إلى أن الزيادة ستكون تدريجية لضبط السوق المصري، وأرجع هذا لارتفاع أسعار مدخلات البناء مع ارتفاع سعر الدولار، مشيرًا إلى أن الشركة وضعت في توقعاتها أن التضخم سينسبب في زيادة من 15 إلى 20% ووضعنا خطتنا السنوية علي هذا الأساس، والزيادة تأتي بالتدريج وليس مرة واحدة. لذا لابد أن تكون كل خطوة يخطوها مطور أن تقاس بميزان حساس، خاصة مع موجة التضخم وارتفاع سعر الدولار.

مركز ترفيهي

«سيتى إيدج للتطوير العقاري» توقع اتفاقية شراكة مع «سَفِلز»

محمد الدهان: نقدم مجمعًا فريدًا يضم أكبر الخبرات الدولية والمحلية في التسوق في الساحل الشمال

كتب - عبد المطلب ممدوح

تعد مدينة العلمين الجديدة مستقبل السياحة في مصر، فالتوقعات تؤكد أنه بحلول عام 2030 ستقبل المدينة نحو مليوني ساكن، لذا بادرت شركة «سيتى إيدج للتطوير العقاري» بالاستثمار في المدينة كأول مركز ترفيهي في الساحل الشمالي يطل على البحر الأبيض المتوسط، والمقرر تشغيله في صيف العام الجاري، لذا وقعت الشركة اتفاقية شراكة جديدة مع شركة «سَفِلز»، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الاستشارات العقارية ، لقيام «سَفِلز» بتأجير وإدارة عقارات والتسويق الحصري لمشروعها التجاري نورث سكوير، في قلب مدينة العلمين الجديدة على مساحة إجمالية قدرها 164 ألف مترا مربعا، ومن المقرر تشغيله في صيف 2022.

يعد نورث سكوير أول مركز ترفيهي في الساحل الشمالي يطل على البحر الأبيض المتوسط مع سهولة الوصول من وإلى الكورنيش، كما يضم المشروع مساحة إيجارية تبلغ 86 ألف متر مربع، ومواقع تجارية وثقافية ومطاعم بالإضافة إلى موقف سيارات سعت 3200 سيارة، ويقدم تجربة شاملة لرواد العلمين الجديدة والساحل الشمالي بأكمله.

قال المهندس عبد المطلب ممدوح، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، أنه من المقرر أن تستضيف مدينة العلمين الجديدة نحو أكثر من مليوني ساكن بحلول عام 2030، ومن المتوقع أيضا أن تبدأ المدينة في تسليم وحدات سكنية هذا العام والعام المقبل، وهى الخطوة التي تتماشى مع خطة الدولة نحو إضافة قيمة وإحراز تقدم في أعمال البناء في مدن الجيل الرابع في جميع أنحاء الجمهورية بهدف تحقيق أقصى استفادة من المواقع المتميزة، بالإضافة إلى العناصر التي تؤهل كل منها لتصبح وجهة سياحية واستثمارية.

وأشار إلى أن هناك العديد من الفنادق الخمس نجوم سوف تتواجد في مدينة العلمين، بالإضافة إلى وحدات متكاملة من مباني إدارية وطبية وتعليمية لتحويل المدينة إلى وجهة علي مدار العام وتضم جامعة العلمين الدولية وحرمًا جديدًا للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

فيما قال محمد الدهان، الرئيس التنفيذي لشركة «سيتي إيدج»: مع اكتمال مرحلة البناء نقدم مجمعًا فريدًا يضم أكبر الخبرات الدولية والمحلية في التسوق في الساحل الشمالي، وعلى مدى العامين الماضيين شهدنا النجاح الذي حققته «سَفِلز» لمطورين عقاريين آخرين ويسعدنا أن نواصل التعاون طويل الأمد مع هذا الفريق.

يذكر أن شركة «سَفِلز» تقدم مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية، فضلًا عن الاستشارات التسويقية الاستراتيجية لمطوري العقارات لتحقيق الأهداف الاستثمارية المرجوة. وقال كاتيسبي لانجر باجيت، رئيس سَفِلز مصر: إن العلمين الجديدة جذابة للغاية للمطورين والمستثمرين، وتعد هذه الاتفاقية مع سيتي إيدج فرصة رائعة نظرا لامتلاكها مجموعة متنوعة من المشاريع في جميع أنحاء البلاد.

بيع وإعادة تأجير

المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية توقع اتفاقية مع شركة LMD للتطوير العقاري بقيمة 600 مليون جنيه

تسعى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية، الشركة الرائدة في مجال حلول التأجير التمويلي والتخصيم بمصر والمملوكة بالكامل للمجموعة المالية هيرميس القابضة، للتوسع بنطاق خدماتها لتشمل العديد من القطاعات الحيوية مثل التطوير العقاري، والملاحة، وتكنولوجيا الخدمات المالية وغيرها. وفى هذا السياق وقعت المجموعة اتفاقية بيع وإعادة تأجير لصالح شركة «LMD» بقيمة 600 مليون جنيه، لتمويل أعمال البناء بمشروع «3'Sixty» التجاري الذي يضم مكاتب إدارية وعيادات طبية ومباني تجارية.

يقع مشروع «3'Sixty» مشروع متعدد الاستخدامات على محور محمد بن زايد في قلب جولدن سكوير بالقاهرة الجديدة، وعلى بعد دقائق من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسيشمل المشروع مجمعًا لأكبر العلامات التجارية والعيادات والمكاتب، وتبلغ مساحة المباني وحدها 153,642 ألف متر مربع باستثمارات إجمالية تصل إلى 4 مليار جنيه.

وبموجب الاتفاقية يتم تقديم الحزمة التمويلية على شريحتين، وتم تسليم الشريحة الأولى في يناير الماضي، والشريحة الثانية سُلِمَت في شهر مارس. وستتيح الاتفاقية لشركة «LMD» سرعة واستمرارية تنفيذ أعمال الإنشاءات بالمشروع التجاري بما يعزز قدرتها على الالتزام بتسليم مشروعاتها في مواعيدها المحددة، فضلًا عن تعزيز ثقة العملاء في الشركة.

وأعرب طلال العياط، الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية، سعادته بالتعاون مع شركة «LMD»، إحدى أبرز شركات التطوير العقاري والتي تقوم بإنشاء المشروعات وفقًا للمعايير العالمية، وتقديم التمويل اللازم لتنفيذ مشروعها المتميز «3'Sixty».

وأضاف أن قطاع التطوير العقاري في مصر يُعد واحدًا من أسرع القطاعات نموًا وأكثرها جذبًا للاستثمارات، مشيرًا إلى أن الشركة ستواصل جهودها لإتاحة فرص التمويل للمطورين العقاريين بهدف إضافة الأصول عالية الجودة ذات العائد الكبير إلى محفظة أعمالها.

طلال العياط

ومن جانبه قال عمرو سلطان، الرئيس التنفيذي لشركة «LMD»، أن الاتفاق مع المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية سيساهم في سرعة تنفيذ الأعمال الإنشائية لضمان تسليم المشروع في الموعد المحدد. وأضاف أن شركة «LMD» استعانت بشركة «Gensler» العالمية في مجال التصميمات المعمارية لوضع التخطيط الكلي للمشروع، بالإضافة إلى شركة LLL العالمية الرائدة في مجال الاستشارات والاستثمارات العقارية، بهدف جعل «3'Sixty» مشروعًا متكاملًا يجمع بين كونه مركزًا للأعمال والترفيه ولضمان أعلى مستويات الجودة التي يتطلع إليها عملاء «LMD»، مضيفًا أن الشركة ستواصل عقد اتفاقيات الشراكة المثمرة مع كبرى الشركات العالمية.

يذكر أن الاتفاقية مع شركة «LMD» هي الثالثة من نوعها التي تعقدها المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية في قطاع التطوير العقاري، في إطار استراتيجية الشركة للتعاون مع كبار الشركاء في عدد من الصناعات والقطاعات الحيوية بهدف تلبية احتياجاتهم التمويلية المتزايدة.

يذكر أن شركة LMD تأسست كمطور عقاري للعقارات عالية الجودة في عام 2007، وتعد واحدة من الشركات الوطنية القلائل بمجال التطوير العقاري التي تتخطى محفظة أعمالها حدود الدولة المصرية، حيث تقوم الشركة بتطوير مشروعاتها بسوق العقارات في كل من دبي وبرشلونة، بإجمالي 5000 وحدة متنوعة وعلى مساحة تغطي 6.2 مليون متر مربع، بالإضافة إلى مشروعاتها السكنية والفندقية والإدارية والتجارية في مصر. وتنفرد شركة LMD بوضع معايير جديدة للخدمات المتكاملة وتقديم نمط للحياة عالي الجودة وذلك عبر تطوير المشروعات متعددة الاستخدامات التي تشمل الخدمات التجارية والترفيهية والطبية مثل «3Sixty» بالإضافة إلى اختياراتها لمواقع مشروعاتها المتميزة، حيث يعتبر المشروع إضافة رائعة في قلب جولدن سكوير بالتجمع الخامس في القاهرة الجديدة.

طلال العياط: قطاع التطوير العقاري في مصر أسرع القطاعات نموًا وأكثرها جذبًا للاستثمارات

تنمية وتطوير

المستقبل للتنمية العمرانية تتعاقد على تطوير قطعة أرض مع «المقاولون العرب»

عصام ناصف

وقعت شركة المستقبل للتنمية العمرانية، المالك والمطور العام لمشروع مستقبل سيتي بمدينة القاهرة الجديدة، عقد تنمية وتطوير قطعة أرض بمساحة 3.8 ألف متر مربع مع شركة المقاولون العرب لإدارة المرافق إحدى شركات المقاولون العرب، بمنطقة الـ«BOULEVARD» ضمن المرحلة الأولى للمدينة.

وستقوم «المقاولون العرب لإدارة المرافق»، بإنشاء مقر إداري للشركة بحيث يقع المبنى الإداري في الممر التجاري «BOULEVARD» بالمرحلة الأولى والمقام على حوالى 60 فدانًا ويضم أنشطة متعددة الاستخدامات بطول كيلو متر تقريبا، ويتكون من سكنى، تجارى، إداري.

وقال المهندس عصام ناصف، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المستقبل للتنمية العمرانية، إن التعاقد يأتي في إطار الترويج لمنطقة الـ«BOULEVARD» في مشروع «مستقبل سيتي» حيث بدأنا توقيع عقود واتفاقيات مع الشركات الكبرى ومنهم شركة المقاولون العرب لإدارة المرافق. أضاف أن هذه الأرض ضمن المساحات المخصصة للنشاط الإدارى، ويعد هذا التعاقد أحد أهم التعاقدات التي أبرمتها الشركة في منطقة الـ«BOULEVARD»، وسوف يتم الإعلان عن هذه التعاقدات تباعًا خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن منطقة الـ«BOULEVARD» بالمرحلة الأولى تعد من أهم مراحل المشروع وقد انتهينا مؤخرًا من التصميمات الأولية لها من خلال الاستشاري، حيث تتولى شركة المستقبل للتنمية العمرانية تنميتها وتطويرها بالتعاون مع أشهر الشركات والعلامات التجارية العالمية، لاسيما أننا استعنا بشركة متخصصة للترويج لهذه المنطقة كما يضم المشروع منطقة خاصة «مجمع البنوك»، وهو ما يضفى قيمة اقتصادية كبيرة للمنطقة.

ومن جانبه، محمد محمود مندور، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب لإدارة المرافق، إن «مستقبل سيتي» مدينة واعدة وينتظرها مستقبل كبير ولأننا ننظر دائما للمستقبل فكان الاختيار الأمثل لنا هو التعاقد مع شركة المستقبل للتنمية العمرانية لإنشاء مبنى إداري لشركتنا في منطقة الـ"BOULEVARD"، والذي سيكون أيقونة المدينة نظرًا للقيمة التسويقية والاستثمارية له والذي سيضم عدد كبير من الماركات العالمية بجانب الاهتمام الكبير الذي توليه شركة المستقبل للتنمية العمرانية لهذه المرحلة.

وأضاف «مندور» أن شركة المقاولون العرب لإدارة المرافق (ش.م.م.) تأسست في عام 1994 كإحدى الشركات المنبثقة من شركة (المقاولون العرب – عثمان أحمد عثمان وشركاه) والتي تعتبر أعرق شركات المقاولات في الشرق الأوسط وإفريقيا. وتعد شركة المقاولون العرب لإدارة المرافق من أكبر الشركات المتخصصة في مصر التي تعمل في مجال الحلول المتكاملة لإدارة وتشغيل وصيانة المرافق والمنشآت بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة لهذه المشروعات وفق أحدث النظم التكنولوجية العالمية (Smart Technology).

يذكر أن مستقبل سيتي تعد واحدة من أفضل مدن الجيل الرابع في مصر التي تقوم على أعلى درجات الراحة ومقومات الحياة الحديثة، وأهم معايير البيئة الصحية المستدامة، فهي من أوائل المدن الذكية فيما يخص البنية التحتية، كما تتميز المدينة بتخطيط احترافي وبأعلى معايير الجودة في التنفيذ، بمشاركة 18 شركة من كبريات شركات التطوير العقاري في مصر والشرق الأوسط التي تعمل في المدينة، فضلًا عن موقعها الاستراتيجي الفريد الذي يجعلها بالقرب من القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة. بجوار 4 محاور رئيسية، وهم: طريق السويس، والطريق الدائري الأوسطي، والطريق الدائري الإقليمي، ومحور الأمل.

كما تتمتع مستقبل سيتي ببنية تحتية قوية تتكون من شبكة طرق ومياه وري وصرف صحي ومسارات صرف للأمطار وشبكات كهرباء واتصالات وأنابيب الغاز الطبيعي، وصل إجمالي ما تم إنفاقه لتنفيذ أعمال شبكة مرافق المرحلة الأولى حوالي 6 مليارات جنيه.

توسع عقاري

رئيس القطاع التجاري لشركة ليفينج يارد: العاصمة الإدارية المستقبل

محمد عامر: نستهدف مبيعات تتجاوز 2 مليار جنيه بنهاية 2022

أكد محمد عامر، رئيس القطاع التجاري لشركة ليفينج يارد، أن الشركة تستهدف مبيعات بنحو 2 مليار جنيه، مشيرًا إلى خطة الشركة التوسعية خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث تعتزم الشركة التوسع في محفظة الأراضي الخاصة بها، والتي تصل إلى حوالي 5 مليارات جنيه، وتنوي الشركة بتنوع مشروعاتها بين العاصمة الإدارية الجديدة وأخرى خارجها. وأضاف أن شركته تتميز بالبناء أولا ثم طرح الوحدات للبيع، مما يزيد من مصداقية الشركة، خاصة أن الشركة حريصة على إسناد مشروعاتها إلى الشركات الكبري مثل إعمار ومارنتن فيو.

وأشار رئيس القطاع التجاري لشركة ليفينج يارد، إلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على السوق العقاري، مشيرًا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء والخامات خلال الفترة الحالية، الأمر الذي سينعكس كذلك على أسعار الوحدات السكنية سواء في العاصمة الإدارية الجديدة أو في المدن الجديدة. وقال أنه من المتوقع أن تتضح معالم السوق مع بداية الربع الثاني من العام، وستكون قد اتضحت أسعار المطورين بعد استقرار الأوضاع. ناصحا العملاء بسرعة اتخاذ قرار الشراء نظرًا للزيادات السنوية والظروف الطارئة التي من المؤكد أنها ستعمل على زيادة الأسعار. ولكنه أكد أن السوق مستوعب هذه الزيادة ولا نخشي الركود في حركة البيع، لأن السوق العقاري في مصر لن يتوقف الطلب عليه، فالقطاع العقاري يساهم بنحو 20% من الدخل القومي.

وأضاف أن الزيادة الجديدة طارئة ولم تكن في الحسبان، فلم يتوقع أحد الأحداث الجارية الآن، مشيرا إلى أن لكل شركة استراتيجيها في البيع، فمن باع قبل الأزمة خسر ولكنه لم يعاني من زيادة أسعار الخامات، ومن بني وباع جزء ولديه وحدات أخرى سيستفيد أيضًا.

وعن مستقبل السوق العقاري، قال «عامر» أن المستقبل يتجه نحو العاصمة الإدارية الجديدة، فحوالي 60% من حجم المبيعات في مصر متجه نحو العاصمة الإدارية. فالعاصمة الإدارية من المناطق الجديدة الواعدة بالفرص الاستثمارية خاصة بالمشروعات الإداري والتجاري والسكني، مضيفًا أنه مع انتقال الحكومة هناك تزيد الفرص الاستثمارية وتزيد أسعار الوحدات كذلك وبالتالي فإن العميل يضع ثقته في الاستثمار بالعاصمة الجديدة.

وأوضح «عامر» أن المعارض العقارية بالخارج تساهم في التسويق الجيد للمشروعات، لافتا إلى أن المشاركة في المعارض الخارجية يعرف عملاء الخارج على المنتج العقاري في مصر، ونعمل من خلال المعارض الدولية بالتعاون مع الدولة، وأضاف أن الشركة تستهدف عملاءها من خارج مصر سواء عن طريق المصريين المقيمين بالخارج أو عملاء من جنسيات أخرى وخاصة من السعودية والإمارات والكويت بجانب قطر، لافتًا أنه يتم التخطيط الجيد في تنفيذ المشروعات حتى نحظى على إرضاء العملاء. مطالبًا بالاهتمام بالدعاية للعاصمة الإدارية الجديدة في الدول العربية والأوربية، وتقديم تسهيلات لزيادة تصدير العقار. وأكد محمد عامر أن 60% من حجم مبيعات الشركة للأجانب أو المقيمين في دول أجنبية. ومن أهم العملاء لدينا من دول كالسعودية والكويت والإمارات وفرنسا.

وحول عدم قدرة بعض العملاء على السداد، قال «عامر» أن العميل عندما يتخذ قرار الشراء يجب أن يضع في حساباته الهدف من الشراء، وليس كيف سيتخارج منه، ولو لم يحدد هدفه من البداية سيتوقف، وهذا دور لتسويق الذي يشرح للعميل كيفية الاستفادة من الاستثمار بالوحدة.

وأشار رئيس القطاع التجاري لشركة ليفينج يارد إلى أن الشركة بدأت العمل منذ 2008، وتمتلك حاليا 4 مشروعات في العاصمة الإدارية الجديدة، الأول، مشروع سكني بمنطقة r7 بالعاصمة الإدارية بجوار الحي الدبلوماسي مباشرة، وهو عبارة عن شقق سكنية ودوبلكس، وانتهينا من المرحلة الأولي وباقي المرحلة الثانية وتم فتح المرحلة الثالثة الشهر الماضي، مشيرًا إلى أن سياسة الشركة البناء ثن طرح الوحدات للبيع، بعكس السوق، مما يزيد من مصداقية الشركة، ويتيح للعميل رؤية المشروع على أرض الواقع قبل الشراء.

أما المشروع الثاني، فهو إداري تجارى والمشروع الثاني بالداون تاون وقد انتهينا منه وتم تسليمه بالفعل، والمشروع الثالث عبارة عن 3 قطع إداري، تجارى،وطبي، علي مساحة 10 آلاف متر، وتم بيع 60% منه، وسيتم طرح باقي المشروع قريبًا.

ندرس مشروعات جديدة في العاصمة الإدارية وخارجها.. ونمتلك محفظة أراضي بقيمة 5 مليار جنيه

60%

من حجم مبيعات الشركة للأجانب أو المقيمين في دول أجنبية

تضع « تطوير مصر» التعليم وريادة الأعمال على قائمة أولويات الشركة، فهما من الركائز الأساسية لمبادرات المسئولية المجتمعية للشركة، والتي تطلق عليها «مسئولية ريادة الأعمال (CER)».

فمنذ عام 2017 تطلق الشركة مسابقة «تطوير مصر للابتكار»، بالإضافة إلى إطلاق مشروعها للسكن الأول «بلومفيلدز» في مستقبل سيتي، والذي صمم ليكون أول مدينة جامعية في مصر، ومركزًا للتعليم وريادة الأعمال والابتكار. المشروع بمثابة حاضنة للشباب المبتكرين والطلاب والمفكرين والفاعلين من خلال المنطقة التعليمية التي تبلغ مساحتها 90 فدانًا وتقع في قلب المشروع.

مسئولية مجتمعية

«تطوير مصر» توقع اتفاقية مع I-Events لدعم وتحسين مناخ ريادة الأعمال في مصر

وبهدف دعم وتحسين مناخ ريادة الأعمال في مصر، وقعت شركة «تطوير مصر» شراكة حصرية مع شركة I-Events - الشركة رائدة عالميًا في مجال تنظيم الأحداث والفعاليات، لتصبح الشريك الاستراتيجي لحفل جوائز رواد الأعمال في مصر، والتي تقوم شركة I-Events بتنظيمها سنويًا، لمدة 3 سنوات متتالية.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، أنه سعيد بالتعاون مع شركة I-Events، لتشاركنا نفس الرؤية والقيم المتمثلة في إتاحة فرص النمو والازدهار للعقول المبتكرة، والآن نتحد لدعم عملية الابتكار بجميع مراحلها. وأضاف: يعد هذا الاتحاد استكمالًا لجهودنا في دعم ريادة الأعمال من خلال تنظيم مسابقة تطوير مصر للابتكار السنوية، والتي تحتضن رواد الأعمال المبتكرين في المراحل الأولية، في حين جوائز ريادة الأعمال في مصر EEA تخاطب فئة أكثر نضجًا من رواد الأعمال.

وأضاف الدكتور «شلبي»: تمثل ريادة الأعمال مستقبل سوق العمل حيث تكمن القيمة الحقيقية لتعليم ريادة الأعمال في تعلم كيفية التفكير بشكل مختلف، وهنا يأتي دور الشراكة مع جوائز ريادة الأعمال في مصر لمدة ثلاث سنوات والتي بدورها تقربنا - كتطوير مصر – خطوات إلى تحقيق أهدافنا الخاصة بدعم مجال ريادة الأعمال من أجل الازدهار وتحقيق إمكاناته الكاملة.

يقام حفل تكريم جائزة ريادة الأعمال في مصر «EEA» للعام الثاني على التوالي، لمساندة رواد الأعمال المصريين في مختلف المجالات وهدفها تسليط الضوء على النماذج المتميزة من رواد الأعمال الذين أحدثوا تغييرًا إيجابيًا في مجتمعهم، وإلهام الأجيال القادمة من المبتكرين وصناع التغيير، والاحتفال بأبرز رواد الأعمال والاعتراف بإنجازاتهم في أكثر من 15 صناعة مختلفة، بحضور نخبة من أكبر خبراء الاقتصاد وريادة الأعمال في مصر، وهي فرصة للشباب للتواصل مع رائدي المجالات المختلفة، ومع أصحاب المشروعات الأخرى مما سيعزز من عملية الابتكار، ويشجع على ظهور جيلا جديدا من رواد الأعمال.

فيما أعرب عمرو منسي، الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة I-EVENTS ومؤسس جوائز رواد الأعمال في مصر EEA عن سعادته بالتعاون مع «تطوير مصر» لتوقيع بروتوكول شراكة لمدة 3 سنوات لرعاية جوائز ريادة الأعمال في مصر، مما يؤكد مسؤوليتهم تجاه دعم ريادة الأعمال في مصر.

وأوضح أن جوائز ريادة الأعمال في مصر تهدف إلى تسليط الضوء على رواد الأعمال الذين حققوا نجاحات حقيقية في مجالات مختلفة وتكريمهم، وذلك لإيماننا بأنهم مصدر إلهام حقيقي لعديد من الشباب والشركات الناشئة، وأضاف سنقوم بتوفير الفرص هذه السنة من خلال جوائز ريادة الأعمال في مصر للشباب ورواد الأعمال المبتدئين للتحدث والتواصل مع الأشخاص ذو الخبرة في ريادة الأعمال للاستفادة من خبراتهم، بالإضافة إلى عرض مشاريعهم ومناقشتها.

نجاح مستمر

«جاردينيا سيتي».. مشروع يدعم جهود الدولة في توفير وحدات سكنية بأنظمة سداد تنافسية

يعد مشروع جاردينيا سيتي من المشروعات العقارية العملاقة التي تلقى رواجا في السوق العقاري المصري، بمجرد فتح باب الحجز في وحداته المختلفة، وهو ما حدث في المرحلة الثالثة التي تم الإعلان عنها مارس الماضي، لنحو ثلاثة آلاف وحدة سكنية.

يذكر أنه تم إتمام بيع المرحلتين الأولى والثانية من مشروع جاردينيا سيتي في وقت قياسي، وتم تسويق ما يقرب من 50% من وحدات بمبيعات تقدر بنحو 13 مليار جنيه. ومشروع جاردينيا سيتي ملك بنكى مصر والبنك الأهلي المصري، ويتولى تحالف شركة الأهلي صبور مع شركة (Founders) التابعة لشركة هايد بارك للتطوير العقاري عمليات المبيعات وتطوير الخطط التسويقية الخاصة بالمشروع.

تتجاوز استثمارات المشروع 26 مليار جنيه، وينطبق عليه جميع شروط مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري مما يتيح للمواطن طرق سداد مريحة تصل إلى 20 عاما. ويتح المشروع أنظمة سداد متنوعة تصل إلى 8 سنوات، وتيسيرًا على العملاء في السداد، ولدعم جهود الدولة في توفير وحدات سكنية بأنظمة سداد تنافسية تلبى احتياجات الشباب والأسر.

يتميز المشروع أن جميع الوحدات مشطبة بالكامل وجاهزة للسكن الفوري، وتحتل المباني 20% فقط من إجمالي المشروع. ويقع على مساحة 680 فدانًا، يضم المشروع حوالي 19,500 وحدة تبدأ مساحاتها من 120 متر مربع، بالإضافة إلى منطقة الفيلات تتكون من 100 فيلا مستقلة وحوالي 80 توين هاوس، لإضفاء رفاهية المساحات المتنوعة التي تبحث عنها العائلات، الكمبوند جاهز للسكن الفوري من حيث جميع الإمكانيات والرفاهية، ابتدأ من المساحات الخضراء والتى تستغل 80% من مساحة الكمبوند والميادين والحدائق العامة، وكذلك ساحات انتظار كبيره تتسع لجميع ساكني الكمبوند ، كما توفر الخدمات المختلفة، والأنشطة الترفيهية والتجارية والخدمية، من مدرستين، ونادي رياضي وفندق 5 نجوم، وكذلك دور عبادة، وأسواق تجارية ومول تجاري مكون من ثلاثة مستويات على مساحة 35 ألف متر مربع لتوفير كافة احتياجات العملاء بجانب ذلك يوفر المشروع الأمان للسكان على مدار اليوم، وتيسيرا على قاطني الكمبوند يخدم المشروع بوابتان رئيسيتان.

يذكر أن مشروع جاردينيا سيتي لاقى إقبالا كبير من قبل المصريين المقيمين في الخارج، والذي ظهر بشكل كبير إثناء الحملة الترويجية التي قامت بها جاردينيا سيتي ضمن فاعليات معرض عقارات النيل 2022 بمديني الرياض وجدة بالمملكة العربية السعودية بالشهر الماضي.

يذكر أنه تم تسليم 5000 وحدة حتي الآن، ويتم تسليم باقي الوحدات خلال الفترة الحالية لتسريع وتيرة الإنجاز ومواكبة التطور الكبير الذي يشهده السوق العقاري بمصر الآن. وتعد شركه فاوندرز مملوكة لشركة هايد بارك والتي تم تدشينها في عام 2019 برأس مال 500 مليون جنيه مصري كذراع استراتيجية جديدة وسط حاجة قوية للسوق العقارية لمثل تلك الكيانات الكبرى التي تقوم على وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التسويقية والبيعية وخدمات العملاء وغيرها من الخدمات، وكذلك استشارات في أعمال التنمية والتطوير للعديد من الكيانات الاستثمارية بالقطاعين العام والخاص بالقطاع العقاري.

مناخ جاذب

الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير مصر» مناخ الاستثمار أصبح جاذب للاستثمار الأجنبي

أكد الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، أن مصر تسير في خطي صحيحة، مع استقرار سياسي واقتصادي جاذب للاستثمار، مشيرًا إلى أن مناخ الاستثمار أصبح جاذبًا لرجال الأعمال، مؤكدا أن الدولة ممثلة في الحكومة، الآن تسمع جيدًا لرجال الأعمال في كل المجالات وليس العقارات فقط، والأبواب أصبحت مفتوحة للجميع، فمناخ الاستثمار أختلف اختلافًا جذريًا خلال الفترة الأخيرة.

وأكد « شلبي» أن الدولة المصرية تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين في إنهاء إجراءات المشروعات، مشيرًا إن إزالة كل العقبات لا يتم بين يوم وليلة، ولكنه يستغرق بعض الوقت، لكن هناك إصرار من الدولة على تحسين أوضاع الاستثمار في مصر، ويكفى أن نقارن مناخ الاستثمار من عشر أو خمس سنوات بما يحدث الآن، لنكتشف مدى التغيير الحادث في مصر.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة تطوير مصر إلى النمو الملحوظ في مجالات الاستثمار في مصر، وضرب مثلا بما يحدث في مجال العقارات، وظهور عدد ضخم من شركات العقارات الجديدة، تخطت 300 شركة تعمل في العاصمة الإدارية الجديدة فقط، في حين أن السوق منذ سنوات كان عدد الشركات التي تعمل في قطاع العقارات لا يزيد عن 10 شركات فقط ، الآن الوضع اختلف تمامًا.

وعن مستقبل العقارات مع ارتفاع مدخلات البناء خلال الفترة الحالية، قال « شلبي» إن هناك موجة غلاء في العالم كله نتيجة التضخم العالمي، والأزمات العالمية المتتالية من توابع جائحة كورونا، والآن حرب روسيا وأوكرانيا، وأضاف السوق يعاني منذ فترة من هذه الأزمات، والحرب ضاعفت موجة الغلاء أكثر، ولا أحد ينكر أن الوضع شائك جدًا وهناك عوامل أكبر من أي قرارات، وشركات العقارات تعمل في مصر بنظام البيع مع بداية الإنشاءات والتسليمات بعد أربع سنوات علي الأقل، ولكن الوضع الحالي صعب علي أي شركة أن تحدد التكلفة مع متغيرات السوق غير المتوقعة، وفي حالة أن تحدد الشركات نسبة المخاطر التي تؤمنها في الأسعار سنصل إلي أرقام فلكية، لن يستطيع السوق تحملها.

ولو وضعنا زيادة مدخلات الإنتاج والمتغيرات العالمية السريعة، و تأثيرها علي الاقتصاد العالمي والتضخم القريب لنا، أسعار العقارات سترتفع 30% وهو ما لم يحدث لأن السوق لن يستوعب، لذلك الأسعار ترتفع تدريجيا، والشركات صاحبة الخبرة تبيع حاليا في حدود احتياجها دون مغامرة في البيع زيادة عن احتياج

أحمد شلبي

أحمد شلبي: قطاع العقارات في مصر قوي جدًا وصامد رغم كل التحديات

العمل دون دراسة وقراءة مستقبلية للمتغيرات.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير مصر»: لابد أن يكون لدي الشركات ميزان حساس لكي يؤمنها في نسبة البيع المناسب للعمل، والبيع الزيادة غير آمن في ظل متغيرات السوق العالمي والمحلي.

وأضاف لابد أن ننظر إلي المستقبل بتطوير الأعمال في القطاع العقاري، بمعني أن تدخل البنوك بتمويل مشروع، وليس بضمان شيكات عملاء بالضمانات التي يحددها البنك، لكي يكون هناك سرعة في الإنشاءات والتنفيذ، ثم يبدأ المطور في البيع والعميل يدفع نسبة لا تقل عن 25% خلال عامين ويستلم وحدته و يقيم فيها، ومع الاستلام يكون معه التمويل العقاري ومنه يسدد علي فترات طويلة، تطبيق هذه المنظومة تلغى المخاطرة علي المطور وعلي العميل الذي يضمن الاستلام بسرعة للوحدة الخاصة به، كما يضمن التزام المطور في تنفيذ المشروع بنفس الصورة والتصميم الذي تم البيع عليه، ولكنه قال إن الظروف التي يشهدها العالم، في توتر مستمر، وقطاع العقارات منذ بداية التعويم ثم كورونا ثم تضخم وحرب مؤثرة في العالم، ضربات متتالية أثرت علي شركات التطوير العقاري، وهنا تفرق مع الخبرات وقدرة المطور الذي يتمتع باسم وخبرة ومصداقية ويدرس المشروع جيدا قبل التنفيذ.

وأكد «شلبي» رغم كل التحديات التي ذكرتها غير أن قطاع العقارات في مصر قوي جدا وصامد رغم كل التحديات، والعام الماضي فقط شركات العقارات الكبيرة فقط حققت مبيعات 250 مليار جنيه، باختلاف الاستثمار في الأقاليم والمشروعات الصغيرة، وهذا الرقم

شركات عقارية أجنبية تدرس الدخول في السوق المصري.. وأتوقع تزايد الاستحواذات في السوق

العقار لا يزال الاستثمار الأمن للناس .. و70% من مبيعات العقارات في مصر بهدف الاستثمار والادخار

يؤكد علي قوة القطاع وقدرته علي التطوير والتنمية، وأضاف حجم السوق يدعوا للتفاؤل، هناك نمو العام الماضي وصل إلي 25%، وهذا العام سيشهد نمو آخر لأننا نشهد إقبال علي العقار بشكل كبير، فما زال العقار الاستثمار الأمن للناس والسوق يحتاج، و70% من مبيعات العقارات في مصر بهدف الاستثمار والادخار.

قال العضو المنتدب لشركة «تطوير مصر»، أن هناك شركات كبيرة تدرس الاستحواذ علي شركات عقارات كبيرة في السوق المصري، والعام الماضي شهد الاستحواذ علي حصة كبيرة من «سوديك» علي سبيل المثال وليس الحصر.

وعن معرض «ميبيم» في فرنسا الذي يعد أكبر معرض عقاري في العالم، قال للمرة الثانية مصر تشارك فيه بجناح وعدد من الشركات المصرية مشاركة منها تطوير مصر، ودائما الشركات بالخارج كانت تطلب منا خدمات، ولكن لأول مرة شركات ضخمة تطلب الاستثمار في مصر، منها شركة انفيست في انجلترا، وشركة أخري في أمريكا، وشركة ثالثة في البرازيل، هذه الشركات تدرس استحواذات في أسواق جديدة من ضمنها مصر.

أول فندق

مثلما شهد الفندق التاريخي أحداث مهمة ومراحل وتغيرات كبيرة في المجتمع المصري، سيكون «شبرد» على موعد مع مرحلة جديدة، من خلال التعاون مع مجموعة « ماندارين أورينتال الفندقية» لأول مرة في مصر. شهد هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، حفل توقيع عقد إدارة وتشغيل فندق شبرد التاريخي، مع مجموعة « ماندارين أورينتال الفندقية» العالمية بالتعاون بين شركة الشريف للسياحة والفنادق، التابعة لمجموعة الشريف القابضة السعودية، وشركة إيجوث التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، بحضور الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار، والسفير أسامة نقلي، سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

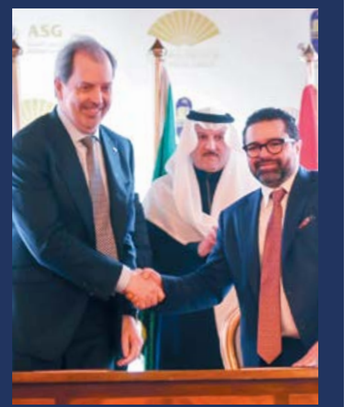

توقيع عقد إدارة فندق شبرد تحت علامة «ماندارين أورينتال» العالمية

يذكر أن فندق شبرد يعد من أعرق الفنادق التاريخية في مصر، تأسس عام 1841، وكان مقره حي الأزبكية واحترق ضمن حريق القاهرة، وأعيد بناء فندق شبرد الحالي بمنطقة جاردن سيتي أمام نهر النيل والذي يصنف كأحد أعرق الفنادق على المستوى الإقليمي.. وتتولى شركة «الشريف» السعودية تطويره وترميمه منذ عام 2020 بتكلفة استثمارية 90 مليون دولار، وتشارك في تلك العملية المصممة الفرنسية سيبيل دي مارجيري، والتي تسعى للحفاظ على روح المبنى الأثري، مع تعزيز المرافق والخدمات الحديثة، ومن المنتظر أن يعاد افتتاحه في عام 2024.

وقال وزير قطاع الأعمال العام إن هذا التعاقد يأتي في إطار خطة الوزارة لتطوير الفنادق التابعة لها سواء التاريخية أو المعاصرة، حيث كان قد تم التعاون بين شركة إيجوث المالكة لفندق شبرد ومجموعة الشريف القابضة السعودية لتطوير فندق شبرد بتكلفة استثمارية 1.4 مليار جنيه مع رفعه لمستوى خمس نجوم، واليوم يتم التوقيع لإدارة الفندق تحت علامة شركة «ماندارين أورينتال» العالمية، ليكون أول فندق في مصر يحمل هذه العلامة المتميزة.

وأضاف هشام توفيق أن مشروع التطوير والمقرر الانتهاء منه في عام 2024، يهدف إلى زيادة الطاقة الفندقية عن طريق بناء مبنى ملحق بنفس ارتفاع الفندق الحالي على الجزء الخلفي الإداري للمبنى والذي تم الانتهاء من إزالته، ويشمل مبنى الامتداد الجديد مجموعة من البدرومات مخصصة لانتظار السيارات حيث كان يفتقر مبنى الفندق إلى وجود أماكن انتظار سيارات، كذلك إضافة مجموعة من الغرف الفندقية وخدمات ومطاعم متخصصة وحمام سباحة جديد.

ومن جانبه، قال نواف بن فايز الشريف، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الشريف» السعودية، «إيمانًا من المجموعة بالقطاع السياحي، وبعين متطلعة للمستقبل، وقعنا في 2020 اتفاقا يمتد لـ 35 عاما مع الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث) لتمويل وتطوير وتشغيل فندق شبرد في القاهرة، ونعتز بتولي مشروع التطوير لهذا الصرح التاريخي على أرض مصر العريقة.

وأضاف فايز بن عبد الحكيم الشريف، رئيس مجلس الإدارة لمجموعة «الشريف»، أن المجموعة تطمح إلى إحداث علاقة متميزة وأن تكون مثالًا يقتدي به في السوق المصري.

وعلى الصعيد الآخر، أشار جيمس رايلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة ماندارين أورينتال، إلى توسيع نطاق عمل المجموعة في مصر لإدارة فندق شبرد وإعادته إلى الحياة، وأضاف يتيح المشروع فرصة مثالية لتعزيز علامتنا التجارية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

يذكر أن مجموعة ماندارين أورينتال الفندقية، مالكة ومشغلة لأكثر الفنادق والمنتجعات الفاخرة في العالم، والحائزة على جوائز كبرى، وتدير 34 فندقًا، و7 مجمعات سكنية في 24 بلدًا.

جذب السياحة الدولية

وزير السياحة يفتتح فندق «تانوك» بمنتجع أزهى السخنة باستثمارات 250 مليون

تمتلك العين السخنة إمكانيات سياحية فريدة، لكنها اقتصرت على المصريين فقط، وهو ما أدركته شركة «مدار للتطوير»، وعملت على تحويل العين السخنة إلى منطقة جذب للسياحة العربية والأجنبية، فأنشأت فندق تانوك باستثمارات 250 مليون جنيه، وبطاقة فندقية 150 غرفة فئة 5 نجوم، بمنتجع أزهى السخنة.

يوفر موقع «أزهى العين السخنة» لرواده تجربة فريدة وغير مسبوقة من الحياة على مساحة حوالي 400 فدان للتنمية العقارية، ويعد أكبر مشروع سياحي بمنطقة العين السخنة بتكلفة استثمارية بلغت 6 مليارات جنيه. ويشمل المشروع واجهته الشاطئية الممتدة لنحو 700 مترا في منطقة سياحية شديدة التميز بجمالها الطبيعي وعيونها الكبريتية ورمالها البيضاء، على ساحل خليج السويس في البحر الأحمر.

وافتتح الدكتور خالد العناني، وزير السياحة والآثار، فندق تانوك، مؤكدا أن الفندق يعد إضافة لإمكانيات العين السخنة السياحية، مؤكدا دعم الدولة ومساندتها لكل جهد يضيف لجذب السياحة الدولية، خاصة إلى المناطق الواعدة سياحيا، وعلى رأسها العين السخنة لما تتمتع به من عناصر الجذب المتنوعة التي تجعلها قبلة جديدة للسائحين ضمن المقاصد المتميزة بمصر.

وأكد جاسر بهجت، رئيس شركة مدار للتطوير المالكة لمنتجع أزهي السخنة، أن افتتاح الفندق يأتي ضمن أهداف الشركة للفت أنظار الشركات السياحية المصرية وكبار منظمي الرحلات في العالم إلى ما تتمتع به منطقة السخنة من إمكانيات سياحية متميزة والتي تجعلها ضمن أفضل المناطق السياحية الواعدة بمصر.

وأشار «بهجت» إلى أن المشروع يوفر أكثر من 4 آلاف فرصة عمل مباشرة، فضلًا عن الآلاف من فرص العمل غير المباشرة، بينما تستمر الشركة في ضخ الاستثمارات خلال الفترة المقبلة ومن خلال مشروعات متميزة.

ومن جانبه، أكد حسام الشاعر، رئيس مجموعة صن رايز للفنادق والمنتجعات السياحية، أن إنشاء الفندق داخل منتجع أزهي بالسخنة يستهدف جذب السياحة الدولية لأول مرة إلى منطقة العين السخنة الغائبة عن خريطة السياحة الدولية بمصر رغم ما تتمتع به من إمكانيات سياحية فريدة ومتميزة ، مشيرا إلى أن السياحة في مصر لديها فرص منافسة واعدة رغم الأزمات التي تضرب العالم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية ولكن هناك أسواق أخرى تتنامى بشكل جيد خلال هذه الفترة مثل دول شرق أسيا والسياحة العربية.

وتوقعت حبيبة الشاعر، نائب رئيس مجموعة صن رايز، أن تشهد العين السخنة بدء تدفق السياحة الدولية في أقرب وقت بفضل إمكانياتها المتميزة وقربها من العاصمة الإدارية الجديدة والقاهرة بجانب جوها الساحر ومناظر طبيعية ليس لها مثيل. وأشارت إلى أن هناك حجوزات بالفعل من عدة دول على فندق تانوك الجديد.

150 غرفة وجناح وخدمات فندقية مميزة تستهدف المصريين والسياحة العربية والأجنبية

تمكين المستثمرين

وزارة الاستثمار السعودية توقع مذكرة تفاهم مع شركة أمازون

في إطار وسعى وزارة الاستثمار السعودية، في ظل ازدياد الفرص الاستثمارية، إلى تمكين المستثمرين من الوصول إليها عبر تقديم أكبر قدر ممكن من التسهيلات والمرونة في إجراءات التراخيص وخدمة المستثمرين، عبر توفير ممثلين من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتخليص الإجراءات المطلوبة، إضافة إلى تقديم الدعم للمستثمرين أثناء جميع مراحل عملهم، من التأسيس حتى بدء ممارسة الأعمال من أجل تحقيق بيئة استثمارية تتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال.

وقّعت وزارة الاستثمار السعودية مذكرة تفاهم مع شركة أمازون، لدعم الفرص الواعدة للاستثمار ونمو التجارة الإلكترونية عبر المبادرات والممكنات التي تقدمها وزارة الاستثمار.

ومن جانبه، أكد المهندس، خالد بن عبد العزيز الفالح، وزير الاستثمار أن توقيع مذكرة التفاهم مع أمازون تهدف إلى استكشاف الفرص الاستثمارية، وبناء القدرات المحلية، والإسهام ضمن مساعي المملكة لتطوير البنى التحتية للتجارة الإلكترونية، والزخم المتسارع للانتقال نحو الثورة الصناعية الرابعة، متطلعًا إلى استمرار إقامة شراكة مع الكيانات الرائدة في مجالها التي ستزود السوق المحلي بمعرفة ووفرة في الموارد تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، مشيرًا إلى أن الشراكة مع أمازون ستفتح فرص النمو وتعالج التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع التي ستؤدي إلى خلق فرص عمل في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيا والمعرفة في هذا القطاع، والمملكة حريصة على استقطاب الشركات العالمية للاستفادة من المهارات والخبرات وأفضل الممارسات العالمية.

خالد الفالح: المملكة حريصة على استقطاب الشركات العالمية للاستفادة من الخبرات العالمية

وأشار رونالدو مشحور، نائب رئيس أمازون للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أن هذه الشراكة ستسهم في تقريب الكثير من المنتجات للعملاء مستفيدين بما نملك من تقنيات وذكاء اصطناعي، بالإضافة لابتكار أدوات أفضل للبائعين المحليين لتنمية أعمالهم عبر تجاوز الكثير من التحديات، والاستفادة من فرص النمو والازدهار الكبيرة التي تملكها المملكة، مؤكدًا التزامهم اتجاه المملكة سيسهم في تسريع نمو الاقتصاد الرقمي.

الاستثمار في الأزمات

«القابضة للتأمين» تعيد النظر في استثماراتها بـ200 شركة تابعة

رغم جائحة كورونا وتأثير حرب روسيا وأوكرانيا على قطاع التأمين، نجحت استراتيجية الشركة القابضة للتأمين في التغلب على الأزمات بفضل خطة الشركة التي تم وضعها من ثلاثة أعوام، وحققت نتائج قوية.. وفى الأزمات تنكمش الشركات أو تأجل المشروعات، لكن «القابضة للتأمين» أعادت النظر في استراتيجية الاستثمار للمجموعة لتنويع الاستثمارات لتحقيق أقصى عائد.

وقال باسل الحيني، رئيس شركة مصر القابضة للتأمين، إن الشركات التابعة للقابضة للتأمين تسعى لتحقيق أقصي استفادة من خلال تنويع الاستثمارات والتكامل والتواجد في مصاف الشركات الكبري، وتعمل علي كافة الأصعدة وفتح استثمارات متعددة، سواء في الأصول العقارية أو الشركات الجديدة التي تم إنشاؤها والتي نخطط لإنشائها أيضا، ولا سيما إنها مجموعة مملوكة للدولة بالكامل، رغم التحديات التي واجهت العالم وليس مصر فقط من جائحة كورونا، وحاليا حرب روسيا وأوكرانيا، والتي أثرت علي الوثائق المرتبطة بالتأمين البحري والطيران والتي تتحملها شركات إعادة التأمين، إضافة إلى المنافسة السعرية في سوق التأمين المصري.

أوضح «الحيني» أن المجهود الذي بذل على مدار السنوات الثلاث الأخيرة نقل المجموعة نقلة كبيرة، من خلال استراتيجية العمل في القابضة وشركاتها التابعة، وهو ما يظهر في نتائج الأعمال للشركات، وما حققته من استثمارات وأرباح، وزيادة حصة الدولة من نتائج الأعمال (أرباح، ضرائب، تأمينات) التي بلغت 4.5 مليار جنيه لأول مرة منذ نشأة الشركة القابضة. وارتفعت مساهمات المجموعة بشكل كبير فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح للخزانة العامة للدولة، وفى مجال الاستثمارات المالية، تبلغ لأول مرة في تاريخ المجموعة نحو 75 مليار جنيه، مقابل مبلغ

باسل الحيني: طرح 25% من أسهم شركة مصر لتأمينات الحياة في البورصة

61.2 مليار جنيه عام 2020/2019 بمعدل نمو قدره 23.8%.

وأعلن رئيس شركة مصر القابضة للتأمين، جاهزية طرح 25% من أسهم شركة مصر لتأمينات الحياة في البورصة، لافتا إلى أن دورنا تجهيزها للطرح، فهناك إجراءات للطرح، ونحن حاليا في صدد الانتهاء من هذه الإجراءات، أما عن توقيت الطرح، فقال إن القرار يعود للجنة الطروحات لتحدد التوقيت المناسب. وأشار إلى اختيار مكتب زكى هاشم مستشارًا لطرح «مصر لتأمينات الحياة» في البورصة.

وكشف «الحيني» أن شركته تعيد النظر في استثمارات 200 شركة تابعة، في إطار تغيير استراتيجية الاستثمار للمجموعة، نظرًا لأن الحصص في تلك الكيانات منخفضة وغير مؤثرة. مشيرا إلى أن الشركة القابضة للتأمين وضعت خططا محددة لإدارة أصول الشركة، خاصة مساهمات الشركة القابضة والشركات التابعة لها، لتحقيق أعلى عائد ممكن، وقال إن الجهات المملوكة للدولة ومنها الشركة القابضة لديها مساهمات كثيرة في العديد من الشركات بحصص غير مؤثرة، وبدأنا في التفكير في التخارج من بعض هذه الشركات، باعتبار أن الحصص غير مؤثرة، لكن ليس شرط التخارج حجم الحصة، هناك حصص غير مؤثرة ولكنها مربحة ونحن مستمرين فيها، وبالفعل، عقدنا عدة اجتماعات مع رؤساء المؤسسات الحكومية واتفقنا علي خطط محددة سواء المشاركة في إدارة المشروعات المشتركة أو التخارج أو الاستمرار كل علي حسب الحالة.

مصر للتأمين

وقال عمر جودة، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين، إن تحقيق أرباح في سوق التأمين المصري في ظل المنافسة الشرسة ليس بالأمر السهل، مشيرا إلى أنه رغم جائحة كورونا، التي أثرت على أقساط التأمين، وتأثر أسواق التأمين الدولية بالأحداث العالمية وتأثيرها على شركات إعادة التأمين والتأمين الوارد للشركة، إلا أن «مصر للتأمين» حققت نموا وأرباحا مقارنة بالسنوات السابقة، وأرجع ذلك إلى سياسة الشركة الثابتة وخطتها لتحقيق خدمة متميزة للعملاء، من خلال بيع الخدمات التأمينية بسعر التكلفة العادل، لتحقيق أرباح معقولة.

سياسة جديدة

وأضاف «جودة» أن الشركة خلال السنوات السبع الماضية انتهجت سياسة النمو المربح عبر عمليات الاكتتاب الجيد والتسعير السليم للأخطار، مؤكدا أن الشركة تحرص على المحافظة على الربحية الفنية للتأمين، وقال لا تستطيع أي شركة تأمين تقديم خدماتها والحفاظ على الملاءة المالية للشركة إلا من خلال الحفاظ على ربحية عمليات الاكتتاب. وأكد رئيس مجلس إدارة «مصر للتأمين» أن شركته تعمل دائما على ترشيد عمليات الاكتتاب، ولا تنساق للمنافسة السعرية التي تؤثر علي نتائج الأعمال وبالتبعية تؤثر علي الخدمات النهائية.

وأوضح «جودة» أن «مصر للتأمين» تتبع سياسية تمكنها من الاستجابة للتطورات المحلية والعالمية، وهو ما ظهر بوضوح مع أزمة جائحة كورونا، وتعامل الشركة السريع مع جهات الأعمال والتي تمثل 80% من محفظة أعمال الشركة،

عمر جودة: نبحث تأثير الحرب الروسية الأوكرانية.. و«مصر للتأمين» لم تتكبد تعويضات حتى الآن

واستطاعت الشركة أن تحقق نسبة نمو خلال الفترة العصيبة لجائحة كورونا، وأيضا خلال الفترة الحالية والحرب الروسية الأوكرانية والتي من المتوقع أن تأثر علي التجارة الدولية، وحركة الاقتصاد العالمي، وهو بالتأكيد سيؤثر علي بعض أنواع التأمين، ولكن الشركة حريصة أن تراجع مع العملاء التغطية التأمينية الموجودة، مشيرًا إلى أن «مصر للتأمين» تراقب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على النشاط التجاري وأسعار القطاع في مصر، خاصة في التأمين البحري.

الحرب الروسية الأوكرانية

وأضاف أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا لها تأثير مباشر وغير مباشر على قطاع التأمين، فالتأثير المباشر يكمن في التأمين علي السفن البحرية والبضائع المصدرة من خلال البحر الأسود والمتجهة إلي مصر، مشيرا إلى أنه كان هناك أكثر من سفينة متجهة إلي مصر، ولكن بفضل الله السفن كلها وصلت آمنة، لكنه قال إن العقوبات الدولية علي روسيا بالتأكيد أثرت علي حركة التجارة العالمية، ومنها المتجهة إلي مصر، وبالتبعية سيؤثر علي التأمين البحري، وكل الأسواق العالمية تدرس في الوقت الحالي تأثيره المباشر، ولكن حتي الآن لا يوجد تأثير مباشر، ومعظم شركات التأمين في الوقت الحالي تتجنب الابتعاد عن هذه العقوبات، وقد يتم تعويضه من بعض الدول الأخرى خلال الفترة المقبلة. مؤكدا أن «مصر للتأمين» لم تتكبد تعويضات حتى الآن نتيجة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، وأن الشحنات المؤمن عليها وصلت إلى الموانئ المصرية بسلام.

التأمين الرياضي

أشار «جودة» إلى أن «مصر للتأمين» تسعي لتقديم أنواع متنوعة من المنتجات، منها إصابات الملاعب والتأمين الشخصي، ومشجعي الأندية،

ومنتجات خاصة بالأحداث الرياضية وما تتحمله النوادي نتيجة أحداث الشغب في الملاعب، من تكاليف خاصة بالأحداث الرياضية.

وأوضح أن الشركة بدأت في التحول الرقمي ونظم المعلومات، وتتابع باستمرار الأحدث في مجال التطور التكنولوجي، خاصة أن تطور نظم المعلومات يتم بشكل سريع ويومي، والمهمة الرئيسية في الوقت الحالي وضع «مصر للتأمين» في إطار التحول الرقمي الدائم، بمعني أنه تستطيع الشركة بشكل مستمر مواكبة كل جديد في نظم المعلومات لتقديم المنتجات، مشيرا إلى أن الشركة تمتلك أكثر من 100 فرع علي مستوي الجمهورية، وفروع في الخارج، وأنواع رئيسية من التأمين تصل إلي 8 أنواع، ترتبط بمشروعات ضخمة لا ترتبط بنظم التأمين فقط، بالإضافة إلي نظام ARE والذي يتم تحت رعاية وزارة قطاع الأعمال العام بالإشراف المباشر من الشركة القابضة، والذي يمثل نقلة كبيرة في النظم المالية والإدارية بالشركة، مع تطوير مجموعة كبيرة من المنتجات بحيث تستطيع تقديم منتجات أكثر تطور للعملاء.

مصر لتأمينات الحياة

قال الدكتور أحمد عبد العزيز، العضو المنتدب لشركة «مصر لتأمينات الحياة»، إن الشركة سددت ما بين 300 إلى 400 مليون جنيه تعويضات متعلقة بجائحة كورونا في نشاطي الحياة والطبي خلال العام المالي الماضي، مشيرًا إلى أن الوباء لم يؤثر على تسعير وثائق تأمين الحياة ولكنه أثر على منتجات «الطبي»، لكنه قال إنه تأثير مؤقت وليس مستمر، مشيرا إلى أن تأمينات الحياة يكون التأثير علي المدي البعيد ولا يرتبط بحادث معين، أو وباء يتسبب في معدلات الوفيات، وبالتالي أي وباء لا يؤثر علي تسعير التأمين، وكما شاهدنا الجائحة تأثيرها في العام الأول غير الثاني غير الثالث المعدل في انخفاض والتأثير يقل بالتدريج.

خطط وبرامج

وأضاف «عبد العزيز» أن الشركة تمتلك خططا وبرامج تأمينية متعددة، وتعمل الشركة في اتجاهين دائما مرتبطين ببعضهما، الاتجاه الأول: قنوات التوزيع والتي تتميز دائما بالاختلاف والابتكار في تقديم المنتج التأميني والخدمة، وهو أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة للشركة، توسيع وتنوع قنوات التوزيع.

أما الاتجاه الثاني فهو تقديم المنتجات التأمينية الجديدة، ويقوم بالتغطية الفعلية لاحتياجات

باسل الحيني: ندرس المشاركة في إدارة المشروعات المشتركة والتخارج أو الاستمرار حسب الحالة

عمر جودة: لدينا خطة لتقديم أنواع متنوعة من المنتجات لإصابات الملاعب والتأمين الشخصي ومشجعي الأندية

عملاء الشركة، وجذب عملاء جدد للشركة، لتحقيق أهدافهم واحتياجاتهم، لذلك نعمل دائما علي الاتجاهين معا للوصول لأفضل الخدمات والنتائج. وخلال العام الحالي ستطبق الشركة بعض الأفكار الجديدة والمبتكرة والتي سيتم الإعلان عنها قريبا.

ونفى وجود منافسة بين شركته وشركة مصر للتأمين التكافلي "حياة"، مؤكدا أن أساس تأسيس شركة مصر للتأمين التكافلي هو التكامل، وقال نقدم الدعم لها.

وقال «عبد العزيز» نخطط ونسعى لتحقيق للشمول المالي، لنصل لأكبر عدد من العملاء بغض النظر عن حجم الأقساط المدفوعة، وهو دور أساسي لشركة مصر لتأمينات الحياة إحدى الشركات المملوكة بالكامل للدولة، مشيرا إلى أن عدد عملاء وثيقة «أمان المصريين» التي تصدرها الشركة بلغ 900 ألف عميل حتى الآن، فيما بلغ عدد عملاء منتج «معاش بكرة» 200 ألف عميل، والذي يتم بيعه عبر 200 فرع للبنك الأهلي حاليًا، ومن المستهدف تسويقه عبر 250

أحمد عبد العزيز: مصر لتأمينات الحياة سددت 400 مليون جنيه تعويضات كورونا العام الماضى

محمد جلال : «مصر لإدارة الأصول العقارية» تدرس الدخول في شراكة مع القطاع الخاص

فرعًا قبل نهاية يونيو المقبل.

مصر لإدارة الأصول العقارية

أكد محمد جلال، رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، أن شركته تتبع حاليا سياسة واستراتيجية جديدة، تعمل علي تلبية عملاء الشركة، وفي الوقت نفسه ترفع كفاءة إدارة أصول الشركة العقارية، وتقديم مشروعات من وحدات إدارية وطبية مؤجرة للعملاء.

وأشار «جلال» إلى أن الشركة تجري حاليا دراسة لعدد من الأصول العقارية التي تمتلكها للدخول في مشاركات استثمارية مع القطاع الخاص، لافتا إلى أن الشركة وقعت مؤخرًا اتفاق لاستغلال مول خاص بالشركة بالتجمع الخامس، بنظام الإيجار لمدة 28 عاما ومتوقع أن يحقق عوائد كبيرة للشركة.

وأضاف رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، صدور تعديل قانون الإيجارات القديمة للأغراض غير السكنية له تأثير إيجابي علي ممتلكات الشركة، فالشركة تمتلك عددا كبيرا من الأصول في منطقة وسط البلد، والتعديل الجديد عمل على زيادة القيمة الإيجارية من الشخصيات الاعتبارية خمسة أضعاف في السنة الأولى، وزيادة سنوية في المائة لمدة أربعة أعوام، تسليم الوحدة بعد ذلك للشركة، للانتفاع بها بالقيمة السوقية الحقيقية بعد المدة المحددة، وهذا الأمر يعتبر نقلة إيجابية من الدولة بشأن الإيجارات القديمة دون أن يؤثر علي أحد الأطراف.

ولفت «جلال» إلى أن الشركة تتبع أساليب ونظم مختلفة لزيادة العائد من الوحدات المؤجرة بنظام القانون الجديد، وطرح برامج جديدة للمستأجرين ليستطيعوا أن يستمروا في الوحدة خاصة الوحدات الإدارية والتجارية.

أصول مميزة

وقال إن الشركة تمتلك العديد من الأصول، فنحن نمتلك ثروة عقارية متميزة لا مثيل لها في العالم وبدأنا نسوق لهذه الممتلكات بالعالم الخارجي، ونمتلك مباني في القاهرة الخديوية، والهرم والجيزة ومصر الجديدة والإسكندرية وطنطا وأسيوط والمنيا وقنا... وغيرها، تتمتع بأجمل المواقع والمباني التاريخية، ورؤية الشركة الجديدة تتميز بخطوات مختلفة، ولا ننافس شركات التطوير العقاري الحديثة الموجودة حاليا.

وأضاف أن شركته أدخلت عدة مباني في تطوير القاهرة الخديوية، وتحديدا وسط البلد، والتي تبدأ من ميدان التحرير وحتي ميدان الأوبرا بها 458 مبني، والشركة تمتلك منها 178 مبني، 111 مبني مباني منها ذات طراز معماري متميز، لا يوجد مثيل لها في العالم، وكان متوقعا أن يعلن من عام خلال مؤتمر لأحد المباني المتميزة الموجودة بشارع عماد الدين بوسط البلد، بها 6 مباني تسمي بالمباني الخديوية، هذه المباني تم تصميمها بيد مهندس إيطالي، وهو أول كمباوند تم إنشاؤه في تاريخ العمارة المعمارية الحديثة، بمساحة 158 ألف متر مربع علي 6 مباني مرتبطة ببعض، وقال إن تطوير منطقة وسط البلد يتم تحت إشراف الدولة، وفي الوقت الحالي يتم تطوير واجهات المباني في الشوارع الرئيسية بشارع طلعت حرب وميدان مصطفي كامل، مشيرا إلى أن تطوير الواجهات يضع وسط البلد مرة أخري في المكان التي تستحقه، وأضاف التطوير متوازي مع إنشاء العاصمة الإدارية الحفاظ علي الدولة الحديثة والقديمة، ولا يوجد نية للدخول مع شركات القطاع الخاص في تطوير المباني الخديوية، والشركة قادرة علي تطوير مبانيها والوصول إلي أعلي عائد استثماري لها.

حق انتفاع

«مصر لإدارة الأصول العقارية» توقع عقد إيجار المول التجاري مع «الكرنك للتنمية والتعمير»

تصل الاستثمار في المول إلى أكثر من 400 مليون جنيه، ويقع في أرقى موقع في التجمع الخامس، أمام الجامعة الأمريكية، بوابة رقم 4.

«توقيع شراكات مع القطاع الخاص لرفع الكفاءة الاستثمارية للأصول العقارية المميزة».. استراتيجية شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، أحد شركات مصر القابضة للتأمين.. وإطار الاستراتيجية وقعت الشركة عقد حق انتفاع المول المملوك للشركة لمدة 25 سنة لصالح شركة الكرنك للتنمية والتعمير.

تصل الاستثمار في المول إلى أكثر من 400 مليون جنيه، ويقع في أرقى موقع في التجمع الخامس، أمام الجامعة الأمريكية، بوابة رقم 4.

وأشار محمد جلال، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، إلى المول يعد من أهم ممتلكات الشركة، وهو عبارة عن مول تجاري إداري بموقع متميز، ويتكون من دور أرضي ودور أول تجاري ودور ثاني إداري، ويضم 6 قاعات سينما وهايبر ماركت، كما يوجد عدد 3 بدروم ملحقة به، مشيرا إلى أنه تم اختيار شركة الكرنك من بين 22 شركة تقدموا بعروض للحصول على حق الانتفاع بالمول، مؤكدا أن عرض «الكرنك» أفضل العروض المقدمة للوصول لأعلى عائد لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية وتحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين.

وقال «جلال» أن المول سيتم طرح وحداته للإيجار خلال الأيام المقبلة، لكافة المطاعم والكافيهات والأنشطة الإدارية والترفيهية المختلفة، وجاري التعاقد مع أقوى العلامات التجارية العالمية، فالشركة تستهدف تقديم قيمة حقيقية وتجربة شراء فريدة لرواد المول ولكافة سكان القاهرة الجديدة.

ومن جانبها، أعلنت الشركة أنه من المتوقع أن يتم افتتاح المول خلال أكتوبر الجاري، بنسبة إشغال 100% ، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء من أعمال تنفيذ المول بالكامل من خلال شركة المقاولون العرب والاستشاري الهندسي الدكتور مدحت درة وجاري حاليًا الانتهاء من جميع أعمال التشطيبات.

التسخين لا الحرق..

هل تُساعد بدائل التدخين تقليل التعرض للضرر؟

ممّا تتكوّن السيجارة؟ أول إجابة تتبادر إلى الأذهان «أنها تتكون من مادة النيكوتين»، لكن الحقيقة غير ذلك تماما.. فالسيجارة تتكون من أوراق التبغ الملفوفة بورق السجائر فقط. بينما النيكوتين هو مادة موجودة في ورق نبات التبغ، وبالتالي فإن حرق التبغ هو الذي ينتج المواد الكيميائية الأخرى المؤذية لصحّتنا.

ووفقا لأحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة (Our World In Data) العالمية، والمتخصصة في مجال الأبحاث العلمية فإن التدخين مسئول عن نحو 15% من مجموع الوفيات حول العالم، أي ما يقترب من 8 مليون وفاة سنويًا، من بينهم أكثر من 7 ملايين يتعاطونه مباشرةً، ونحو 1,2 مليون من غير المدخّنين لكنهم يتعرضّون لدخانه دون إرادتهم، وذلك بحسب منظمة الصحة العالمية.

وواقع الأمر يؤكد أن حثّ مدخّن على الإقلاع عن التدخين ليس بالمهمّة السهلة إطلاقا، بل وفي بعض الأحيان تكون شبه مستحيلة، فالنيكوتين مادة منبّهة وبالتالي فإنّ التوقّف عن استهلاكها بعد فترةٍ من الزمن يُشكّل تحديًا لأي مدخّن، لأنّ جسمه اعتاد عليها ويجب أن يعتاد من جديد على العمل من دونها.

لذلك يطرح هذا السؤال نفسة وبقوة.. **هل تكون بدائل التدخين التي تعمل بتكنولوجيا تسخين التبغ وليس حرقه بديلا أقل ضررا لمدخني السجائر؟**

وللإجابة على هذا السؤال يجب أولا أن نعرف عملية الحرق التي تتم في طرف السيجارة المشتعل تتم عند درجة حرارة تصل إلى 600 درجة مئوية، وهذه الدرجة التي تولد كل الدخان الذي ينتج عن عملية الحرق، وهذا الدخان يحمل بداخلة أكثر من 7000 مركب كيميائي ضار ويسبب الأمراض.

لذلك فإن تكنولوجيا التسخين وليس الحرق تعتمد على تسخين التبغ عند درجة حرارة لا تتجاوز 350 درجة مئوية كحد أقصى، وهي الدرجة التي لا يحترق عندها التبغ وبالتالي لا تُنتج دخان وإنما بخار أو هباء جوي تقل فيه نسبة انبعاثات المواد الكيميائية الضارة التي تصدر عن السيجارة العادية بنسبة تصل إلى 95%. دون أن يعني ذلك انخفاض الأضرار بنسبة 95% إذ أن هذه البدائل لا تخلو كليًا من الضرر.

ووفقًا لمنظمة الأبحاث البريطانية حول السرطان (Cancer Research UK)، فإن السجائر الإلكترونية، التي تُعتبر من بدائل التدخين، هي«أقل ضررًا من تدخين التبغ، ويمكن أن تُشكّل أداة فعّالة للإقلاع عن التدخين».، وفي هذا السياق، تُشير إحصاءات أجرتها منظمة ASH المناهضة للتدخين إلى أن السجائر الإلكترونية فعّالة في مساعدة الأشخاص على الإقلاع عن التدخين، إذ إنّ 28% من مستخدمي السجائر الإلكترونية في بريطانيا اعتبروا أنّ السبب الأول لتدخين هذه السجائر هو للمساعدة على الإقلاع عن التدخين و18% اعتبروا أنّها ساعدتهم على عدم انتكاسهم وعودتهم إلى التدخين من جديد.

وتُظهر هذه الأرقام أنّ الاعتماد على تكنولوجيا التسخين وليس الحرق تُساعد في الإقلاع عن التدخين. لذلك قامت أحد أكبر الشركات العاملة في مجال إنتاج التبغ وبدائله بابتكار منتجات إلكترونية جديدة خالية من الدخان، تعمل بتكنولوجيا تسخين التبغ لتجنب الأضرار والأمراض التي تنتج بسبب عملية حرق التبغ، واستثمرت في ذلك أكثر من 8 مليارات دولار أميركي، منذ العام 2008، لتنفيذ رؤيتها المعلنة عالميا تحت عنوان» مستقبل خال من الدخان».

وقد استنبطت مجلة BMJ الطبية نموذجًا توقّعت من خلاله ما قد يحدث إذا تحول المدخّنين الى السجائر الالكترونية أو منتجات التبغ المسخن، وخلصت إلى أنه من شأن ذلك أن ينقذ حياة 1.6 مليون إلى 6.6 مليون شخص في غضون 10 سنوات في الولايات المتحدة وحدها.

إنّ السجائر البديلة التي تعتمد التسخين وليس الحرق هي خيار يجب أن يسلكه المدخنين البالغين، الذين يرغبون الاستمرار في التدخين أو استخدام منتجات النيكوتين.

رقم التسجيل العقاري: 450-225-747

رؤية ثاقبة

قانون «المالية العامة الموحد» انطلاقة نحو الإدارة الاحترافية للمال العام

يمتلك الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، رؤية الثاقبة لبناء الجمهورية الجديدة، بدأت منذ أن تبنى برنامجا شاملا الإصلاح الاقتصادي، مكّن الاقتصاد المصري من الصمود أمام الأزمات، ليصبح من الاقتصاديات القليلة التي حققت معدلات نمو إيجابية خلال جائحة كورونا، وسط توقعات بتعافي الاقتصاد وتسجيل معدلات نمو ما قبل الجائحة.

وزير المالية، الدكتور محمد معيط، يشير إلى مبادرة الرئيس السيسي بإطلاق مسيرة التحول الرقمي، بما في ذلك تحديث وميكنة الأنظمة المؤثرة في إدارة المالية العامة للدولة، والتوسع في التطبيقات التكنولوجية لتعزيز حوكمة المنظومة المالية، على نحو يجعل الموازنة أكثر مرونة وقدرة على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية، في ظل أطر موازنية متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات، لضمان التخطيط المالي الجيد، ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالي بالجهات الإدارية.

يضيف وزير المالية، أن مصر ستظل تبنى وتُعمِّر، وترتقي بكل روافد الحياة، وتُحسِّن مستوى الخدمات العامة، وتطوِّر أنماط العمل الحكومي بالتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة؛ مستهدفةً بكل ذلك إرساء دعائم «الجمهورية الجديدة» بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والنمو الأكثر تنوعًا، وتأثيرًا على حياة الناس، رغم المشهد الاقتصادي العالمي المضطرب، الذي تتشابك تحدياته بين تداعيات جائحة كورونا، وبين موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها في أعقاب الأزمة الروسية - الأوكرانية؛ ليتأكد مجددًا صلابة الإرادة المصرية، وقدرتها على تحويل المحنة إلى منحة، وخلق فرص التقدم والنماء من قلب التحديات.

وأشار« معيط» إلى أن المشروعات القومية مصر لم ولن تتوقف، لتوفير المزيد من فرص العمل، وللحفاظ على العمالة الحالية، وللإسهام في تحقيق المستهدفات التنموية، التي تُلبى الاحتياجات الأساسية، ومتطلبات العيش الكريم للمواطنين، موضحًا أن الدولة تُولى عناية خاصة

محمد معيط: الدولة تُولى اهتماما بالمشروعات القومية الداعمة لإرساء ركائز الأمن الغذائي

بالمشروعات القومية الداعمة لإرساء ركائز الأمن الغذائي، وتوطين الصناعة المحلية؛ من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وتعظيم القدرات الإنتاجية لاقتصاد مصر؛ بحيث نستطيع زراعة وصناعة ما نستطيع من احتياجاتنا، حتى لا نضطر إلى استيراد هذا الحجم الكبير من التضخم من الخارج.

«الموازنة العامة للدولة ستظل قادرة على التفاعل وامتصاص ما تستطيع من هذه التداعيات العالمية، والحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية» بحسب وزير المالية.

يصف «معيط» قانون المالية العامة الموحد الذي يدمج قانوني المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة، بأنه انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية للمالية العامة للدولة في الجمهورية الجديدة، ويُجسِّد النقلة النوعية في الإصلاحات التشريعية التي تنفذها الدولة من خلال ما استحدثه القانون من أحكام مستجدة تعكس فلسفة الأداء المالي القائم على النظم المميكنة، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، مع اعتبار الوثائق والمخرجات الإلكترونية ذات حجية قانونية، وتطبيق موازنة البرامج والأداء بالوزارات والهيئات الموازنية، والهيئات الاقتصادية تدريجيًا خلال مدة أقصاها 4 سنوات؛ على نحو يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وإعلاء مبادئ المساءلة والمحاسبة، ومن ثم تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

وقال إن جهود وزارة المالية تتكامل لتحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى، حيث تسهم مشروعات تطوير ورقمنة المنظومتين الضريبية والجمركية، في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، واستيداء مستحقات الخزانة العامة للدولة، بينما تُساعد ميكنة إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، في تعزيز الحوكمة، وتحقيق الانضباط المالي.

«يتطلب التحول للنظم المميكنة تحديث الغطاء التشريعي والإجرائي والتنفيذي لأطر إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة، على نحو يضمن التخطيط المالي الجيد، وتكتسب معه الوثائق والمخرجات الإلكترونية الحجية القانونية، حسبما قال الدكتور إيهاب أبو عيش، نائب الوزير للخزانة العامة، موضحًا أن قانون المالية العامة الموحد يُعد الركيزة الأساسية لإدارة المال العام وفقًا لأفضل الممارسات والتجارب العالمية التي ترتكز على الإفصاح والشفافية وإكساب الموازنة المزيد من المرونة لتحقيق المستهدفات المنشودة.

لافتا إلى أن فريق العمل عند إعداد مشروع القانون قام بمراجعة توصيات المؤسسات الدولية

أحمد كجوك: إكساب الموازنة مرونة لتحقيق وفورات مالية للإنفاق على القطاعات الحيوية

محمد معيط

أحمد كجوك

إيهاب أبو عيش

في مجال الانضباط المالي، وتحديث أطر المالية العامة الحديثة واستطلاع رأى الجهات والوزارات ذات الصلة منها «التخطيط والتنمية الاقتصادية، والاستثمار والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وهيئة النيابة الإدارية»، وتم طرح مشروع القانون للحوار المجتمعي قبل إصداره.

فيما أكد أحمد كجوك، نائب الوزير للسياسات المالية، أن قانون المالية العامة الموحد ينص على تطبيق موازنة البرامج والأداء، بحيث نعرف «كل جنيه بيتصرف فين وعائده على المواطن إيه بالضبط» على نحو يُساعد في تحقيق أولويات الإنفاق العام، وإرساء دعائم الانضباط المالي؛ بما يُلبى الاحتياجات التنموية للمواطنين.

وقال إن هذا القانون يُعد ضمن عدة إصلاحات تشريعية لإدارة الموازنة العامة لضمان الإدارة الرشيدة للمال العام، بما يضعنا على الطريق الصحيح في مجال تحديث التشريعات وإعطاء الحجية القانونية لمخرجات النظم الإلكترونية، ويتواكب مع المستجدات العالمية، على النحو الذي يُسهم في إكساب الموازنة المزيد من المرونة نحو تحقيق وفورات مالية للإنفاق على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

واعتبر محمد عبدالفتاح، مساعد وزير المالية

إيهاب أبو عيش: التحول للنظم المميكنة تطلب تحديث الغطاء التشريعي والإجرائي والتنفيذي للموازنة

لشئون الموازنة، إلى أن قانون المالية العامة الموحد يُمثِّل نقلة نوعية ونقطة فاصلة في تاريخ المالية العامة لضبط الأداء المالي وفقًا لأفضل الأساليب العلمية والتقنية الحديثة حيث يدمج قانوني الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية في قانون واحد ويرتكز على تطبيق موازنة البرامج والأداء لتعظيم كفاءة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم المساءلة والمحاسبة؛ تحقيقًا لأعلى درجات الشفافية والإفصاح في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالي في الجهات الإدارية وإعداد أطر موازنية لضمان التخطيط المالي الجيد، مشيرًا إلى أن القانون يسمح بإعادة استخدام المخصصات المالية في السنوات التالية في حال تعثر صرفها خلال سنة الاعتماد.

وأضاف محمد السبكي، مستشار وزير المالية للحسابات الختامية، إن وزارة المالية ماضية في التحول التدريجي إلى موازنة البرامج والأداء على ضوء قانون المالية العامة الموحد؛ باعتبارها ضمانة جديدة لتنفيذ رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية حيث تُسهم في ضبط الأداء المالي، ورفع كفاءة الإنفاق العام بالاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

وأوضح أحمد إسماعيل، الرئيس التنفيذي لقطاع مستشاري الدفع والتحصيل الإلكتروني بشركة «إي. فاينانس» أن من أهم المزايا التي يحققها قانون المالية العامة الموحد، مواكبة طفرة الميكنة التي حققتها وزارة المالية، ومنح الحجية القانونية للوثائق الإلكترونية بما يتسق مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي، وتحقيق الشفافية والإفصاح في الإعداد والتنفيذ والرقابة على كل العمليات المالية، إضافة إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء، ومواكبة النظم الإلكترونية المتعلقة بالدفع والتحصيل الإلكتروني واستخدام نظم التوقيع الإلكتروني.

قاطرة التنمية

مبادرات البنك المركزي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يحظي قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باهتمام من الدولة والبنك المركزي، لما له من أهمية كبيرة في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، لتحقيق عدة أهداف وفقا لإستراتيجية مصر 2030، تستحوذ هذه المشروعات على 98% من نشاط القطاع الخاص، كما تسهم بنحو 43% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. ويبلغ عدد المنشآت متناهية الصغر 3.4 مليون منشأة، ويصل عدد الشركات المتوسطة إلى 2200 منشأة والصغيرة 217 ألف منشأة.

« المركزي» يجري مسح لمعرفة احتياجات المشروعات.. وزيادة الانتشار الجغرافي لتمويل المشروعات

شريف لقمان

مصطفى منير

جمال نجم

400
مليار جنيه
حجم محفظة
تمويلات
المشروعات
بالبنوك

ويعمل البنك المركزي، بتوجهات طارق عامر، محافظ البنك، حاليًا مع القطاع المصرفي على زيادة الانتشار الجغرافي لتمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تتركز فقط في القاهرة والإسكندرية، بل تشمل توفير احتياجات العملاء في كل أنحاء الجمهورية والتكامل مع المبادرة الرئاسي«ة حياة كريمة » التي تضم محافظات الصعيد المليئة بالفرص الواعدة.

ويجري البنك المركزي حاليًا مسح لمعرفة احتياجات ومتطلبات العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إدراكا بأهمية القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، بحسب جمال، نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري، مؤكدًا أن التمويل لم يعد التحدي الأكبر الذي يواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما تحتاج إلى الدعم الفني غير المالي من البنوك واتحادات الأعمال.

ودعا القطاع المصرفي بالتعاون مع اتحاد الصناعات وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى توفير برامج للدعم الفني غير المالي بما يساهم في رفع قدرات تلك الشركات على إدارة المخاطر المالية. مؤكدا أهمية الاستعانة بالتكنولوجيا في تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار «نجم» إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عرضة للمخاطر أثناء الأزمات، وقال مع استمرار تداعيات فيروس كورونا والقيود المصاحبة لها ومستجدات الأزمة الروسية الأوكرانية وما سينتج عنها من موجات تضخمية واضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، أصبحت واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات في الوقت الراهن لما لها من إثر سلبي واسع النطاق على جميع أجزاء سلاسل الإمداد بكل مشتملاتها من شركات مصنعة وموردين وموزعين والتي يتركز معظمها في فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال يجب على الحكومات والقطاع المصرفي والجهات الداعمة محليًا ودوليًا التكاتف أكثر من أي وقت مضي والمساهمة في وضع السياسات والإجراءات والحلول اللازمة لتخطي وتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن هذه الموجات التضخمية خاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

«البنك المركزي أتخذ العديد من المبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع أول تعريف موحد لتلك المشروعات والذي أصبح تعريفًا قوميًا لها، وإلزام البنوك بإنشاء إدارات داخلها لتمويل هذا القطاع الحيوي وتدعميها بالكفاءات اللازمة»، حسبما قال مصطفى منير، مدير الإدارة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في البنك المركزي.

وأضاف «منير» أن البنك المركزي ألزم البنوك أيضا بتوجيه 20% من محافظها الائتمانية لهذه المشروعات، ارتفعت إلى 25% في فبراير2021، منها 10% للمشروعات الصغيرة، وأرجع تحديد «المركزي» لهذه النسب إلى حرص البنك للتأكد من قيام البنوك بوضع استراتيجيات محددة تضمن تحقيقها على أرض الواقع، بالإضافة إلى طرح العديد من المبادرات لتمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة مخفضة تتراوح ما بين 5 و8%.

فيما قال شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي للشمول المالي، إن جهود «المركزي» لدعم الخدمات الرقمية المرتبطة بالشمول المالي خلال السنوات الثلاث الماضية أحدثت طفرة كبيرة في تقديم هذه الخدمات بمختلف أنواعها.

وأشار إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف أبرزها القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل للفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا، المساواة بين الجنسين لتحسين وضع المرأة في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة لتملك المشروعات.

وأوضح أن الاستراتيجية تهدف أيضا لتوفير العمل اللائق للشباب المصري، والمساهمة في النمو الاقتصادي وأيضا دعم الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية بما يعزز الكفاءة والابتكار بالمجالات الصناعية المختلفة.

ولفت «لقمان» إلى أن البنك المركزي اتخذ العديد من الإجراءات والخطوات لدعم هذا القطاع في إطار استراتيجية الشمول المالي، شملت عدة محاور منها تسهيل الحصول على التمويل، تهيئة البيئة الداعمة، دعم ريادة الأعمال، التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، تنويع المنتجات والخدمات المالية والخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في إطار توجه الدولة.

لم يتردد «المركزي» في إصدار المزيد من الإجراءات والمبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ظهور جائحة كورونا، حسبما أكد «لقمان»، ومنها تأجيل كل الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر، إعادة هيكلة المديونيات بما يتناسب مع قدرات أصحاب المشروعات على السداد. وشملت الإجراءات أيضا استمرار العمل بمبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر عائد 5% متناقص، وتعديل سعر عائد مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات للشركات المتوسطة والكبرى ليصبح 8% يحسب على أساس متناقص بدلا من 10%.

رغم التداعيات السلبية لفيروس كورونا إلا أنها لم تؤثر على معدلات إقراض البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل شهدت نموًا بنسبة 23% خلال عام 2020 بالنسبة نفسها خلال 2021،مما يؤكد أن هذا القطاع أصبح في أولوية الجهاز المصرفي.

وبلغ إجمالي حجم محفظة تمويلات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالبنوك العاملة بالسوق المصرية، والتي يجري تنفيذها في إطار إستراتيجية الدولة ومبادرات البنك المركزي، تجاوزت 400 مليار جنيه بنهاية العام الماضي 2021، بحسب الدكتور محمد العنتبلي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد بنوك مصر، لافتًا إلى أن اتحاد البنوك يعمل حاليًا على خطة لمساعدة تلك البنوك على تحقيق النسب المستهدفة من محافظها الائتمانية وفقًا لتوجيهات البنك المركزي.

وأكد «العنتبلي» أن مبادرات البنك المركزي أحدثت طفرات غير مسبوقة في حجم التمويلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولم تعد هناك صعوبات في حصول تلك المشروعات على التمويل، خاصة مع التطور الذي طرأ على نظرة البنوك لها، في ضوء توجيهات وقرارات «المركزي» التي جعلت من البنوك بمثابة المستشار لأصحاب تلك المشروعات وليس الممول فقط.

وقال كلما زادت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت مساهمة القطاع غير الرسمي، كلما كانت اقتصادات الدول في مصاف الاقتصاديات مرتفعة الدخل والعكس، خاصة أن عوائد هذه المشروعات تعود على الأفراد والأسر بشكل سريع وذلك بحسب دراسات البنك الدولي.

وأطلق «المركزي» العديد من المبادرات التكاملية لكي تكتمل منظومة العمل وتحقق الهدف منها، من خلال مبادرات لتقديم خدمات غير مالية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومن بين هذه المبادرات، مبادرة رواد النيل التي تهدف إلى تقديم خدمات الاستشارات والمساعدة في تأسيس المشروعات وبلورة الأفكار إلى واقع، والمساعدة على التوسع وإعداد دراسات الجدوى، فضلا عن خدمات التوعية والمعرفة وغيرها، وإنشاء وحدات متخصصة داخل البنوك لخدمة هذه المشروعات، إضافة إلى برامج أخرى بالمبادرة لدعم الشباب ورواد الأعمال وأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، حيث تعد الخدمات غير المالية جزءا أساسيا من العمل الذي تقدمه البنوك تحقيقا لمفهوم البنك الشامل. ونجحت مبادرة رواد النيل في إحداث طفرة في مجال ريادة الأعمال في مصر، مؤكد أن اتحاد البنوك يستهدف بالتنسيق مع البنك المركزي مضاعفة عدد البنوك المشاركة في المبادرة.

وقال أن مؤشرات أداء البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة شهدت طفرة كبيرة بدعم من مبادرات وتوجيهات البنك المركزي، سواء من حيث تزايد عدد العملاء أو معدلات التمويل، لافتًا إلى أنه مع بدء تطبيق استراتيجية التحول الرقمي بالبنوك وبدء خلق منتجات رقمية تسهل عملية الحصول على التمويلات، بدأت شرائح كبيرة من مشروعات القطاع غير الرسمي في التحول نحو الاقتصاد الرسمي.

تحصيل إلكتروني

بنك مصر يوقع اتفاقية تعاون مع «نون للمدفوعات»

يسعى بنك مصر للتوسع في المدفوعات الإلكترونية وإتاحتها لفئات المجتمع المختلفة بهدف التيسير على المستفيدين وتقديم خدمة مميزة لهم، ويؤمن البنك بأن التحول الرقمي أصبح يمثل مرحلة مهمة، خاصة في ظل الظروف الطارئة التي فرضتها جائحة كورونا على العالم، والتي حفزت استخدام المنصات الرقمية في الحصول على الخدمات.

وفى هذا السياق، وقع بنك مصر اتفاقية تعاون مع بوابة نون للمدفوعات noon payments لتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني وتطويرها، باستخدام البطاقات البنكية والمحافظ الإلكترونية عن طريق رمز الاستجابة السريع QR Code.

يذكر أن البنك يسعى للتوسع في تقديم الخدمات الرقمية، وقام بتدشين أول بنك رقمي في السوق المصرية بما يضمن مواكبة التطور العالمي في هذه المجالات، للمساهمة في تحقيق أهداف الشمول المالي كأحد الأهداف القومية للدولة وتماشيًا مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية.

وقالت هند فهمى، رئيس قطاع التجزئة المصرفية ببنك مصر، إن توقيع البروتوكول مع بوابة نون للمدفوعات noon payments يأتي انطلاقًا من إيمان البنك بأن التطور التكنولوجي المتمثل في المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف الذكي أصبح اليوم بمثابة المتغير الأسرع بين المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وبات ملاحقة هذا التطور أمرًا في غاية الأهمية، بل هو أمر واجب لدعم الاقتصاد المتنامي ودعم الشركات التكنولوجية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي.

يأتي توقيع البروتوكول في إطار تبنى بنك مصر مفهوم التحول والابتكار الرقمي كركيزة أساسية يستند عليها في إدارة أعمال البنك، ويتضمن مفهوم الخدمة المقدمة من البنك أساسيات تكنولوجية لخدمة متطلبات العملاء، التي أصبحت حاجة ملحة مع تطور استخدام الهواتف المحمولة والحواسب الآلية، وتعد الآن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة البنك للسوق المصرفي المصري.

وأضافت «هند» أن إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي، سيساهم بصورة أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، كما أن التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المالية لبنك مصر سوف يسهم في الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها .

يذكر أن بنك مصر كان سبّاقا في توفير خدمات التحصيل الإلكتروني عن طريق رمز الاستجابة السريع QR Code؛ من خلال شبكة ميزة ديجيتال المحول القومي لمحافظ الهاتف المحمول، كما يعد البنك أول بنك يوفر خدمة السحب والإيداع لمحافظ الهاتف المحمول الإلكترونية من خلال شبكة ماكينات الصراف الآلي الخاصة به؛ لتمكين الأفراد من التحويل النقدي للأموال من خلال محافظهم الإلكترونية على الهاتف المحمول وسحبها بشكل لحظي من خلال الطرف المحول إليه، وأطلق بنك مصر لعملائه الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، ويُعد البنك من أوائل البنوك المقدمة لخدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول من خلال تطبيق محفظة بنك مصر «BM Wallet».

هند فهمى: التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي يساهم في تحسين تقديم الخدمات المصرفية

فيما قال مصطفى ماهر، المدير الإقليمي لنون للمدفوعات، تهدف بوابة نون للمدفوعات إلى تسهيل المعاملات المالية الرقمية وضمان قدرة العملاء على الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات التي تلبي احتياجاتهم المتنامية، من خلال عمليات إعداد سريعة وواجهة برمجة تطبيقات مطورة وعملية، لضمان تجربة عملاء سلسة وسهلة. كما تهدف المنصة لتقليل اعتماد الأشخاص على المعاملات النقدية تماشيًا مع مبادرات الشمول المالي للبنك المركزي.

يذكر أن بوابة نون للمدفوعات الرقمية أنشأت بهدف تسهيل المرحلة الأخيرة من المعاملات المالية للشركات والعملاء على حدٍ سواء، وقد تم تصميم حلول الدفع المبتكرة والمتطورة لدعم الشركات بجميع أحجامها وتعزيز نموها، تسمح منصة الدفع المتكاملة للعملاء بالدفع بعدة طرق مختلفة كالدفع بفيزا أو ماستر كارد أو ميزة وغيرها. بالإضافة إلى برامج تقسيط مرنة ويمكن للعملاء حفظ بطاقاتهم لتسهيل عمليات الشراء المستقبلية مما يؤدي إلى زيادة المعاملات والتحويلات.

إنجاز رياضي

البنك الأهلي المصري يكرم فريق كرة اليد بعد الوصول إلي المربع الذهبي

تستمر مسيرة البنك الأهلي المصري بخطى ثابتة، ليس فقط في مجال الأعمال المصرفية بل أمتد إلى قطاع الرياضة. وفي إنجاز تاريخي، نجح فريق نادي البنك الأهلي المصري لكرة اليد في الوصول إلي المربع الذهبي.

أقام البنك حفل خاص لتكريم لاعبي الفريق وجهازه الفني والإداري، حضر الحفل يحيي أبوالفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك، واللواء أشرف نصار، المشرف العام على أندية البنك، وأعضاء مجلس إدارة نادي البنك بالإسكندرية، وقيادات البنك وأعضاء مجلس إدارة النادي والجهاز الفني للفريق.

وقد أعرب يحيي أبوالفتوح، عن اعتزازه بهذا الإنجاز وأثنى على الإدارة القوية لنادى البنك الأهلي المصري بالإسكندرية، برئاسة أشرف العلقامي رئيس مجلس إدارة النادي، والعميد إيهاب السعدني، مدير النادي، مشيدًا بدور مجلس الإدارة في تأهيل اللاعبين ودعمهم الجيد للفريق في كافة المراحل للوصل إلى هذا الإنجاز، مؤكدا على استمرار البنك في تقديم الدعم للفريق سعيا لتحقيق نتائج أفضل.

كما أشاد «أبوالفتوح» بالأداء المتميز للاعبي الفريق في جميع مباريات الموسم، وهو ما أسفر عن تحقيقهم لتلك النتائج المشرفة، مشيرًا إلى أن اهتمام البنك بدعم الرياضيين وكونه أحد أهم رعاة الرياضة في مصر يستلزم أن ينبع بداية من داخل البنك ولأبنائه ليكون بذلك نموذجا يحتذى لدى باقي المؤسسات الكبرى.

وتوجه اللواء أشرف نصار بالشكر لمجلس إدارة البنك الأهلي المصري علي دعمهم الكبير لفريق كرة اليد بنادي البنك الأهلي، مؤكدا على ثقته في لاعبي الفريق وفي الجهاز الفني والإداري والطبي على تحقيق نتائج أفضل في الموسم المقبل وتطلعه للمشاركة في البطولات القارية.

وأضاف أن مجلس إدارة النادي مهتم أيضًا بقطاع الناشئين، خاصة أن فريق المرتبط 2002 نجح في التأهل إلى نهائيات بطولة الدوري والمنافسة على تحديد المراكز من الأول إلى السادس، كما تأهل في بطولة كأس مصر إلي الدور قبل النهائي.

يذكر أن بداية نشاط كرة اليد بنادي البنك الأهلي بالإسكندرية تعود لعام 1992، حيث تم تكوين الفريق الأول عام 2002 وبدأ المشاركة في دوري الدرجة الثانية، ثم نجح في الصعود من الدرجة الثانية إلى الأولى ب، ثم إلى الدرجة الأولى أ ثم الدوري الممتاز ب، وتلي ذلك الصعود إلى الدوري الممتاز أ في موسم 2006 و2007، ثم تمكن الفريق من الصعود لدوري المحترفين موسم 2016/ 2017 ونجح في البقاء في دوري المحترفين وفي موسم 2019/2018 حصل الفريق على المركز العاشر ثم موسم 2020/2019 نافس على من المركز الأول إلى الثامن، إلى أن تمكن خلال منافسات هذا الموسم من التأهل إلى نهائيات بطولة الدوري المكونة من 6 فرق لأول مرة في تاريخ النادي اليد ونجح في الحصول على المركز الخامس لموسم 2021-2022

1992

بداية نشاط كرة اليد بنادي البنك الأهلي بالإسكندرية، حيث تم تكوين الفريق الأول عام 2002 وبدأ المشاركة في دوري الدرجة الثانية

قطار التنمية

البنك الزراعي المصري يمول مشروعات إنتاجية وخدمية لدعم سكان الريف وتمكين المرأة الريفية

«توفير الدعم والتمويل اللازم لمشروعات يستفيد منها صغار المزارعين والمربين والمرأة الريفية لتشجيعهم على العمل والإنتاج ومساعدتهم على توفير مصدر دخل يوفر لهم ولأسرهم حياة كريمة وخلق مجتمعات منتجة في قرى الريف.. أولويات البنك الزراعى المصري خلال الفترة الحالية»، بحسب علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري.

فمن أقصى صعيد مصر لقلب الدلتا ومنها لمدن القناة.. جولات لا تتوقف وجهود مستمرة يوجهها البنك الزراعي المصري لتمويل مشروعات إنتاجية وخدمية هدفها تحقيق التنمية وخلق فرص العمل لتحسين جودة الحياة في قرى الريف ورفع مستوى معيشة سكانه تحقيقًا لأهداف المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتطوير قرى الريف ومساندة جهود الدولة لتحقيق التنمية الشاملة في كل محافظات الجمهورية تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي للارتقاء بمستوى حياة المواطن في كل مكان على أرض مصر. وخلال الأيام الماضية كثف البنك الزراعي المصري جهوده لإنجاز عدة مشروعات في محافظات البحيرة والدقهلية وأسوان وبورسعيد تستهدف جميعها توفير الدعم والتمويل اللازم للمشروعات.

ففي أسوان، افتتح علاء فاروق رئيس، مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، أحدث فروع الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية بكوم أمبو بمحافظة أسوان، لينضم لقائمة المنافذ التسويقية للشركة، والتي تمثل أحد أدوات البنك لتقديم الدعم للقطاع الزراعي وصغار المزارعين من خلال إتاحة وتوفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج من المبيدات والأسمدة المدعمة وغير المدعمة، بالإضافة لتوفير التلات والمعدات الزراعية.

حضر افتتاح الفرع أعضاء لجنة الزراعة والري بمجلس النواب برئاسة النائب هشام الحصري، رئيس اللجنة، والنائب عبدالسلام الجبلي، رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ، وعدد من نواب البرلمان ومجلس الشيوخ عن دوائر محافظة أسوان والقيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة، بالإضافة إلى قيادات ومسئولي البنك.

وفي إطار حرص البنك على تقديم كل أوجه الدعم للفئات الأكثر احتياجا في القرى المشمولة بالمبادرة الرئاسية «حياة كريمة» للمساهمة في تحقيق أهم أهداف المبادرة وهي التصدي للفقر وتوفير تنمية حقيقية ومستدامة لتلك الفئات، نظم البنك مؤتمرًا جماهيريًا في محافظة أسوان حمل عنوان «الشمول المالي ودعم الأسر الأكثر احتياجًا في قرى حياة كريمة»، بحضور اللواء أشرف عطية، محافظ أسوان والنائب هشام الحصري رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس النواب وأعضاء لجنة الزراعة والري والدكتورة غادة أبو زيد نائب المحافظ.

استهدف المؤتمر استعراض جهود البنك للمساهمة في تنفيذ مبادرة «حياة كريمة» في قرى أسوان وللتوعية بالفرص التمويلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال برنامج باب رزق لتوفير فرص عمل حقيقية للشباب وتمكين المرأة الريفية بالإضافة لتحقيق الشمول المالي والتثقيف المالي وتقديم المساهمات العينية لمساعدة الأولى بالرعاية في أسوان.

كما حرص رئيس البنك الزراعي المصري على المشاركة في الاجتماع بأهالي قرى غرب النيل «فارس وبنبان والمنصورية والرقبة»، التابعة لمركز دراو بمحافظة أسوان، بحضور وفد من النواب أعضاء لجنة الزراعة والري وأعضاء مجلس قريه بنبان وعدد من القيادات الشعبية والتنفيذية. وخلال الاجتماع تم استعراض البرامج والمبادرات التمويلية التي يقدمها البنك وجهوده لتقديم كل التيسيرات والتسهيلات لصغار المزارعين والمربين في لتحفيزهم على العمل والإنتاج.

وخلال اللقاء أعلن علاء فاروق، رئيس البنك الزراعي المصري عن تقديم تسهيلات غير مسبوقة لتحفيز المزارعين في قرى غرب النيل على الإنتاج، خاصة أنها تمتلك العديد من المقومات التي تجعلها من القرى التنموية الواعدة بالتزامن مع افتتاح مجمع بنبان للطاقة الشمسية الذي يعد أكبر مجمع محطات لتوليد الكهرباء النظيفة في الشرق الأوسط .

ومن أسوان لمحافظة الدقهلية في قلب الدلتا، حيث أطلق البنك الزراعي المصري برنامج إحلال سيارات الركاب بقرى ومراكز المحافظة والذي يستهدف إحلال سيارات نصف النقل والتوك توك واستبدالها بسيارات ميكروباص حديثة، بالإضافة إلي استبدال مركبات التوك توك بسيارة فان 7 راكب ، ضمن مبادرة البنك لتطوير وسائل النقل الجماعي في المحافظات وتوفير خدمة نقل أمنة ومميزة للمواطنين لتحسين جودة الحياة في القرى ورفع مستوى معيشة المواطنين تحقيقًا لمحور مهم من أهداف المبادرة الرئاسية «حياة كريمة».

كما نظم البنك مؤتمرا جماهيريا بمركز السنبلاوين للإعلان عن البرنامج، بحضور الدكتور أيمن مختار، محافظ الدقهلية، علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، والنائب هشام الحصري، رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس النواب، وعدد من نواب البرلمان ومجلس الشيوخ، كما شارك في المؤتمر القيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة ومسئولي البنك الزراعي، إلى جانب أصحاب السيارات القديمة المستفيدين من البرنامج . ويقوم البنك الزراعي المصري خلال هذا المشروع الحضاري بتمويل عمليات إحلال السيارات بقروض ميسرة وتسهيلات كثيرة غير مسبوقة، بهدف دعم أصحاب وسائقي سيارات النصف نقل، ومساعدتهم على شراء السيارات الميكروباص الجديدة للوفاء بالتزاماتهم بما يحقق الرعاية الاجتماعية لمالكي السيارات ويساهم في زيادة دخلهم، وإلغاء الاعتماد على سيارات التوك توك كوسيلة مواصلات لنقل الركاب بين القرى والمدن، حرصًا على توفير الراحة والأمان للركاب.

ومن الدقهلية إلى النوبارية بمحافظة البحيرة، حيث شارك رئيس البنك الزراعي المصري والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واللواء هشام آمنة، محافظ البحيرة، والدكتور علي جمعة، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، في الاحتفال بتوزيع 200 رأس من العجلات العشار «سمنتال» ثنائية الغرض «ألبان- لحوم» على صغار المربين من الأسر الأولى بالرعاية بقرى حياة كريمة بالبحيرة . ويقوم البنك الزراعي في إطار المشروع بتقديم تمويل ميسر بفائدة 5% لدعم صغار المربين من الشباب والأسر الأولى بالرعاية لتوفير مصدر دخل يُسهم في تحسين مستوى معيشتهم؛ تنفيذًا لأهداف المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» وفي الوقت نفسه يستهدف المشروع زيادة الإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان وتنمية الثروة الحيوانية.

وإلى بورسعيد، حيث أعلن البنك الزراعي عن تكثيف تواجده بمنطقة سهل الطينة شرق بورسعيد استجابة لرغبة وطلبات المواطنين لتيسير تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية للمزارعين في هذه المنطقة الواعدة وذلك خلال اجتماع المحافظ اللواء عادل الغضبان وعلاء فاروق الذي تناول دور البنك في المساهمة ببرامج التنمية في المحافظة وتقديم كافة أنواع التمويل للمشروعات الزراعية والصناعية والتمويل متناهي الصغر لتوفير فرص العمل للشباب وتمكين المرأة.

وخلال الزيارة قام محافظ بورسعيد ورئيس البنك الزراعي بافتتاح أحدث فروع البنك المطورة بحي شرق ضمن خطة تطوير فروع البنك للارتقاء بالخدمات المقدمة لعملائه وأثني المحافظ على جهود التطوير التي يقوم بها البنك لتلبية احتياجات عملائه وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

بصمة البيئة

التجاري الدولي-مصر CIB يطلق تقرير لقياس البصمة البيئية في مصر وأفريقيا

وضع البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) استراتيجية استدامة للتحول نحو اقتصاد أخضر في مصر، وتعزيز دور البنوك والمؤسسات فيما يتعلق بالمسئولية التي تقع على عاتقهم في التأثير على البيئة وتوفير أفضل الحلول للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ. وفى هذا السياق أعلن البنك عن مشاركته الفعالة في الجهود المبذولة لتعزيز التحول الأخضر للاقتصاد، عبر إصدار أول تقرير لقياس البصمة البيئية في مصر وأفريقيا على مستوى البنوك التجارية.

يعكس التقرير جهود البنك لتطوير خطة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة لتتجاوز تقارير البصمة الكربونية المعتادة، وتشمل إصدار تقارير متكاملة لقياس البصمة البيئية، تتضمن طرح أشمل لمؤشرات البصمة البيئية، حيث يركز التقرير على رصد المؤشرات الثلاث الرئيسية للبصمة البيئية؛ البصمة الأرضية (إجمالي الأراضي المستهلكة للاستفادة من الموارد المتاحة)، والبصمة الكربونية (إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، والبصمة المائية (إجمالي المياه المستهلكة بما في ذلك حجم المياه الملوثة)، وهو ما يجعل هذا التقرير نهج أكثر شمولًا لتحقيق الاستدامة بما يتضمنه من تقييم كافة الآثار السلبية لعمليات وأنشطة المؤسسات على البيئة.

ويعد إصدار تقرير البصمة البيئية أحدث خطوات CIB ضمن جهوده لتعزيز الاستدامة البيئية، والتي تضمنت تأسيس إدارة للتمويل المستدام، بهدف ترسيخ ثقافة الاستدامة كأحد الركائز الأساسية لإستراتيجية أعماله، فضلًا عن توفير منصة قوية لدمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) بجميع أنشطته التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإصدار أول سند أخضر في مصر، إلى جانب الانضمام للأعضاء المؤسسين «للتحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر» وذلك لمواءمة محافظ التمويل والاستثمار الخاصة به مع جهود خفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

وقال محمد سلطان، الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات بـCIB، أن إعداد تقرير قياس البصمة

محمد سلطان: التقييم أصبح يستند إلى حقائق بيئية ثابتة

البيئية الذي يعتبر أكثر شمولًا من تقرير البصمة الكربونية هو نقطة تحول لما يشمله من مزايا عديدة، ومن بينها استخدام مؤشر واحد لتسهيل عملية التواصل مع الأطراف المعنية وفهم الآثار البيئية ومقارنة وتقييم المنتجات والأنشطة والخدمات، بالإضافة إلى خلق رابط واضح بين حجم الاستهلاك المحلي والعالمي، واستكشاف وتقييم العلاقة بين الاستدامة والعوامل المؤثرة عليها بما أن التقييم أصبح يستند إلى حقائق بيئية ثابتة بدلًا من الافتراضات العشوائية.

فيما قالت داليا عبدالقادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بـCIB، أن البنك يأمل أن يساهم هذا التقرير في تعزيز التحول إلى إطار أشمل وأكثر تكاملًا للإفصاح عن الممارسات البيئية، وأضافت أن إصدار هذا التقرير يأتي تتويجًا لجهودنا المستمرة في تطوير إدارة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG)، حيث يهدف التقرير إلى تقييم الآثار السلبية لعمليات البنك على البيئة عبر استخدام المعايير والمنهجيات

داليا عبد القادر: تعزيز التحول للإفصاح عن الممارسات البيئية

المعترف بها دوليًا بمنتهى الشفافية.

يذكر أنه منذ عام 2015، يحرص CIB على الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) للأطراف المعنية بصفة دورية، مما أظهر مدى أهمية المعلومات الدقيقة في اتخاذ قرارات صائبة والتمكن من إدارة المخاطر والحد من أضرارها. وفي عام 2017، أصدر البنك أول تقرير لقياس البصمة الكربونية، ليتم إطلاق التقرير الموحد الخاص بالبصمة الكربونية في جميع فروع ومقرات البنك بحلول عام 2018.

ومنذ ذلك الحين، شارك البنك في العديد من مبادرات الاستدامة، ومن أهمها الانضمام إلى «التحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى صفر»، والتوقيع على مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، إلى جانب الكشف عن الأثر البيئي لعملياته من خلال مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) بما يتماشى مع متطلبات «إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ» (TCFD).

برامج تمويل عقاري

«الأهلي صبور» يوقع بروتوكول تعاون مع بنك QNB الأهلي

وقّع محمد بدير، الرئيس التنفيذي لبنك QNB الأهلي، بروتوكول تعاون مع أحمد صبور، رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي صبور، بهدف تحقيق أعلى مستويات الخدمة لعملاء المؤسستين وتلبية احتياجاتهم من خلال إتاحة برامج التمويل العقاري المختلفة لتوفير تمويل عقاري، في إطار مبادرات البنك المركزي المصري وبرامج التمويل العقاري المتنوعة والتي تتيح للعملاء إمكانية الحصول على وحدات سكنية لفئات الدخل المختلفة.

يتيح البروتوكول عددًا من الأنظمة المختلفة والتي تفي بمختلف متطلبات العملاء، ومنها النظام الأول: تقديم تمويل عقاري بمدة سداد تصل إلي 25 عامًا بمقدم 20% كحد أدنى، ضمن مبادرة البنك المركزي لمتوسطي الدخل بعائد8%، في حين يشمل النظام الثاني: تقديم تمويل يصل إلي 15 سنة للوحدات غير المشمولة في مبادرات التمويل العقاري، في إطار قانون التمويل العقاري، كما يقدم النظام الثالث: تمويل بمدد سداد مختلفة للعملاء المتعاقدين سابقًا والراغبين في تخفيض الأقساط الخاصة بهم عبر زيادة مدد الأقساط المتبقية سواء داخل مبادرات المركزي أو خارجها.

ويتيح النظام الرابع، منح تمويل عقاري للأفراد الراغبين في شراء الوحدات المباعة لعملاء الأهلي صبور والراغبين في بيع الوحدات للغير (resale) لمدد سداد متنوعة، كما يقدم النظام الخامس: تمويل عقاري بمدة سداد تصل إلى 30 عاما لعملاء متوسطي ومحدودي الدخل ضمن مبادرة البنك المركزي المصري بعائد 3%.

ومن جانبه ، قال محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـQNB الأهلي، إن شركة الأهلي صبور رائدة في مجال التطوير والاستثمار العقاري وتمتلك مشروعات عقارية مختلفة تناسب شريحة كبيرة من العملاء، ويقوم البنك بموجب التوقيع بإتاحة الحلول التمويلية المناسبة للعملاء بهدف التوسع في خدمات وبرامج التمويل العقاري وإتاحة وحدات سكنية للعملاء عبر طرق سداد مُيسرة ومتنوعة.

وأكد «بدير» أن البنك يحرص على دعم القطاع العقاري وتوفير الأدوات التمويلية التي تنهض بالقطاع وتشجع العملاء للإقبال على المشروعات العقارية، لما لها من آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية مستدامة حيث يسهم القطاع العقاري بنصيب كبير في مواجهة معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل، من خلال توفير العديد من فرص العمل المختلفة في كل المجالات، مشيرًا إلى أن البنك يولي أهمية كبيرة لهذا القطاع الحيوي ضمن خطة الدولة والبنك المركزي المصري في توفير حياة كريمة للمواطنين وتوفير السكن المناسب لكافة الفئات.

ومن جانبه، قال أحمد صبور، رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي صبور، نسعى من خلال توقيع البروتوكول إلى استكمال خطتنا لإسعاد عملائنا من خلال المشاركة في المبادرات التي أطلقها البنك المركزي للتمويل العقاري، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من العملاء للاستفادة من المبادرة، وتماشيًا مع خطة الدولة للتنمية العمرانية ضمن رؤية مصر 2030، وسعيًا إلى تمكين العملاء من اقتناء وحدات سكنية بواحدة من المشروعات السكنية الراقية التي تقدم لهم ما يرجونه من رفاهية واستقرار.

يذكر أن الأهلي صبور تحرص على تقديم كل ما هو جديد في مجال التطوير العقاري مع توفير أعلى قدر من الخدمات والتسهيلات لعملائها، فعلى مدار 28 عامًا، نجحت الشركة في تسليم وحدات سكنية لنحو 40 ألف أسرة وتطوير أكثر من 7 ملايين متر مربع في كل أنحاء مصر، وتتواجد مشروعات الشركة بالعديد من المناطق الجاذبة للاستثمار في مصر.

أحمد صبور: نسعى لتمكين العملاء من اقتناء وحدات سكنية في المشروعات الراقية

محمد بدير: نحرص على دعم القطاع العقاري وتوفير الأدوات التمويلية للنهوض بالقطاع

بنك تجاري شامل

2.8 مليار جنيه أرباح بنك التعمير والإسكان قبل المخصصات والضرائب

حسن غانم: نتائج الأعمال أظهرت قوة مركز البنك المالي وتحقيق معدلات نمو قوية

تطبيق استراتيجية طموحة ترتكز على تقديم منتجات تنافسية لكافة شرائح العملاء لاجتذاب شرائح جديدة وزيادة الحصة السوقية، وضعت بنك التعمير والإسكان ضمن أكبر بنوك تجارية في السوق المصرفي المصري.

كشف حسن غانم، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن تحقيق البنك صافي ربح قبل المخصصات والضرائب بلغ 2.8 مليار جنيه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقابل 2.3 مليار جنيه خلال العام السابق بنسبة نمو 21%، في حين بلغ صافي الربح بعد المخصصات والضرائب 1.830 مليار جنيه، مقابل 1.800 مليار جنيه مصري خلال الفترة نفسها.

وأضاف « غانم» استطاع البنك تحقيق طفرة ملحوظة والوصول إلى معدلات نمو جيدة كبنك تجاري شامل، مؤكدًا على تميزه في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة تخدم كافة شرائح المجتمع، بالإضافة إلى دوره الريادي في مجال التنمية العقارية. مشيرا إلى أن نتائج أعمال بنك التعمير والإسكان أظهرت قوة مركزه المالي وتحقيق معدلات نمو قوية.

وارتفاع صافي الدخل من العائد بنسبة 16.9% مقارنةً بالعام السابق، مدفوعا بزيادة محفظة البنك من قروض العملاء بنسبة 25.6%. كما ارتفاع عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة 15.6%، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة 14.6%، وأرجع « غانم» ذلك إلى نمو أتعاب وعمولات قروض التجزئة المصرفية، وازدهار تمويل عمليات التجارة الخارجية للشركات.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان أن توزيعات أرباح الاستثمارات المالية والشركات التابعة والشقيقة قد ارتفعت بنسبة 72% مقارنة بالعام السابق. كما بلغ عبء المخصصات الائتمانية 121 مليون جنيه مقابل 178 مليون جنيه، مرجعا ذلك إلى زيادة محفظة القروض والسلفيات، مشيرا إلى سياسة التحوط التي يتبعها البنك لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد19 على مستوى كافة القطاعات والأفراد، ودعمًا لحقوق المودعين والمساهمين.

يذكر أن إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء ارتفع بنحو 5.5 مليار جنيه، بنسبة زيادة 25.6% مقارنة بنهاية عام2020، مدفوعا بزيادة إجمالي القروض المقدمة للعملاء من الشركات بنسبة 36.7%، والأفراد بنسبة نمو 19.5%. كما ارتفعت ودائع العملاء بـ 15.8 مليار جنيه بنسبة نمو 33.5%. وبلغت نسبة إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء إلى نسبة ودائعهم 42.8%، في حين بلغ معدل كفاية رأس المال 23.58% في 31 ديسمبر 2021.

وأكد «غانم» أن تحقيق هذه النتائج المرضية جاءت نتيجة تطبيق استراتيجية طموحة ترتكز أهم محاورها على تقديم منتجات تنافسية لكافة شرائح العملاء لاجتذاب شرائح جديدة وزيادة الحصة السوقية للبنك.

وفى السياق ذاته، استطاع البنك من خلال إستراتيجيته الواضحة التأكيد على الصورة الذهنية

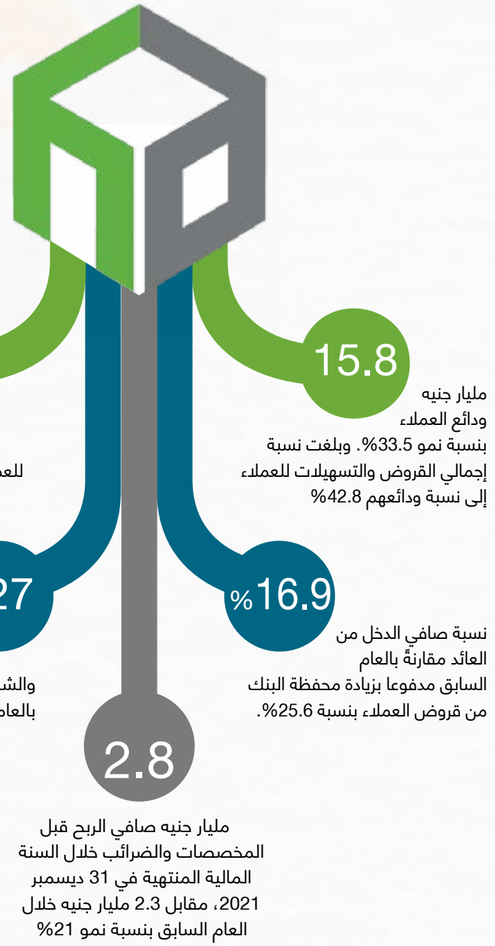

له كبنك تجاري شامل وامتلاكه قاعدة كبيرة من العملاء يحظى بثقتهم على مدار أكثر من 40 عامًا، مما مكن البنك من تحقيق أعلى معدلات نمو خلال الفترة السابقة، وحصد العديد من الجوائز العالمية في عدة مجالات، ومن أبرزها « البنك التجاري الأسرع نموًا، والأسرع نموًا في منتجات التجزئة المصرفية، وغيرها من الجوائز، والتي تأتي تتويجًا للجهود المتواصلة التي قام بها البنك خلال الفترة الماضية.

كما وضع البنك خطط طموحة نحو التحول الرقمي ومواكبة جهود الدولة وتوجيهات المركزي في هذا الإطار، تطبيقًا لخطة التحول الرقمي وتماشيًا مع استراتيجية البنك المركزي في هذا المجال، وإيمانًا بأهمية التوسع في استخدام المدفوعات الإلكترونية، وأطلق البنك العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية، والتي تعد طفرة في مجال الخدمات الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية والإنترنت والموبايل البنكي، والتي تتيح لعملاء البنك أكثر من 50 خدمة بشكل مباشر للتسهيل على عملائه، وقد ضخ البنك استثمارات كبيرة لتطوير هذه التطبيقات وتحديثها.

وأولى البنك اهتمامًا كبيرًا بالشمول المالي مستهدفًا بذلك دمج الفئات التي لم يسبق لها التعامل مع المنظومة المصرفية، وإدراجهم داخل النظام البنكي، في إطار دعم البنك

استراتيجية توسعية للانتشار الجغرافي.. وافتتاح فروع جديدة العام الجاري

لإستراتيجية الدولة المتكاملة لتحقيق الشمول المالي والتحول إلى مجتمع لا نقدي.

وأشار «غانم» إلى استراتيجية البنك التوسعية والانتشار جغرافيًا تماشيًا مع سياسة البنك المركزي، وتم افتتاح فروع جديدة تقدم كافة الخدمات المصرفية للوصول إلي العملاء في مختلف محافظات الجمهورية، فوصلت فروع البنك إلى أكثر من 100 فرع، بهدف تدعيم سياسة الشمول المالي، ويدعم ذلك رؤية البنك لاستمرارية المنافسة والتواجد ضمن أكبر بنوك تجارية في السوق المصرفي وجذب مزيد من العملاء. ومن المستهدف افتتاح مزيد من الفروع خلال عام 2022، في محافظات مختلفة وعلى رأسها العاصمة الإدارية.

وعلى صعيد مبادرات البنك المركزي لدعم القطاعات المختلفة، ودوره الإيجابي الفعال في دعم الاقتصاد القومي، شارك بنك التعمير والإسكان في تلك المبادرات الهادفة إلى دعم الاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية، وذلك من خلال توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتقديم الدعم لمختلف القطاعات.

ويؤمن البنك بالدور المهم لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لأهميتها في النهوض بالاقتصاد وتفعيلا لتوجهات البنك المركزي حيث حقق البنك نموا في تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة قدرها 27.3%. وأكد «غانم» أن كفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية للبنك وعامليه ومجلس إدارته والمتابعة المستمرة، كان لهم دور كبير في تحقيق هذه المؤشرات الجيدة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية على كافة بنود الميزانية وقائمة الدخل عن عام 2021.

مركز إقليمي
إطلاق صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية

بنك مصر مستثمر الرئيسي في الصندوق.. و«الأهلي المصري» و«القاهرة» مستثمرين استراتيجيين

تنفيذًا لتوجهات الدولة الاستراتيجية لدعم المبتكرين الشباب الذين ستقع على عاتقهم مسئولية بناء الاقتصاد المصري المستقبلي، أطلق بنك مصر ،البنك الأهلي المصري ، بنك القاهرة وشركة جلوبال فينتشرز، صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

يستهدف الصندوق تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وساهم كل من بنك مصر، المستثمر الرئيسي في الصندوق، والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة، المستثمرين الاستراتيجيين، بإجمالي مبلغ يعادل 85 مليون دولار أمريكي في تمويل الصندوق، ومن بين المستثمرين الآخرين، مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية، وشركة بنوك مصر.

يُتوقع أن يجذب الصندوق استثمارات إضافية من مستثمرين إقليميين ودوليين بارزين ما سيجعله أكبر منصة استثمارية للشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وبالإضافة إلى الاستثمار في الشركات الناشئة، سيتم دعم الصندوق من قبل شركة «شيب يارد تكنولوجي فينتشرز» لعالمية، التي تقدم قدراتها التكنولوجية الفائقة إلى السوق المصري للمساعدة في إنشاء شركات جديدة للتكنولوجيا المالية.

وقال طارق عامر ، محافظ البنك المركزي، أن هذه الخطوة تأتى في ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بدعم ورعاية الشباب المبتكرين في مجالات التكنولوجيا المالية الناشئة والقطاعات التكنولوجية المغذية لها، وتنفيذًا لإستراتيجية البنك المركزي للتكنولوجيا المالية والابتكار التي تهدف إلى خلق مناخ داعم لصناعة التكنولوجيا المالية، والعمل على تمكين المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة القادرة على تقديم وتوصيل الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة فئات المجتمع بشكل أكثر سهولة، وأقل تكلفة، كخطوة كهمة على طريق تحقق التحول الرقمي المُستهدف، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية عربيا وأفريقيا.

وأضاف تقوم الاستراتيجية على العديد من المحاور المُتكاملة والتي تتمثل في دعم كوادر رواد أعمال التكنولوجيا المالية، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المُحفزة لصناعة التكنولوجيا المالية، والعمل على تلبية جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى المحور الخاص باستهداف زيادة التمويل المُوجه لمشروعات التكنولوجيا المالية الناشئة، والذي يعد واحدًا من أهم تلك المحاور.

فيما قال محمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر،أن مساهمة بنك مصر في هذا الصندوق تعكس التزامنا بمواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، فهي مستقبل الخدمات المصرفية والمالية في مصر والعالم. سيحقق هذا الصندوق العديد من المكاسب للاقتصاد المصري، وذلك من خلال دعم المواهب الشابة في قطاع التكنولوجيا المالية داخل البلاد، وإيجاد بيئة مثالية تمكنهم من تطوير حلول مبتكرة تساهم في إتاحة الخدمات المصرفية والمالية لجميع شرائح المجتمع، بطريقة أكثر كفاءة وبأسعار معقولة.

وأكد إن إطلاق الصندوق خطوة مهمة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية والأفريقية. وسيساعد الصندوق أيضًا على رفع معدلات الشمول المالي وتسريع وتيرة التحول الرقمي في مصر، وهو ما يُعتبر ركنًا أساسيًا لرؤية مصر 2030".

ومن جانبه، أشار هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، إلى أن الصندوق يستهدف رعاية شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خاصة في مراحلها المبكرة والمواهب الواعدة في مجال التكنولوجيا المالية، باعتبارها من الكيانات القادرة على تحقيق مكاسب للاقتصاد، بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لاجتذاب ورعاية المواهب وتوطينها بالسوق المصرية لتقديم تطبيقات مبتكرة في هذا المجال ودعم الابتكار في قطاع الخدمات المصرفية والمالية الرقمية لتصل إلى كافة فئات المجتمع بشكل أكثر سهولة وأقل تكلفة تعزيزا لمبدأ التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي ، وهو ما يأتي في إطار الدور الريادي الذي يقوم به البنك المركزي المصري لدعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية والقطاعات

وجه الصندوق أولى استثماراته لأربع شركات وهي:

خزنة «Khazna»:

شركة ناشئة مصرية تقدم خدمات مالية عبر تطبيق الهاتف المحمول لمتوسطي ومحدودي الدخل في مصر

«Lucky»:

يعتبر أحد تطبيقات التكنولوجيا المالية الرائدة في مصر، حيث تقدم طرق مختلفة للتقسيط وعروض ومكافآت واسترداد نقدي لأكثر من 8 ملايين مستخدم.

مزارع «Mozare3»:

هي منصة إلكترونية متخصصة في التكنولوجيا المالية الزراعية، وتعمل لخدمة القطاع الزراعي والغذائي من خلال دعم أصحاب المزارع والتعاون معهم.

«Paymob»:

تعتبر أحد الوسائل الرائدة لخدمات الدفع الرقمي التي تستهدف تسهيل المدفوعات الإلكترونية وتمكين العديد من الشركات والمشروعات التجارية من قبول عمليات الدفع بالطرق المناسبة لهم ولعملائهم أينما كانوا.

المغذية لها لتحقيق أهداف الدولة وإستراتيجية مصر 2030وبما يواكب استراتيجية البنك الأهلي المصري بشان التحول الرقمي.

في نفس السياق، قال طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن إطلاق الصندوق يتيح فرصًا فريدة ومميزة، إذ تتشارك المؤسسات المالية مع المستثمرين ورواد الأعمال لإيجاد حلول تكنولوجية مالية جديدة، مشيرًا إلى أن تلك الحلول لا تقتصر علي تحسين جودة الخدمات الحالية فحسب، بل تسهم في استحداث خدمات جديدة، عبر استعمال أحدث التقنيات التي تستند في عملها إلى التكنولوجيا المعلوماتية، لجذب الأشخاص غير المستفيدين من الخدمات المصرفية".

فيما قال باسل مفتاح، الشريك في شركة «جلوبال فينتشرز»: تتمتع مصر بعدد هائل من السكان الشباب غير المستفيدين من الخدمات المصرفية، مع اقتصاد يغلب عليه التعاملات النقدية، وهو ما يوفر فرصًا كبيرة للشركات المحلية والإقليمية العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، والتي تشهد نموًا متسارعًا في السوق. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الشراكة مع جميع الأطراف القائمة عل مجال ريادة الأعمال من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى دعم هذا النمو، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي متميز للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية".

وأضاف إسلام درويش، الرئيس التنفيذي لصندوق التكنولوجيا المالية «إنكلود»: على مدى السنوات القليلة الماضية، حققت مصر قفزة نوعية لتصبح موطنًا حيويًا لريادة الأعمال، وتحديدًا في مجال التكنولوجيا المالية وذلك بفضل القوانين والقرارات الحكومية المعاصرة والشراكات المتزايدة مع المؤسسات المالية. ومن المتوقع أن يكون للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في التحول الاقتصادي الرقمي ودعم خطة توسيع نطاق الخدمات المالية في مصر.

طارق عامر: نهدف لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية عربيا وأفريقيا

نتائج إيجابية

20% نموًا في أرباح بنك القاهرة للعام المالى 2021

حقق بنك القاهرة أرباحًا قبل الضرائب بلغت 5.8 مليار جنيه بنمو 20% خلال عام 2021، مقارنة بالعام المالي السابق له، وارتفع صافي أرباح البنك إلى 3.6 مليار جنيه مقارنة بـ3.2 مليار جنيه في عام 2020 بنمو 15%، كما نمت الإيرادات التشغيلية بنسبة 8% لتصل إلى 12.8 مليار جنيه مقارنة بـ11.9 مليار جنيه بنهاية عام 2020.

وبلغ صافي الدخل من العائد 10.5 مليار جم مقارنة بـ10.1 مليار جم بنهاية العام المالي 2020 بنسبة نمو بلغت 4%، كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة 24% ليرتفع إلى 2 مليار جنيه مقارنة بـ 1.6 مليار جنيه للعام المالي 2020 ويأتي ذلك استمرارا للنتائج المتميزة التي حققها بنك القاهرة على مدار السنوات الماضية.

وقال طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، بلغ معدل معيار كفاية رأس المال المجمع 15.20%، وحافظ البنك على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 20%، ومعدل عائد على متوسط الأصول 1.6% بنهاية ديسمبر 2021، حيث قفز إجمالي الأصول ليسجل 255 مليار جنيه بنسبة نمو 24% مقارنة بـ205 مليار جنيه بنهاية عام 2020. مؤكدًا أن نمو الأرباح والإيرادات التشغيلية للبنك تحقق رغم من زيادة حجم الإنفاق والاستثمار في البنية التحتية وبصفة خاصة التكنولوجية والبشرية والتي استحوذت على أهمية بالغة من قبل مجلس إدارة البنك، مشيرًا إلى تسجيل مصروفات رأسمالية 3.7 مليار جنيه حتى نهاية العام المالي 2021.

وارتفعت محفظة الشركات الكبرى والبنوك لتصل إلي نحو 54 مليار جنيه بنهاية عام 2021 بنسبة زيادة قدرها 24% مقارنة بنهاية عام

10.5
مليار جنيه صافي الدخل من العائد مقارنة بـ 10.1 مليار جم بنهاية العام المالى 2020 بنسبة نمو بلغت 4%

255
مليار جنيه إجمالي الأصول بنسبة نمو 24% مقارنة بـ 205 مليار جنيه بنهاية عام 2020.

2020، كما ارتفعت محفظة قروض التجزئة بنحو 4 مليار جم بمعدل نمو 12% عن العام المالي 2020 لتصل إجمالي المحفظة إلى نحو 38.4 مليار جنيه بنهاية عام 2021.

وشارك بنك القاهرة خلال عام 2021 في تمويل كبرى المشروعات التي يتم تنفيذها في الدولة سواء من خلال تمويل مشروعات حكومية ومشروعات تنموية في مختلف القطاعات ومن أبرزها القطاعات الصناعية، البتروكيماويات، النقل، الكهرباء، المقاولات، البترول، مشروعات الإسكان، مشروعات المطورين العقاريين بما يتوافق مع رؤى وتوجهات الدولة لتحقيق التنمية.

كما نجح البنك في إدارة وترتيب العديد من القروض المشتركة في مختلف مناحي الاقتصاد سواء قطاع صناعي أو عقاري أو خدمي مما أنعكس على حجم الحصة السوقية الجديدة لبنك القاهرة في مجال القروض المشتركة مما جعل مصرفنا من البنوك الرائدة والمنافسة في ترتيب وإدارة القروض.

طارق فايد: 10.5 مليار جنيه صافى الدخل ...و255 مليار جنيه إجمالي الأصول

وانطلاقا من الدور الحيوي الذي تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق أهداف التنمية، حقق البنك نتائج متميزة في تمويل هذا القطاع بتحقيق نسبة نمو 17% في نهاية شهر ديسمبر2021 مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2020، حيث بلغ إجمالي المحفظة 17.3 مليار جنيه في نهاية من العام الجاري 2021، مقابل 14.7 مليار جنية في نهاية ديسمبر عام 2020، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد مراكز الأعمال المتخصصة في خدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ 38 مركز في جميع مناطق جمهورية مصر العربية.

وفيما يتعلق بمحفظة ودائع العملاء، فقد حققت المحفظة نموًا بلغ 35.5 مليار جنيه بمعدل 22% لتقفز من 162.8 مليار جنيه إلي 198.3 مليار جنيه بنهاية 2021 مشيرًا إلى أن تلك الزيادة ترجع إلى إعادة هيكلة وتبسيط إجراءات العمل بالفروع وسرعة تلبية احتياجات العملاء وتحسين مستوى خدمة العملاء مما أدى إلى اجتذاب جهات جديدة للتعامل مع البنك، بالإضافة إلى التوسع في تقديم محفظة متنوعة من المنتجات المبتكرة بالعملة المحلية والأجنبية بأسعار فائدة تنافسية.

وفى إطار جهود البنك المتواصلة في مجال التحول الرقمي والتي يحرص البنك على تطبيقها منذ بداية عام 2018، شهدت خدمتي الموبايل البنكي والإنترنت البنكي طفرة في عدد العملاء المشتركين وصولًا إلي أكثر من 259 ألف عميل بنسبة نمو بلغت 249% وذلك بنهاية العام 2021 بالمقارنة بنهاية عام 2020.

وأرتفع استخدام العملاء لمحفظة «قاهرة كاش» ليصل لأكثر من 732 مليون جنيه بالإضافة إلى قاعدة عملاء تصل إلى 780.3 ألف عميل بنسبة نمو نحو 48% بنهاية عام 2021 بالمقارنة بنهاية عام 2020 وبنسبة استخدامات تتخطى 10% والتي تعد أعلى من المستهدفات التي حددها البنك المركزي.

كما شهدت خدمات القبول الإلكتروني عبر رمز الاستجابة السريع QR-Code تحقيق معدل نمو يصل إلي 460 % تقريبًا بإجمالي عدد تجار يصل إلى 193 ألف تاجر بنهاية عام 2021. وفى مجال بطاقات الائتمان، بلغ إجمالي عدد البطاقات بنهاية عام 2021 نحو 159 ألف بطاقة بزيادة قدرها 17% وبرصيد يقدر بنحو684 مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها 19% بالمقارنة بنهاية 2020، فيما بلغت إجمالي محفظة بطاقات الخصم والمدفوعة مقدما بأنواعها في نهاية العام من عام 2021 نحو 2.7 مليون بطاقة بأنواعها المختلفة (الخصم المباشر والمدفوعة مقدما وبطاقات المرتبات) بزيادة مقدارها 10% بالمقارنة بنهاية 2020 وتزاي د الإقبال على استخدام البطاقات اللاتلامسية لدى التجار وبلغت إجمالي قيمة المعاملات 160 مليون جنيه في نهاية العام الجاري.

ثقة عالمية

وزير الاتصالات يفتتح المقر الجديد لشركة «إس إيه بى» SAP

تتضمن استراتيجية إس إيه بى» SAP، الشركة العالمية الرائدة في تطوير برمجيات المؤسسات التوسع الإقليمي والمساهمة في تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص بالدولة، مع إتاحة خدمات وخبرات تخصصية على امتداد أكثر من 25 قطاعًا، لذا افتتحت الشركة مقرا جديدا في مصر. يشمل مقر الشركة الجديد في مصر ثلاثة مراكز إقليمية استراتيجية تخدم العملاء في كل أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وهى «مركز تميّز الخدمات والدعم» الذي يدعم جهود التحول الرقمي لدى «المركز الرقمي» الذي يركز على العملاء في السوق المتوسطة، و«مركز المبيعات المحتلة» الذي يعنى بإدارة العملاء المحتملون وتنفيذ الحملات وفق أفضل المعايير.

وقال الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن هذه التوسعات الجديدة لشركة sap العالمية في القاهرة تعكس ثقة الشركات العالمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري لما يزخر من فرص استثمارية واعدة. وأشار إلى أن القطاع يشهد نموًا غير مسبوق حيث لا تقل معدلات النمو في كل ربع مالي عن 16% خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كما أنه أكثر قطاعات الدولة نموا؛ لافتًا إلى أنه قد تم إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد التي يتم من خلالها تقديم حوافز غير مسبوقة للشركات التي تتطلع للعمل في مصر من خلال مراكز التعهيد لتصدير الخدمات الرقمية.

وأضاف وزير الاتصالات أنه يتم تنفيذ مجموعة من محاور العمل لجذب الشركات العالمية للتوسع في أعمالها في مصر والاستفادة من الكوادر المصرية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي يأتي على رأسها تطوير البنية التحتية المعلوماتية، وتم استثمار أكثر من 60 مليار جنيه في هذا المجال خلال الثلاث أعوام السابقة بما أثمر عن تبوء مصر موقع الصدارة في متوسط سرعة الإنترنت الثابت على مستوى القارة الأفريقية.

وقال عمرو طلعت المبادرات التي تنفذها الوزارة بالشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية العاملة في مصر بهدف خلق كوادر متعمقة في جميع تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل «مستقبلنا رقمي» التي تسعى لتدريب 100 ألف شاب وشابة خلال 18 شهرا على تخصصات تكنولوجيا المعلومات المختلفة وصقل المهارات الشخصية لهم لتعزيز قدراتهم التنافسية في السوقين المحلى والعالمي، بالإضافة إلى إنشاء جامعة مصر للمعلوماتية وهى الأولى من نوعها المتخصصة في علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المرتبطة بها في أفريقيا وتتعاون مع كبرى الجامعات العالمية لخلق نقلة نوعية في الكوادر الرقمية المتخصصة، منوها إلي أنه تم إطلاق مبادرة «بُناة مصر الرقمية» وهى برنامج دراسي متكامل لمدة عام يحصل على أثره الملتحقين به على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الدولية المرموقة.

وأوضح وزير الاتصالات أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقوم بتنفيذ مشروعات مصر الرقمية التي تشمل العديد من الجوانب لتطوير العمل الحكومي لاسيما مع تنفيذ مشروع الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة كحكومة لا ورقية تشاركية تعمل بنظام مرقمن بالكامل، كما تم الإطلاق التجريبي لمنصة مصر الرقمية حيث وصل عدد الخدمات التي تقدمها المنصة إلى أكثر من 125 خدمة رقمية، منوها الى خطط تطوير البريد المصري من حيث الشكل والمضمون خاصة وأنه يعد أحد ركائز تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية؛ لافتا إلى أنه تم تطوير أكثر من ثلاثة آلاف مكتب بريد على مستوى الجمهورية كما تم إطلاق حزمة جديدة من الخدمات المالية التي يقدمها البريد ويتم العمل على توسيع محفظة الخدمات المالية والبريدية.

كما أعرب فرانك هارتمان، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة، عن فخره بتجربة «الشراكة المتقدمة بين «إس إيه بي» والسوق المصرية»، قائلًا إن الشركة تواصل إحداث «تأثير إيجابي ملحوظ في مجتمع الأعمال في مصر، لا ينحصر في مجال التكنولوجيا، وإنما يمتدّ ليساعد المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات على الارتقاء بأعمالها خدمةً لعملائها وتطويرًا لخدمات وكفاءات جديدة».

ومن جانبه، المهندس محمد سامى،العضو المنتدب لشركة «إس إيه بى» SAP في مصر، أن الشركة اعتمدت طوال عقود على الخبرة العالمية التخصصية وأحدث الابتكارات لدعم عملائها في مصر من جميع الأحجام بحلول موجّهة لتلبية طموحاتهم والمساعدة في مواجهة تحدياتهم. وأضاف: «يشجّع الاعتماد المتزايد على الحلول السحابية مصحوبًا بديناميكية التحوّل الرقمي المستمر في مصر فريق عمل «إس إيه بي» بأكمله وشركائنا على دعم الجيل القادم من الشركات وتطوير المهنيين الرواد في هذا البلد».

وأعلنت «إس إيه بي» أنها تعمل بشكل وثيق مع أحد شركائها العالميين لإنشاء مركز بيانات سحابي خاص في مصر، بالإضافة إلى مراجعة مركز بيانات بغرض تصديقه والموافقة عليه لاستضافة الحلول السحابية الخاصة من «إس إيه بي، في ضوء الطلب المتزايد في السوق ورؤية الحكومة المصرية لتسريع التحول الرقمي في السحابة، بدعم من أحدث التكنولوجيات والتحول السريع في الأعمال. كما تتطلع «اس ايه بي» لتعزيز التعاون المشترك مع الحكومة المصرية فيما يخص التحول الرقمي والمجالات المرتبطة به مثل بناء القدرات البشرية وتوفير أحدث الأدوات التكنولوجية، وفى سبيل ذلك فإن الشركة تدرس حاليا سبل تعميق هذه العلاقة الاستراتيجية من خلال اتفاقية مؤسسية تدعم هذا التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يذكر أن 77% من العمليات المالية حول العالم تتم عبر أحد أنظمة إس أيه بي. وتساهم تقنياتها المتقدمة مثل تعلّم الآلات وإنترنت الأشياء والتحليلات البرمجية المتطورة، عملاءنا من الشركات على التحوّل إلى مؤسسات ذكية.

عمرو طلعت: توسعات الشركة تعكس ثقة الشركات العالمية في قطاع الاتصالات المصرى

محمد سامى: دعم العملاء بحلولٍ لتلبية طموحاتهم والمساعدة في مواجهة التحديات

دور مؤثر

منتدى المرأة العربية يكرّم قيادات الإعلام والاتصال المؤسسي في «أورنج مصر»

كرّم المجلس العربي للمسئولية الاجتماعية، وأمينه العام الدكتورة راندا رزق، عدد من الرائدات والنماذج النسائية في منتدى المرأة العربية الرابع المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، رائدتين من قيادات شركة «أورنج مصر»، هما مها ناجى، نائبة الرئيس التنفيذي لقطاع الدعاية والاتصال المؤسسي والعلاقات العامة، وأميرة التهامي، مدير عام العلاقات العامة والإعلام، لجهودهم الكبيرة في المسئولية المجتمعية، الإعلام والعلاقات العامة من حيث الإبداع، الابتكار، والتنمية بين الريادة والرقمنة، ولدورهن المؤثر والفعال في المجتمع.

جاء ذلك خلال النسخة الرابعة من منتدى المرأة العربية الذي أطلقه المجلس العربي للمسئولية المجتمعية بحضور وزيرة الهجرة السفيرة نبيلة مكرم، ووزيرة البيئة الدكتورة ياسمين فؤاد، ومسئولي جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني.

وشهدت فعاليات المجلس تكريم مها ناجى والأستاذة أميرة التهامي وشارك في المؤتمر العديد من شركاء المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية وعلى رأسهم منظمة الأمم المتحدة للهجرة (IOM)، و Plan International Egypt، والميثاق العالمي للأمم المتحدة United Nations Global Compact، وجامعة المستقبل في مصر، وبنك التعمير والإسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

مشاركة عالمية

مصر تشارك بجناح في معرض ومؤتمر «فيفا تيك» في باريس.. يونيو المقبل

تشارك مصر بجناح رسمي برعاية ودعم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» بالشراكة الاستراتيجية مع الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي بالاتحاد العام للغرف التجارية، في فعاليات معرض ومؤتمر« فيفا تيك» المقرر انعقاده في الفترة من 15إلى18 يونيو المقبل بالعاصمة الفرنسية باريس.

وفتحت الشعبة باب التقدم للشركات سواء الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والناشئة للمشاركة في الفاعليات، إيمانا منها بدورها الرائد تجاه الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وضرورة المشاركة في الفعاليات المحلية والعالمية. ويعتبر معرض VIVATECH والذي يعقد في نسخته السادسة واحدًا من أكبر المعارض والمؤتمرات المتخصصة في صناعة تكنولوجيا المعلومات في أوروبا، والذي يضم أكبر عدد من الشركات التكنولوجية والمستثمرين وقادة ومسرعات وحاضنات الأعمال في العالم، ويحرص على المشاركة فيه أكثر من 26 ألف زائر و13 ألف شركة ناشئة و3آلاف مستثمر من 149 دولة حول العالم.

ومن جانبه، أكد المهندس إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، على الدور الذي تلعبه الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي تجاه الشركات الناشئة، خاصة أن الاتحاد يبحث دائما على سبل تعزيز هذه الشركات وتشجيعهم على المشاركة في الفعاليات المحلية والعالمية في ظل الدعم الذي توليه القيادة السياسية للبلاد تجاه منظومة الإبداع والابتكار.

فيما قال خليل حسن خليل، رئيس الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، أن الشعبة حريصة على المشاركة في مثل هذه الفعاليات العالمية والتي تعود بالنفع على الشركات المحلية والناشئة، والتي تبحث عن مستثمرين جدد في شركاتها، بالإضافة إلى على عرض التكنولوجيات والأفكار الإبداعية المصرية في ظل ما توليه الدولة المصرية ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» من دعم للشركات، وحرص المهندس إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، على دعم رواد الأعمال ورعاية الشركات الناشئة الواعدة وضخ استثمارات ضخمة في هذا الإطار لإيمانها بالإمكانات البشرية المبدعة وثروة العقول المصرية.

أضاف «خليل» أتي المشاركة المصرية بجناح رسمي ترعاه «إيتيدا» وبالشراكة الاستراتيجية مع الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي، ويتم فيه عرض منتجات وحلول رقمية تعتمد على أحدث التقنيات والتكنولوجيات الناشئة ومنها إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي و« بلوك تشين»والاقتصاد التشاركي والمدن الذكية، وغيرها من التطبيقات التي تخدم قطاعات التجارة الإلكترونية والشحن والبورصة والخدمات المالية الرقمية والأدوات الرياضية الذكية، مشيرا إلى أهمية المعرض الذي تشارك فيه شركات عالمية وإقليمية كبرى والتي تعد فرصة سانحة لشركاتنا الناشئة لعرض تجاربهم.

سيارات كهربائية

«فورد» تخطط لطرح 7 سيارات جديدة في أوروبا

أعلنت شركة فورد عن خططها لطرح سبع سيارات كهربائية جديدة في أوروبا كجزء من استثمار بقيمة 2 مليار دولار. تهدف الشركة إلى بيع 600 ألف سيارة تعمل بالبطاريات في القارة بحلول عام 2026 ، بناءً على هدف جميع مبيعات المركبات الكهربائية وحياد الكربون الكامل عبر بصمتها الإنتاجية بحلول عام 2035.

يذكر أن شركة فورد ستقسم أعمالها إلى قسمين: يركز أحدهما على المركبات التقليدية التي تعمل بالغاز والتي تسمى Ford Blue، والآخر على المركبات الكهربائية والبرمجيات التي تسمى Ford Model e.

وتتوقع «فورد» أن تكون نصف مبيعاتها العالمية من السيارات الكهربائية بحلول عام 2030، بما في ذلك جميع سيارات الركاب في أوروبا.

وعدلت « فورد» من خطتها فبعدما أعلنت إنها ستنفق مليار دولار لتحويل مصنع في كولونيا بألمانيا إلى أول خط إنتاج للمركبات الكهربائية في القارة. تقول الشركة الآن إنها تتوقع إنتاج 1.2 مليون سيارة على مدى ست سنوات، باستثمار إجمالي في المنتجات يبلغ 2 مليار دولار.

تشمل هذه المنتجات ثلاث سيارات ركاب جديدة، بما في ذلك سيارة كروس أوفر رياضية بمدى يصل إلى 500 كيلومتر (311 ميلًا) ونسخة كهربائية من سيارة فورد بوما التابعة للشركة ، وهي سيارة كروس أوفر مدمجة ، والتي ستدخل حيز الإنتاج في مصنع الشركة في كرايوفا، رومانيا ، عام 2024 (لم تقدم الشركة أي تفاصيل عن السيارة الثالثة).

ستدخل «فورد» أيضًا أربع سيارات كهربائية تجارية في الإنتاج، بما في ذلك الإصدارات الكهربائية من شاحناتها متعددة الأغراض Transit Courier وTourneo Courier. وسيتم إطلاق أول سيارة كهربائية تجارية للشركة، E-Transit van، في أوروبا في الربع المقبل.

قال ستيوارت رولي، رئيس فورد أوربا: تشير مركبات فورد الكهربائية الجديدة هذه إلى ما لا يقل عن التحول الكامل لعلامتنا التجارية في أوروبا – جيل جديد من المركبات عديمة الانبعاثات ، مُحسَّن لعالم متصل، يقدم لعملائنا تجارب مستخدم رائعة حقًا.

أعلنت شركة المنصور للسيارات اعتماد خطط التسويق والمبيعات وخدمات ما بعد البيع الخاصة بالعلامة التجارية الأشهر للسيارة MG للعام الجديد 2022، عقب ما حققته السيارة من نجاحات كبرى في العام الماضي، والتي كان من أهمها، زيادة مراكز خدمات الصيانة وما بعد البيع بأكثر من 50% في عام 2021، ليصل عددها إلى 21 مركزًا لخدمات ما بعد البيع، حيث تم خلال عام 2021 افتتاح 7 مراكز جديدة؛ منها 3 في محافظات القاهرة الكبرى، ومركز واحد بكل من المنصورة، شرم الشيخ، الغردقة، والإسماعيلية، بالإضافة إلى زيادة عدد الباكيات في مراكز الخدمة الموجودة بالفعل.

خطط 2022

«المنصور للسيارات» تطلق طرازين جديدين لـ MG لأول مرة بالسوق المصري

كما حققت MG معدلات نمو مرتفعة في مبيعات قطع الغيار خلال العام الماضي، وزادت معدلات البيع 5 أضعاف المعدلات السابقة بنسبة قدرها 269٪، وهو ما يعود إلى جهود الشركة في توفير قطع الغيار الخاصة بالطرازات المختلفة لـ MG بمختلف أنواعها بنسبة 95% من أجمالي القطع الخاصة بها وتوافر تلك القطع في كافة مراكز الخدمة الخاصة بها.

شهدت سيارات MG معدلات نمو على المستوى العام بالسوق المصري، بشكل جعلها أكبر العلامات التجارية نموا على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي عزز إليه، تنوع الطرازات الخاصة بها لتناسب كافة الأذواق وتلبى احتياجات العملاء. بالإضافة إلى زيادة تدفق السيارات إلى مراكز الخدمة لدى MG بأكثر من ضعف العدد عن عام 2020، كما بلغت معدلات المبيعات 23،600 سيارة بزيادة أكثر من 56٪ في مبيعات TTL عن العام قبل الماضي 2020.

كما حققت MG نجاحا على مستوى تصنيفات السوق المصري على مدار السنوات الثلاث الماضية، جعلها تقفز من المركز الـ28 إلى المركز الـ14 عام 2019، ومنها إلى المركز الخامس عام 2020 وصولا إلى التصنيف الأخير عام 2021 بين المركزين الأول والثاني حتى الربع الأخير والذي استقر بالمركز 2. كما أكد فريق MG، أن ما تحقق من إنجازات للعلامة التجارية صاحبة المركز 2 على مستوى تصنيفات السوق المصري، يعود الى ثقة العملاء في سيارات MG التي تلبي احتياجاتهم ورغباتهم ليس على مستوى الأسعار وحسب ولكن أيضا على مستوى المواصفات الفنية، والإمكانيات العديدة التي تتمتع بها MG والتي جعل منها السيارة المفضلة للمستهلك المصري.

وكانت خدمات ما بعد البيع ضمن العوامل التي ساعدت على تحقيق تلك المعدلات المرتفعة على مستوى المبيعات وخدمات ما بعد البيع، والتي تجعل MG هي الاختيار الأنسب بالسوق المصري.

وأضاف الفريق أن MG لديها خطط كبيرة وموسعة لعام 2022، الذي سيشهد إطلاق طرازين جديدين لـMG لأول مرة بالسوق المصري، بمزايا ومواصفات جديدة تليق باسم MG وبالمستهلك المصري الذي ينتظر كل جديد للسيارة الأشهر في مصر.

فضلًا عن استمرار MG بالتوسع في افتتاح صالات العرض الجديد، ومراكز خدمات ما بعد البيع، مع التركيز بشكل أساسي على المواقع التي لم يتم تغطيتها حتى الآن، والتوسع أيضا في مواقع مراكز الخدمة التي ستكون في الإسكندرية، دمياط، كفر الشيخ، المحلة، والأقصر، مع عزمنا على بدء اعتماد خططنا للتحول الرقمي على مستوى كافة الخدمات التي نقدمها لتسهيل الوصول إلى العملاء، وإتاحة تجارب عملية أسهل وأسرع لهم في كافة ما نقوم بتقديمه سواء خدمات البيع أو ما بعدها.

مستقبل السيارات

«هيونداي أيونك الجديدة» تحصد لقب أفضل سيارة للعام في المملكة المتحدة

حصدت هيونداي أيونك الجديدة لقبًا جديدًا كأفضل سيارة للعام في المملكة المتحدة لعام 2022 ليضاف اللقب إلى قائمتها المتزايدة لجوائز سيارة العام. بعدما تم اختيارها سابقا كأفضل سيارة عائلية في القائمة المختصرة لجوائز السيارات في المملكة المتحدة، وتم مؤخرًا تتويج هيونداي أيونك IONIQ 5 كأفضل سيارة بشكل عام من قبل لجنة مؤلفة من 29 حكمًا خبيرًا من مجموعة متنوعة من الألقاب التي تغطي صناعة السيارات البريطانية، بما في ذلك ذا ساندي تايمز The Sunday Times، ديلي إكسبرس The Daily Express، ذا تلغراف The Telegraph، ذا إندبندنت The Independent، توب جير Top Gear، أوتو إكسبرس Auto Express، كار CAR، إيفو Evo، بيزنس كار Business Car.

تستمد أيونك 5 التصميم الأنيق من إرث تصاميم العلامة هيونداي، مع التركيز على تقديم مستقبل التنقل الكهربائي للعملاء اليوم. بفضل المنصة الأساسية الكهربائية العالمية الجديدة (E-GMP) من هيونداي، والتي أحدثت ضجة في السوق، توفر IONIQ 5 أوقات شحن أسرع ومدى مسير متزايدًا وتحكمًا محسنًا ومساحة داخلية فائقة.

كما مكّنت منصة E-GMP ذات الأرضية المسطحة مصممي هيونداي من إحداث ثورة في المقصورة الداخلية للسيارة. تعيد IONIQ 5 تعريف ما هو ممكن من خلال تجربة جديدة تمامًا داخل السيارة ومساحة معيشة، حيث توفر مواد مستدامة ومقاعد مرنة بالكامل والعديد من الخيارات المخصصة.

قال جون تشال، المحرر والمدير العام لجوائز أفضل سيارة في المملكة المتحدة، إن هيونداي أيونك 5 كانت خيارًا شائعًا باعتبارها السيارة الأولى لعام 2022. وأوضح: إن IONIQ 5 تبدو وكأنها «مستقبل السيارات، هنا اليوم». التصميم والأداء والتطبيق العملي يجعلها اقتراحًا رائعًا لأولئك الذين يبحثون عن EV مركبة كهربائي، وأيضًا فائز جدير جدًا بلقب سيارة المملكة المتحدة لعام 2022.

قالت أشلي أندرو، المدير الإداري لشركة هيونداي موتور المملكة المتحدة: استحوذت أيونك IONIQ 5 على انتباه المستهلكين في المملكة المتحدة، حيث تقدم تجربة EV أنيقة وممتازة بالكامل تجذب كل أنواع مشتري السيارات الجديدة تقريبًا.

تصميمها المبتكر يعني أنها فسيحة بما يكفي للعائلات الكبيرة، ومجموعة نقل الحركة الفعالة الخالية من الانبعاثات تعتبر مثالية لمشتري سيارات الشركة، كما أن تصميمها الداخلي الفاخر الصديق للبيئة يرتقي بهيونداي لتكون منتجا فاخر وممتاز. إنه لتأييد كبير لنا أن نحصل على لقب سيارة العام في المملكة المتحدة .

جاء حصول سيارة IONIQ 5 على مرتبة الشرف في جوائز سيارة العام في المملكة المتحدة بعدما مُنحت أيضًا جائزة عن فئة أفضل سيارة عائلية. حيث تم الإشادة بها لجعلها «سهلة الانطلاق بالكهرباء» ومبتكرة ومرغوبة وعملية ومصممة ببراعة للاستفادة الكاملة من منصتها التي تعمل بالكهرباء فقط .

كما تم تكريم هيونداي i20N، لتفوقها على مجموعة من السيارات الرياضية الراسخة لترفع لقب السيارة الأفضل أداءً. يمكن للفتحة الساخنة أن تطلق من 0-100 كلم في الساعة في 6.2 ثانية فقط وتأتي مزودة بمحرك بنزين فعال بقوة 204 حصان 1.6T-GDi، حيث أعجب الحكام فيها تماما، ووصفوها بأنها "المؤدية بسعر مناسب.

منذ طرحها في عام 2020، حازت IONIQ 5 على العديد من المعجبين بفضل تصميمها الجذاب ونطاقها الذي يصل إلى 298 ميلًا، إضافة إلى قدرتها على إعادة الشحن السريع من 10% إلى 80% في 18 دقيقة فقط. وحصدت على سلسلة من الجوائز المرموقة. في يوليو من العام الماضي. إذ حصلت على لقب سيارة العام في جوائز إكسبرس نيو كار أوتو Auto Express New Car لعام 2021 ، كما فازت أيضًا عن فئات ف سيارات الشركة متوسطة الحجم، والسيارات الكهربائية الفاخرة ، وفئة التصميم.

وحققت المزيد من النجاحات في أكتوبر عندما توجت بجائزة أفضل سيارة مصممة لهذا العام في حفل توزيع جوائز News UK Motor لعام 2021، كما حصدت أيضا على جائزة أفضل ابتكار في مجال السيارات للعام لمقاعدها المريحة ووظيفة الشحن الخارجي من المركبة إلى الشبكة (V2L) .

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt
راعي ارض مصر
معاك وبنساندك بخدماتنا المصرفية
من خلال أكثر من ..١١ فرع في كل
مكان على أرض مصر
ABE.COM.EG 19080
تطبق الشروط والأحكام

جاردينيا
سيتي

جاهزة ليك وهتكمل بيك

شقة ١٢٠ م متشطبة جاهزة للأستلام بأقل قسط

بأقل مقدم
١٠ %

علي مدة تصل الي
٨ سنوات

رقم التسجيل الضريبي 601-937-309

16559

أول طريق السويس ٥ دقائق فقط من مصر الجديدة

Founders | AL AHLY SABBOUR DEVELOPMENTS | بنك مصر BANQUE MISR | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT